محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2020

الفهرس

	الصفحة
الفهرس	2
توطئة	5
مقدّمة	6
أهمّ المؤشّرات	8
الجزء الأوّل: التحليل الإجمالي حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة	11
أوّلا: تقديم الحسابات	11
ثانيا: التّصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف	14
ثالثا: إعداد الميزانيّة	15
رابعا: نتائج تنفيذ العمليّات الماليّة	21
خامسا: ديمومة ميزانيّة الدّولة	25
سادسا: وضعية المنشآت العمومية	30
سابعا: النفقات الجبائية والامتيازات المالية	31
الجزء الثّاني: تحليل موارد وتكاليف الدّولة	33
العنوان الأوّل: موارد الدّولة	33
المحور الأوّل: موارد ميزانيّة الدّولة	33
أوّلا: المداخيل الجبائيّة	37
ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة	47
ثالثا: الهبات	54
المحور الثاني: موارد الخزينة	55
أوّلا: موارد الاقتراض	56

ثانيا: موارد الخزينة الأخرى 62

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة 65

المحور الأوّل: تكاليف ميزانيّة الدّولة 65

أوّلا: نفقات التّأجير 71

ثانيا: نفقات التسيير 73

ثالثا: نفقات التّدخّلات 75

رابعا: نفقات الاستثمار 80

خامسا: نفقات العمليّات المالية للدولة 87

سادسا: نفقات التّمويل 87

المحور الثاني: تكاليف الخزينة 90

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي 91

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى 99

الجزء الثالث : تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصّة والصّناديق الخاصّة 103

العنوان الأوّل: موارد الحسابات الخاصّة 103

أوّلا: موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة 103

ثانيا: موارد حسابات أموال المشاركة 106

العنوان الثاني: نفقات الحسابات الخاصّة 108

أوّلا: نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة 109

ثانيا: نفقات حسابات أموال المشاركة 111

العنوان الثالث: موارد الصّناديق الخاصّة 112

العنوان الرابع: نفقات الصّناديق الخاصّة 114

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج 115

العنوان الأوّل: موارد ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 115

اوّلا: موارد العنوان الأوّل 115

ثانيا: موارد العنوان الثاني 116

العنوان الثاني: تكاليف المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 118

اوّلا: نفقات العنوان الأوّل 118

ثانيا: نفقات العنوان الثاني 119

العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج 119

العنوان الرابع: تكاليف المراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج 119

الجزء الخامس: النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة 120

العنوان الأوّل: النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة 121

العنوان الثاني: التصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة 129

الملاحق 134

المرفقات

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهويّة والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات الماليّة وقباضات الدّيوانة

قائمة المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة للبلاد التونسيّة بالخارج

مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020

ردود وزارة الماليّة

توطئــة

اتّسمت سنة 2020 بدخول أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 (فيما يلي القانون الأساسي للميزانية) حيّز التنفيذ. وجاء هذا القانون خاصة ليكرس منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك من خلال إعداد الميزانية وتنفيذها بالنسبة إلى كلّ مهمّة حسب تبويب برامجي[1] باستثناء المهمّات الخاصّة المنصوص عليها بالفصل 19 من نفس القانون على غرار محكمة المحاسبات ومجلس نواب الشعب والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات وذلك فضلا عن إقرار اعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج بما يدعم مبادئ الشفافية والمسائلة.

وأوكل الفصل 64 من القانون الأساسي للميزانية إلى محكمة المحاسبات، مهمة مساعدة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية.

كما نصّ الفصل 160 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات (فيما يلي القانون الأساسي للمحكمة) على أن المحكمة تعدّ تقريرا عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة تضمّنه خاصّة تحليلا يشمل تنفيذ الاعتمادات وفق المهمّات والبرامج وتطوّر الوضعيّة المالية للدولة خلال السنة المعنيّة ويشفع هذا التقرير بالتصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للدولة ويرفق بمشروع قانون غلق الميزانية.

وطبقا للفصل 65 من القانون الأساسي للميزانية "يضبط مشروع قانون غلق ميزانية الدولة المبلغ النهائي للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال سنة التصرف المعني ويلغي الاعتمادات الباقية ويرخص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة ...."

وبعد عرض مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2020 على محكمة المحاسبات من قبل وزيرة المالية بتاريخ 16 جوان 2023 وللحساب العام للدولة تولت المحكمة إعداد تقرير عن غلق ميزانية الدولة للسنة المعنية.

[1] يعرف البرنامج حسب الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية كسياسة عمومية محددة راجعة بالنظر إلى نفس المهمة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية.

المقدمة

تمّ إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 في ظل وضع عالمي اتسم باحتداد الأزمة الاقتصاديّة حيث بلغت نسبة النمو أدنى مستوياتها (-3,3%[2] في سنة 2020) منذ الأزمة العالمية لسنة 2008-2009 مقابل 2,8% في سنة 2019 وتواصل انخفاض المعاملات المالية بالأسواق العالمية الذي انطلق منذ نهاية سنة 2018. كما كانت نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سلبية حيث بلغت -3,4 % في سنة 2020 مقابل نمو طفيف بحوالي 0,8 % في سنة 2019 وذلك خاصة نتيجة انخفاض الطلب الخارجي لدى أهم البلدان الشريكة وانخفاض عائدات تصدير النفط.

وساهم هذا الوضع الاقتصادي العالمي في تراجع النمو على المستوى الوطني ليبلغ -8,8 % في سنة 2020 مقابل 1 % في السنة السابقة. وشمل هذا التراجع كافة القطاعات باستثناء النشاط الفلاحي نتيجة أساسا لتحقيق موسم قياسي في محصول الزيتون الذي بلغ 2 مليون طن خلال موسم 2019-2020 أي ما يعادل 400 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 140 ألف طن في الموسم السابق.

فقد تراجع الإنتاج الصناعي وتدهورت المؤشرات السياحية وانخفض صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020. كما تراجع سعر صرف الدينار التونسي من موفى شهر ديسمبر 2019 إلى نهاية شهر سبتمبر 2020 وذلك بنسبة 3,4 % مقابل الأورو وبنسبة 1,6 % تجاه اليان الياباني مع تسجيل ارتفاع بنسبة 0,8 % تجاه الدولار الأمريكي.[3]

وتواصل المنحى التنازلي للاستثمار لتبلغ نسبته 13,3 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2020 مقابل18,3 % في سنة 2019 وذلك بالتزامن مع تراجع نسبة الادخار الوطني خلال نفس الفترة من 9,2 % إلى 4%.

ونتيجة تفشي وباء كورونا ووفقا لتقرير نتائج المسح المنجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي على عينة من المؤسسات الناشطة أعلنت 54,3% منها إمكانية الإغلاق نهائيا و75,6% من الشركات المصدّرة تعرضها لنقص في الطلب الموجه و 50,6 % من الشركات صعوبة التزودّ بالمواد الأولية[4] .

وفيما يتعلق بالأسعار، فقد تراجع التضخم من 6,7 % في سنة 2019[5] إلى 5,6 % في سنة 2020 و تقلص عجز الميزان التجاري من 19.409 م.د إلى 12.731 م.د خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى انخفاض الواردات بنسق أكثر تسارعا من الصادرات. وأسفر ضعف المبادلات التجارية عن تدعّم مستوى الاحتياطات من العملة الأجنبية

[2] تقرير البنك المركزي لسنة 2020.

[3] تقرير الميزان الاقتصادي لسنة 2021.

[4] الميزان الاقتصادي لسنة 2021 ص10.

[5] تقرير وزارة المالية لسنة 2020 حول الدين العمومي.

بحوالي 22,86 % ليبلغ 8.545 مليون دولار أي ما يعادل 162 يوما من الواردات في نهاية 2020 مقابل 6.955 مليون دولار وهو ما يعادل 111 يوما من التوريد.

أما بخصوص سوق الشغل، وفي حين تم في سنة 2019 إحداث 58,8 ألف موطن شغل فقد شهدت سنة 2020 إلغاء 133 ألف موطن شغل جراء تداعيات الأزمة الصحية لترتفع نسبة البطالة على المستوى الوطني خلال نفس الفترة من 14,9 %إلى 18%[6].

وإجمالا حافظت تونس على ترتيبها 87 (من مجموع 141 دولة) بمجموع 56,4 نقطة ضمن التصنيف السنوي للقدرة التنافسية لمنتدى دافوس[7] في حين كانت تونس تحتلّ المرتبة 32 عالميّا في سنة 2010.

وعملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية وبالقانون الأساسي للمحكمة تولّت محكمة المحاسبات إعداد هذا التقرير استنادا أساسا إلى مشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 والحساب العامّ للدولة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ وإلى النصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

وفضلا عن ذلك تمّ الاعتماد على معطيات مستخرجة من منظومة "أدب" ومن تقارير البنك المركزي التونسي لسنتي 2019 و2020 والميزان الاقتصادي لسنة 2020 وتقارير شرح الأسباب لمشروعي قانون المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2020 ومن تقارير القدرة على الأداء لمختلف المهمّات والوثائق الرسمية المنشورة بمواقع الواب للوزارات وللهياكل الحكومية وللمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة وعلى رد وزارة الماليّة بتاريخ 31 جويلية 2023 بخصوص التقرير الأوّلي لمحكمة المحاسبات حول غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020.

ويتضمّن التّقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2020 الأجزاء التّالية:

- ✓ تحليل إجماليّ حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة،
- ✓ تحليل مفصّل لموارد وتكاليف الدّولة؛
- ✓ تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصّة والصّناديق الخاصّة؛
- ✓ تحليل لموارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج؛
- ✓ النتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للدّولة.

[6] تقرير البنك المركزي لسنة 2020 ص62.

[7] تقرير حول Indice Global de la Compétitivité Davos 2019، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، نوفمبر2019.

أهمّ المؤشرات

المؤشّرات العامة

- بلغت نسبة نموّ الناتج المحلّي الإجمالي -8,8% خلال سنة 2020 مقابل 1,0%[8] في سنة 2019 ونسبة 2,7% مقدّرة بقانون المالية الأصلي و-7,3% مقدّرة بقانون المالية التعديلي علما بأن نسبة النموّ في سنة 2021 كانت في حدود0,3% وبلغت خلال سنة 2022 2,4% [9]
- بعد أن عرفت استقرارا في السنوات من 2016 إلى 2018 في حدود 15,5 %عادت نسبة البطالة إلى التفاقم حيث ارتفعت من 14,9 % في سنة 2019 إلى 17,4% سنة 2020. وبلغت نسبة البطالة 18,4 % في سنة2021 و15,4 % خلال سنة 2022 [10].
- تواصل تراجع التضخّم من 7,3 % سنة 2018 إلى 6,7 % سنة 2019 وإلى 5,6 % سنة 2020.
- بلغ عجز الميزان التجاري ما قيمته 12.757,800 م.د في سنة 2020 مقابل 19.409م.د في سنة 2019. ويساهم في هذا العجز أساسا تواصل عجز ميزان الطاقة بحوالي 5,110 م.د في سنة 2020 مقابل حوالي 7,800 م.د في سنة 2019 وهو ما يمثل نسبة 40 % من العجز التجاري. وبلغ عجز الميزان التجاري في سنة 2021 ما قيمته 16.251م.د[11].
- تراجع العجز الجاري في سنة 2020 ليبلغ 7,5 م.د وما نسبته 6,8 %من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 9,6 م.د و8,5 % في السنة السابقة.
- أسفر تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2020 (باعتبار مداخيل التخصيص والهبات وأموال المصادرة) عن عجز يساوي 11.388,527 م.د أي ما يمثل نسبة 9,4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 4.759,863 م.د و3,71 % في سنة 2019 ونسبة في حدود 3,9 % تمّ تقديرها ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2020. ويعزى هذا المنحى إلى الأثر المزدوج لتراجع الموارد الذاتية للدولة بنسبة 1,32 % مقارنة بالتصرّف السابق وارتفاع نفقات ميزانية الدولة بنسبة 14,04 %.
- تواصل تفاقم الضغط الجبائي في سنة 2020 ليبلغ ما نسبته 24,56 % مقابل 20,7% خلال سنة 2016
- أفضى تصرّف سنة 2020 إلى نقص في الموارد على النفقات بما جملته 11.388,527 م.د. وبعد إدراج نتائج تنفيذ ميزانيات الفترة الممتدّة من 2017 إلى 2020 يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات

[8] حسب تقرير البنك المركزي لسنة 2020

[9] حسب موقع الواب للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 27 جويلية 2023.

[10] حسب تقريري البنك المركزي لسنة 2019 و2020 و2021

[11] حسب موقع الواب لوزارة التجارة بتاريخ 27 جويلية 2023.

الخزينة إلى 23.211,052 م.د . ويعتبر هذا الرصيد بمثابة القرض الداخلي لتمويل العجز ويعكس مستوى مرتفعا من الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة.

- إرتفعت نسبة التداين العمومي من إجمالي النّاتج المحلّي من 72,2% في سنة 2019 [12] إلى 84,3 % في سنة 2020 وإلى 90,1 % في سنة 2021[13].

المؤشّرات المتعلّقة بموارد الدّولة

- بلغت جملة موارد الدّولة المحصّلة لسنة 2020 ما قيمته 341.284,776 م.د مسجلة زيادة بقيمة 557,868 م.د أي بنسبة 0,16 %.
- سجّلت موارد الميزانية المحصلة انخفاضا في سنة 2020 بمبلغ - 454,334 م.د وبنسبة - 1,32 % مقارنة بالتصرف السابق.
- بلغت الموارد الجبائية لسنة 2020 ما قيمته 27.091,715 م.د مسجّلة انخفاضا بمبلغ - 1.505,508 م.د وبنسبة - 5,26 %. مقارنة بالتصرف السابق.
- تم تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 15.793,212 م.د في سنة 2020 أي بتطور نسبته 53,23 % مقارنة بالتصرف السابق.
- بلغت موارد الاقتراض الداخلي المحصّلة في سنة 2020 ما يناهز 11.126,321 م.د أي بنقص بمبلغ 821,679 م. د وبنسبة 6,88% عن التّقديرات النهائيّة.
- سجلت موارد الاقتراض الخارجي المحصلة في سنة 2020 ما قيمته 4.666,891 م. د أي بنقص قيمته 2.697,109م.د ونسبته 36,63 %عن التّقديرات النّهائيّة وبنسبة إنجاز قدرها 63,37 %.

المؤشرات المتعلّقة بتكاليف الدّولة

- بلغت جملة الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 ما قيمته 42.270,332م.د وارتفعت الدّفوعات إلى 40.747,820 م.د أي بنسبة إنجاز 96,40 %.

[12] تقرير البنك المركزي لسنة 2019، صفحة 76.

[13] تقرير البنك المركزي لسنة2021.

- ارتفعت الدفوعات في سنة 2020 إلى 40.747,820 م.د مقابل 35.730,088 م.د[14] في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 5.017,732 م.د ونسبتها 14,04 %.

- توزعت نفقات ميزانية الدولة في سنة 2020 بين نفقات التأجير (19.202,816م.د) ونفقات التسيير (2.347,891م.د) ونفقات التدخلات (11.219,185م.) ونفقات الاستثمار (4.049,161م.د) ونفقات العمليات المالية (187,809م. د) ونفقات التمويل (3.740,958م.د).

- مثلت نفقات التأجير الجزء المهيمن من نفقات الميزانيّة لسنة 2020 (دون اعتبار نفقات التمويل) و ذلك بنسبة 51,89 % مقابل 42,86 % في سنة 2019 و 42,59 % في سنة 2018 [15]فيما لم تتجاوز حصّة نفقات الاستثمار ما نسبته 10,94 %.

- بلغت قيمة خدمة الدّين العمومي 11.135,843 م.د سنة 2020 مسجّلة ارتفاعا نسبته 13,02 % مقابل 25,66 % في سنة 2019 و10,65 % في سنة 2018 و33,60 % في سنة 2017.

- تطوّر رصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد ليصل إلى 93.044,616 م.د مقابل 82.555,250م.د في سنة 2019 أي بنموّ نسبته 12,71 % مقابل 0,32 % في التّصرّف السّابق.

[14] بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لميزانية الدّولة لسنة 2019 ما قيمته 42.350,389 م.د وتمّ خصم نفقات بعنوان تسديد أصل الدين العمومي بمبلغ 6.620,301 م.د بغاية المقارنة.

[15] بغاية المقارنة تمّ إعادة احتساب نفقات ميزانية كل من سنة 2019 و2018 بخصم نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي والبالغة على التّوالي 6.620,301 م.د و5.086,000 م.د.

الجزء الأوّل: التحليل الإجمالي حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة

مكّن فحص ميزانية الدولة لسنة 2020 ودراسة تطوّر أبرز مؤشراتها والنّظر في التقارير المرافقة لقوانين المالية من الوقوف على جملة من الملاحظات تعلقت بتقديم الحسابات وبالتصرف في الميزانية حسب الأهداف وبالتوازنات العامة للميزانية وهيكلتها وبديمومة الميزانية ووضعية المنشآت العمومية وكذلك بالامتيازات الجبائية والمالية.

أوّلا: تقديم الحسابات

وقفت محكمة المحاسبات على جملة من النقائص تمحورت حول تواصل التأخير في تقديم الحسابات والجداول المدرجة بحسابات سنة 2020 وكذلك بمدى تطهير حسابات المحاسبين العموميين في إطار الاستعداد لاعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج.

ونص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة".

كما نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به.

وخلافا لهذه الأحكام تمّ بخصوص تصرّف سنة 2020 إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية مثلما كان الشأن بالنسبة لتصرّف السنوات السابقة حيث تراوح التأخير في إحالة حساب تصرف أمين المال العام بالنسبة لسنوات التصرف من 2015 إلى 2020 بين ما يفوق 3 أشهر[16] وما يفوق 10 أشهر[17].

كما تراوح التأخير في إيداع الحساب العام للدولة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2015 إلى 2020 بين حوالي الشهرين[18]وما يفوق 17 شهرا وذلك بالنسبة لتصرف سنة 2020[19]. حيث أودعت المصالح المعنية بوزارة المالية في مناسبة أولى نسخة من الحساب العامّ للدّولة للسنة المالية 2020 بتاريخ 21 جوان 2022 ثبت لمحكمة المحاسبات أنها غير مهيّأة للتدقيق والمراقبة من قبل المحكمة نظرا لعدم إمكانيّة مقاربتها مع حسابات التصرّف للمحاسبين العموميين ومع المعطيات المضمّنة بحساب التصرف لأمين المال العام وبمنظومة أدب.

[16] كل من السنة المالية 2018 و2019.

[17] السنة المالية 2015.

[18] السنة المالية 2017.

[19] 16 جوان 2023.

ويعود ذلك أساسا إلى تولّي المصالح المختصّة بوزارة المالية إعداد الحساب العام للدّولة بالاعتماد على التبويب الجديد للميزانية حسب المهمات والبرامج كما يمليه القانون الأساسي للميزانيّة في حين تواصل إعداد حساب التصرّف لأمين المال العام وفق التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانيّة لسنة 1967 بالنظر إلى أنّ منظومة أدب ما تزال تعتمد ذلك التبويب وهو ما أفرز صعوبات تتعلق بالتثبّت من مدى صحّة البيانات ومن مدى الالتزام بالقوانين والتّراتيب التي تنظّم عملية تنفيذ الميزانيّة.

وقد تمّ الوقوف على أخطاء بالجدول الإجمالي للنّفقات المدرج بهذه النسخة من الحساب العام للدّولة في مستوى مبالغ الاعتمادات النّهائيّة للنّفقات والتي تكتسي أهميّة بالغة في احتساب مبالغ الاعتمادات الباقية وتلك الواجب إلغائها بموجب قانون غلق الميزانية وذلك طبقا لأحكام الفصل 65 من القانون الأساسي للميزانيّة وهو ما تطلّب عقد 11 اجتماعا وورشات عمل شملت كل الأطراف المتدخلة والمتمثّلة في الهيئة العامة للتصرف في الميزانية والإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص ومركز الإعلاميّة بوزارة الماليّة وذلك لضمان التأكّد من دقة وصحة هذه المبالغ.

وقد أكّد مختلف المتدخلين على أنّ منظومة أدب الحاليّة غير قادرة على استيعاب التغييرات التي جاء بها القانون الأساسي الجديد للميزانيّة في مستوى تقديرات قوانين المالية والتعديلات المدخلة عليها من قبل الأطراف المخول لها ذلك قانونا.

وتبعا لذلك تولّت وزارة المالية تعديل هيكلة الجداول المقدّمة والبيانات المضمّنة بالحساب العام للدّولة لسنة 2020 وإرسال نسخة معدّلة بتاريخ 16 جوان 2023 تلغي وتعوّض النسخة الأولى المرسلة بتاريخ 21 جوان 2022.

وأفادت وزارة الماليّة في إطار ردّها على تقرير غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 أنّ الحساب العامّ للدّولة يتضمّن عرضا شاملا ومفصلا للعمليات الحسابية المنجزة قبضا وصرفا من طرف الدولة والمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة. وتتعلق هذه العمليات أساسا بموارد ونفقات الدّولة والصّناديق الخاصّة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الأول والعنوان الثاني) والمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة (العنوان الأول والعنوان الثاني). إضافة لذلك يحتوي الحساب العام على معطيات تهم بقايا الاستخلاص و رصيد القبّاض وسندات الحكومة.....لذلك تكون أجال إعداد الحساب العام ومشروع قانون غلق الميزانية مرتبطة بتوفر مختلف المعطيات المجمعة من المصالح التابعة لوزارة المالية بغية التثبت منها وإدراجها في الحساب العام للدّولة كي تقع إحالته لمحكمة المحاسبات لاحقا.

وأضافت أنّه باعتبار المهمة المناطة بعهدة أمين المال العام للبلاد التونسية كمحاسب مركزي للدولة، لا يقتصر حساب التصرف المعد من قبله على العمليات المنجزة من طرفه فقط بل يشمل أيضا كل العمليات التي ينجزها بقية محاسبي الدولة. وبالتالي يبقى إعداد حساب تصرفه وتقديمه رهين استكمال جميع المراكز المحاسبية لكل عملياتهم المتعلقة بالسنة المعنية.

وتعهّدت الوزارة في ردّها بأنّه سيتم العمل مستقبلا على تقليص هذه الآجال والسعي إلى احترام مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد وذلك من خلال تذليل كافة الصعوبات لدى مختلف المتدخلين من داخل وزارة المالية وخارجها.

وتدعو محكمة المحاسبات كافة الأطراف المتدخلة في مسار إعداد وتنفيذ الميزانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد التسريع في إرساء منظومة التصرف المحاسبي من نظام محاسبي للدولة وأدلة ونظم معلومات بما يمكّن من مسك حسابات الدولة وضبط الحسابات وإيداعها وإصدار قوانين غلق الميزانية في أفضل الآجال.

وعلاوة على الإخلالات المتعلقة بالتأخير في تقديم الحسابات وبمضمون حسابات سنة 2020 فقد تبيّن أنّ حسابات أمين المال العام تضمّنت في مستوى الجزء المتعلق بعمليات الخزينة مبالغ مجمدة تتعلق بقروض وتسبقات أسندت لهياكل عمومية مختلفة منذ عدة سنوات ويتعين تسويتها. ويذكر على سبيل المثال قروض خزينة أسندت لمنشآت عمومية منها ما تم الإذن بتحويله لمساهمات في رأس مال هذه المنشآت بموجب قوانين دون تخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك علما بأن عددا منها تمت خوصصتها. كما تضمنت مبالغ هامة متبقية للتسوية تتعلق بتسبقات أسندت على بنود مختلفة (تسبقات أخرى مرخص فيها- تسبقات لوكالات دفوعات ...). وقد سبق لمحكمة المحاسبات أن أكدت في عديد المناسبات على ضرورة تطهير حسابات المحاسب المركزي ورصد المبالغ اللازمة لتسوية المبالغ العالقة ببنود عمليات الخزينة لا سيما مع إقرار اعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج بالقانون الأساسي الجديد للميزانية.

كما أنّ الديون المتبقية للاستخلاص والمدرجة بحسابات المحاسبين العموميين بلغت في موفى سنة 2020 ما قيمته 15.265,452 م.د[20] مقابل 11.319,792 م.د في التصرّف السّابق. وأفضى تقرير المهمّة الرقابية المتعلقة باستخلاص الديون الجبائية المثقلة والمضمّن بالتقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات إلى جملة من النقائص التي تشوب التسجيل المحاسبي والتصرّف في هذه الديون.

ويستوجب حسن الاستعداد لاعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج تطهير هذه البقايا للاستخلاص واعتماد نظام معلوماتي يساعد على تحسين جودة المعلومة المالية حتى تعكس بصورة دقيقة وأمينة الوضعية المالية للدولة. كما تجدد المحكمة توصيتها بخصوص ضرورة معالجة المبالغ المتبقية للاستخلاص بحسابات المحاسبين العموميين بهدف تصنيفها حسب درجة احتمال استخلاصها حتى يتم عند الاقتضاء تكوين مدخرات في شأنها.

وأجابت وزارة المالية في ردّها بأنّ عملية تطهير عمليات الخزينة الدائنة والمدينة بكتابات محاسبي الدولة تقتضي التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لرصد الاعتمادات اللازمة لتسوية العمليات المدينة قبل دخول المحاسبة العامة حيز التنفيذ.

[20] دون اعتبار الديون المثقّلة بقباضات الدّيوانة .

ثانيا: التصرف في الميزانية حسب الأهداف

كرّس القانون الأساسي للميزانية منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي تهدف إلى إعداد الميزانية وتنفيذها بالنسبة إلى كلّ مهمّة حسب تبويب برامجي[21] ووفقا لإطار أداء متمثل في استراتيجية وأهداف يمكن من تحديد أهداف السياسة العمومية ومتابعة مستوى تحقيقها من خلال مؤشرات قيس الأداء.

وانطلق مسار تكريس منهجية التصرف حسب الأهداف منذ سنة 2014 لدى عدد من الهياكل العمومية وقد تمّ تعميم هذا المسار بداية من سنة 2020 حيث تولّت جميع الوزارات تقديم ميزانيّاتها بعنوان السنة المذكورة حسب المهمات والبرامج.

وأفرزت نتائج الرقابة المنجزة من قبل محكمة المحاسبات في إطار مهمات رقابية سابقة شملت بعض الهياكل العمومية وجود نقائص تعلّقت خاصة بتركيز متطلبات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتفعيلها وبتحقيق الأهداف المرسومة وبضبط مؤشرات قيس الأداء المرتبطة بها واستمراريتها وبتوفر المعطيات لقياسها وبأنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل هذه الهياكل العمومية ممّا يستوجب العمل على تلافيها قصد ضمان نجاعة هذه المنظومة.

ولئن ساهم إصدار القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي ينصّ وجوبا على ضرورة نشر جملة من الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية على غرار الميزانيات المفصّلة للمهمات في تحسين ترتيب تونس حسب مؤشر الميزانية المفتوحة وفق تصنيف المنظمة الدولية للشراكة حول الميزانية (International Budget Partnership IBP) المنجز في غرّة جوان 2022 حيث حلت في المرتبة 71 من بين 117 دولة شملها التصنيف مسجلة تقدّما بعدد 7 نقاط و11 مرتبة على المستوى العالمي، فإن التقرير الخاص بتونس أشار إلى جملة من النقائص التي تشكو منها منظومة التصرف في الميزانية على مستوى الشفافية والمتمثلة أساسا في غياب التفاصيل حول تنفيذ البرامج والتقارير الشهرية لتنفيذ الميزانية.

ومن شأن إصدار هذه التقارير أن يمكّن من متابعة تنفيذ السياسات العمومية ونسق استهلاك الاعتمادات في مستوى البرامج المرتبطة بها بما يمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء.

كما يتطلب تكريس منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تمكين مسؤولي البرامج من مرونة أكبر في استعمال الموارد وصرف الاعتمادات المالية وتركيز الرقابة المعدلة وتكريس الرقابة اللاحقة والرقابة الداخلية ورقابة التصرف.

[21] يعرف البرنامج حسب الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية كسياسة عمومية محددة راجعة بالنظر إلى نفس المهمة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية.

وعلى صعيد آخر لوحظ عدم تفعيل بعض الأحكام الانتقالية والختامية للقانون الأساسي للميزانية من ذلك عدم صدور الإطار المنظم لتقييم الأداء المنصوص عليه بالفصل 71 منه والذّي كان يتعيّن صدوره في أجل أقصاه سنة 2020.

وفي ردّها على تقرير غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 أفادت وزارة المالية، بأنّه لم يتم إحترام بعض الآجال التي حددتها الأحكام الانتقالية ويعود ذلك لوجود بعض الصعوبات والعراقيل في الاتفاق على صيغة موحدة للإطار المنظم لتقييم الآداء بانه سيتم مراجعة الفصل 71 في مشروع تحيين القانون الأساسي للتمديد في هذا الأجل.

وبالنظر إلى أهمية جاهزية الهياكل العمومية لتركيز متطلبات منظومة التصرف حسب الأهداف سواء على المستوى الهيكلي والتنظيمي أو على مستوى نظم المعلومات تؤكد المحكمة على ضرورة التنسيق بين وزارة المالية ومختلف الأطراف المعنية قصد تركيز هياكل الحكومة الكفيلة بتكريس هذه المنظومة وتطوير نظم المعلومات على النحو الذي يضمن فاعليتها.

ثالثا: إعداد الميزانيّة

تمّ إعداد ميزانية الدولة في إطار الميزان الاقتصادي لسنة 2020 والذي ارتكز أساسا على تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5% مقابل 1,4% منتظرة لسنة 2019.

وصدر قانون الماليّة المتعلق بميزانية الدولة لسنة 2020 بمقتضى القانون عدد78لسنة 2019المؤرخ في 23ديسمبر 2019 تم تعديله بموجب قانون الماليّة التعديلي لسنة 2019 الصادر في موفى السنة و ذلك على غرار السنوات السابقة (بمقتضى القانون عدد45 لسنة 2020المؤرخ في 14ديسمبر 2020).

1- قانون الماليّة

ضبطت ميزانية سنة 2020 قصد تجسيد الخطة الهادفة إلى دفع النموّ الاقتصادي والتّحكّم في توازنات الماليّة العموميّة وذلك من خلال التقليص في عجز الميزانية ليبلغ 3 %[22] من الناتج المحلي مقابل 3,9 % في سنة 2019. وتمّ ضبط التقديرات عليها هذه الميزانية على أساس تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 2,7 % وتقدير معدّل سعر برميل النفط خلال سنة 2020 في حدود 65 دولار بما يمكّن من التخفيض في نسبة المديونية إلى حدود 74%[23].

وقدرت موارد ميزانيّة الدولة لسنة 2020 والتي تمثل الموارد الذاتية بمبلغ 35.859 م.د في حين قدرت موارد الخزينة بمبلغ 11.368 م.د على أن تمول جملة هذه الموارد كلا من تكاليف الميزانية والعجز وتسديد أصل الدين ونفقات قروض خزينة على التّوالي في حدود 39.191 م.د و3.332 م.د و8.036 م.د.

[22] التقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي لميزانيّة الدولة لسنة 2020.

[23] الميزان الاقتصادي لسنة 2020 – أكتوبر 2019. ص47-49-50

وتم تقدير نسبة الضغط الجبائي لسنة 2020 في حدود 25,4 %[24] وذلك على أساس تعبئة موارد جبائية بقيمة 31.759م.د وموارد غير جبائية في حدود 3.800 م.د.

أما بخصوص النفقات (39.191 م.د) فقد تمّ تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمادات لتمويل نفقات التأجير وذلك في حدود 19.030 م.د تليها نفقات التسيير والتدخّلات بمبلغ جملي قدره 11.625 م.د . في حين اقتصرت الاعتمادات المخصّصة لنفقات الاستثمار على مبلغ 3.791 م.د ومثّلت نسبة 9,67 % من جملة نفقات الميزانيّة.

وقد أفرزت مرحلة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 تسجيل فوارق بين التقديرات والإنجازات بلغت بخصوص الموارد والنفقات على التوالي ما قيمته 1.960,875 م.د و1.556,820 م.د.

فقد اتّضح وجود فوارق هامة على مستوى بنود الميزانية قبضا وصرفا بلغت على سبيل المثال بخصوص المداخيل غير الجبائية + 2.227,271 أي ما يمثل 58,61% من التقديرات الأصلية.

وبلغت الفوارق المسجلة بين تقديرات وإنجازات موارد ونفقات الخزينة على التوالي 296.018,651 م.د و 298.365,489 م.د. ويعود ذلك أساسا إلى اقتصار التقديرات بعنوان موارد الخزينة الأخرى على مبالغ استرجاع قروض وتسبقات الخزينة واقتصار تقديرات نفقات الخزينة الأخرى على القروض والتسبقات المزمع إسنادها خلال السنة.

ولئن يتعلق الأمر بخصوص أغلب بنود عمليات الخزينة الأخرى بحسابات تتضمن عمليات تداول السيولة بين المحاسبين العموميين في إطار إنجاز العمليات المالية للدولة فإن مبدأ الشفافية والمصداقية يقتضي اعتماد الأساليب والتقنيات الكفيلة بحسن تقدير هاته العمليات.

وبالنظر إلى الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة فإنّ دقة التقديرات بخصوص العمليات المالية للدولة تكتسي أهمية بالغة لدى مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء تعلق الأمر بالسلطة التشريعية أو بالنّشطاء الاقتصاديين والمموّلين الدوليين.

2- قانون الماليّة التعديلي

تواصل في سنة 2020 إصدار قانون مالية تعديلي في موفى السّنة[25]. وتمثّلت أهمّ المستجدّات التي استوجبت اعتماد هذا القانون حسب التقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2021 في تفشي جائحة فيروس كوفيد - 19 منذ بداية السّنة وما كان لها من تداعيات سلبية على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي ممّا أدّى إلى اختلال التوازنات المالية باعتبار النقص في الموارد والزيادة في النفقات ليبلغ العجز المنتظر لسنة 2020 حوالي 13,4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 % مقدرة أوليا

[24] تقرير البنك المركزي لسنة 2018، الصفحة 32.

[25] القانون عدد 45 لسنة 2020 المؤرّخ في 14ديسمبر 2020 والمتعلّق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2020.

وفضلا عن ذلك تمت مراجعة التوقعات بخصوص الواردات في اتجاه التراجع في موفى السنة بنسبة 19,8 % مقابل تطور بنسبة 9% مقدرة بقانون المالية الأصلي وانخفاض الصادرات بنسبة 18,6 % مقابل انخفاض بنسبة 21,6 % مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 وارتفاع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 إلى 99.942 م.د مقابل 82.554 م.د في موفى سنة 2019 أي بزيادة 17.388 م.د[26].

وقد أدّت هذه المستجدّات إلى مراجعة الفرضيات المتعلّقة أساسا حسب نفس التقرير آنف الذكر بتدهور مستوى عجز الميزانية (دون اعتبار موارد الهبات والمصادرة) ليبلغ 13,4 % من الناتج المحلي مقابل3% تم إقراره بقانون المالية وبنسبة مديونية مرتفعة لتبلغ 90 % من الناتج المحلي الإجمالي وبتحيين سعر برميل النفط في حدود 43 دولار عوضا عن 65 دولار ونسبة النموّ الاقتصادي في حدود -7,3% عوضا عن2,7%.

وولّدت هذه المستجدات حاجيات تمويل إضافية صافية بقيمة 10.300 م.د. لتغطية النفقات الناتجة أساسا عن الانعكاس المالي لبعض الإجراءات التي تم إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2020 وتداعيات الوضع الصحي. وتمثّلت الزيادة في النفقات أساسا في:

- ❖ زيادات في الأجور بمبلغ 216,585 م.د بعنوان تغطية النقص المحتمل في نفقات أجور بعض الوزارات وذلك دون اعتبار الزيادات في الأجور (قسط أوت 2020) والمقدر بحوالي 300 م.د المحمولة على قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة باعتبار الشروع في تفعيل هذه الزيادات بداية من شهر أكتوبر 2020.
- ❖ زيادة صافية بمبلغ 2.056 م.د بعنوان نفقات الدعم تتوزع أساسا على 1.600 م.د لتسوية نفقات الدعم بعنوان المحروقات للسنوات الفارطة و1.550 م.د لتسوية نفقات الدعم بعنوان المواد الأساسية للسنوات الفارطة.
- ❖ رصد مبلغ 935 م.د بعنوان التدخل العمومي لمجابهة جائحة كورونا. ويتوزع المبلغ على منح للعائلات المعوزة ومنحة البطالة الفنية ومنحة لفائدة صغار الحرفين وإحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة.
- ❖ زيادة في النفقات المندرجة ضمن تكاليف الخزينة بمبلغ 425 م.د نتيجة لتخصيص تسبقات لفائدة بعض المؤسسات العمومية قصد الإيفاء بتعهداتها تجاه مقريضيها.

إنّ اللّجوء المكثّف إلى قانون مالية تعديلي خلال السنوات الأخيرة علاوة على توقيت إصداره في آخر كلّ سنة حتّى يأخذ بعين الاعتبار الانجازات الفعليّة خلال السّنة الماليّة لا يضمن التقيد بمبدأ المصداقية الذي كرّسه القانون الأساسي للميزانية في الفصل 8 منه والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التّكاليف والموارد المضمّنة بقانون الماليّة. كما من شأن التصرّف على هذا النحو أن يحدّ من شفافيّة المعطيات والفرضيّات المقدّمة للسّلطة التشريعيّة للمصادقة عليها.

[26] منها 14.095 م.د نتيجة تمويل عجز ميزانية الدولة و2.270 م.د نتيجة تأثير أسعار الصرف و1.023 م.د نتيجة ارتفاع الإيداعات بالخزينة العامة

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2020 كما جاءت بقانون الماليّة الأصلي والتعديلي:

م.د

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي (2)	الفارق =(2)-(1)
المداخيل الجبائيّة	31.759	26. 407	5.352-
المداخيل غير الجبائيّة	3. 800	2 .757	1.043-
الهبات	300	1 057	757
جملة مداخيل الميزانيّة	**35. 859**	**30. 221**	**5.638-**
موارد الاقتراض الخارجي	8. 848	7. 364	1.484-
موارد الاقتراض الداخلي	2 400	11. 948	9548
موارد الخزينة	120	179	59
جملة مداخيل الخزينة	**11. 368**	**19 .491**	**8.123**

ويبرز من خلال الجدول أعلاه التخفيض في المداخيل الجبائية بما قيمته 5.352 م.د نتج أساسا عن التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 2.779 م.د وعن التخفيض في تقديرات الموارد بعنوان الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بمبلغ 1.825 م.د. ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمة الصحية الى الانعكاس المالي للإجراءات المتخذة للتّحكم في تداعياتها على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المتضررة

كما تمّ التخفيض، ضمن قانون المالية التعديلي، في المداخيل غير الجبائية دون الهبات الخارجية بمبلغ 1.043م.د تعلّق أساسا بمراجعة عائدات مساهمات المنشآت والمؤسسات العمومية ومرابيح الخزينة. فقد تراجعت تقديرات مداخيل الدولة من معاليم عبور الغاز بحوالي 271 م.د تبعا للانخفاض الهام في الطلب الإيطالي للغاز من ذلك تمّ اعتماد عبور 15 مليار متر مكعب ضمن تقديرات قانون المالية مقابل عبور 9 مليار متر مكعب محينة ضمن قانون المالية التعديلي[27].

وبخصوص موارد الخزينة فقد تم الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي بما قدره 8.123 م.د لتبلغ 19.491 م.د. من ذلك تمّ الترفيع في تقديرات قروض دعم الميزانية بقيمة 1.872م.د مقابل عدم تقدير موارد الاقتراض من الأسواق المالية العالمية التي كانت في حدود 3.438 م.د بقانون المالية وذلك نظرا لعدم الخروج للسوق العالمية. وفي المقابل تم الترفيع في تقديرات موارد الاقتراض الداخلي وعلى وجه الخصوص رقاع الخزينة القابلة للتنظير بقيمة 7.067 م.د.

[27] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021.

فقد ساهم التخفيض في الترقيم السيادي من قبل مختلف وكالات التصنيف العالمية في ضعف الملاءة المالية للاقتصاد التونسي وتراجع قدرته التّنافسية وهو ما حدّ من القدرة على النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية والحصول على التمويلات المبرمجة وتجسيم التقديرات بعنوان موارد الاقتراض الخارجي بهدف تمويل العجز وفي قدرة الاقتصاد عموما على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

لئن يتماشى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتمويل تكاليف الدولة مع التوجهات الرامية للحد من الاقتراض الخارجي ويمكن من تخفيف الضغط على ميزان الدفوعات وعلى المالية العمومية خاصّة بالنظر إلى عدم استقرار سعر صرف الدينار التونسي مقارنة بالعملات الأجنبية فإن عدم دقّة التقديرات المصادق عليها من قبل السلطة التشريعية بخصوص موارد الدولة يحد من مصداقية هيكلة تمويل تكاليفها المقترحة على السلطة التشريعية وذلك فضلا عن التأثيرات السلبية لهذا الخيار من حيث استنزاف قدرة المؤسسات المالية الوطنية على تمويل الاستثمار الخاص نتيجة اللجوء المفرط للتداين الداخلي عبر إصدار رقاع الخزينة على حساب الاستثمار الخاص علما بأنّ الاستثمار العمومي لم يتعد نسبة 10 %من نفقات الميزانية وأن نسبة الادخار الوطني كانت محدودة (في حدود 4 %).

وفيما يتعلّق بالنفقات، يبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات ميزانية الدّولة لسنة 2020 كما جاءت بقانون الماليّة الأصلي والتعديلي:

م.د

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي(2)	الفارق =(2)-(1)
نفقات التأجير	19. 030	19.247	217
نفقات التسيير	11. 625	13. 277	1.652
نفقات التدخّلات			
نفقات الاستثمار	3. 791	3. 826	35
نفقات العمليّات الماليّة	216	216	0
نفقات التمويل	3 .762	4 .134	372
النفقات الطارئة وغير الموزعة	767	1. 013	246
جملة نفقات ميزانية الدّولة	**39 .191**	**41.713**	**2.522**
تسديد أصل الدين الخارجي	4 .759	4. 333	426 -
تسديد أصل الدين الداخلي	3.157	3.121	36 -
قروض وتسبقات الخزينة	120	545	425
بقيّة نفقات الخزينة	0	0	0
جملة نفقات الخزينة	**8. 036**	**7. 999**	**37 -**

يتّضح من خلال الجدول أنّ تطوّر نفقات الميزانيّة بما يعادل 2.522 م.د تأتّى أساسا من الزيادة في مجموع نفقات التسيير والتدخلات بما قيمته 1.652 م.د وخاصة في اعتمادات التدخّل العمومي (سابقا) بمبلغ 1.355 م.د منها 406 م.د لدعم المحروقات و935م.د بعنوان تدخلات لمجابهة جائحة كورونا .

2- التعديلات الترتيبية

يتيح القانون الأساسي للميزانية إدخال تعديلات خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وتشمل هذه التعديلات توزيع الإعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من برنامج إلى برنامج والزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة وفي تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.

ولئن نصّ القانون الأساسي للميزانيّة في الفصل عدد 32 منه على أنّه يمكن التّرفيع في نفقات الحسابات الخاصّة خلال السنة بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية في صورة تسجيل موارد إضافية تفوق الموارد المصادق عليها بقانون المالية للسنة أو بقانون المالية التعديلي، فإنّ عدم توزيع مبالغ التّرفيع بين موارد جبائيّة وموارد غير جبائيّة بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة لم يمكّن من إدراجها بالقسم المناسب ضمن موارد ميزانيّة.

وتعهّدت وزارة الماليّة في ردّها بتلافي هذا النّقص بعد المصادقة على تحيين القانون الأساسي للميزانيّة من خلال تنقيح الفصل 32 وإصدار قرار في جملة الترفيعات يتضمّن مبالغ الترفيع في الحسابات الخاصة في الخزينة ومبالغ الترفيع في حسابات أموال المشاركة.

وضبط قانون الماليّة التعديلي لسنة 2020 النفقات الطارئة في حدود 1.012,862م.د. كما تم إدخال تعديلات أخرى عبر تحويل اعتمادات بين البرامج[28] بمبلغ 79,765 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 259,058 م.د و تم توزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة[29] بين الأقسام في حدود 1.012,531 م.د والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (+557,332 م.د) لتبلغ الاعتمادات النّهائيّة 42.270,332 م.د[30] في سنة 2020.

[28] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[29] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[30] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

رابعا: نتائج تنفيذ العمليّات الماليّة

أسفر تنفيذ العمليّات الماليّة للدّولة لسنة 2020 عن تجاوز الموارد المحصّلة لميزانيّة الدّولة ولعمليّات الخزينة التقديرات النّهائيّة. فقد بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة (الموارد الذاتيّة) في سنة 2020 قيمة 33.898,125م.د متجاوزة التّقديرات النهائيّة بقيمة 3.119,793 م.د وبنسبة 10,14 %. وتعكس هذه الفوارق نقصا في دقّة ضبط تقديرات الميزانيّة في حين يقضي الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة بعدم التقليل أو التضخيم في تقديرات الموارد والنفقات المضمّنة بقوانين الماليّة.

وتعود الزّيادة الحاصلة في تعبئة موارد الميزانيّة مقارنة بالتقديرات النّهائيّة أساسا لعدم الأخذ بعين الاعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السابق بعنوان الموارد الموظّفة للحسابات الخاصّة للخزينة ولحسابات أموال المشاركة والبالغة على التّوالي 3.030,799 م.د و351,435 م.د عند ضبط التقديرات.

وتوزّعت موارد الميزانيّة المحصّلة لسنة 2020 بين المداخيل الجبائيّة بمبلغ 27.091,715 م.د والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 6.027,271 م.د والمداخيل المتأتّية من الهبات بمبلغ 779,139 م.د.

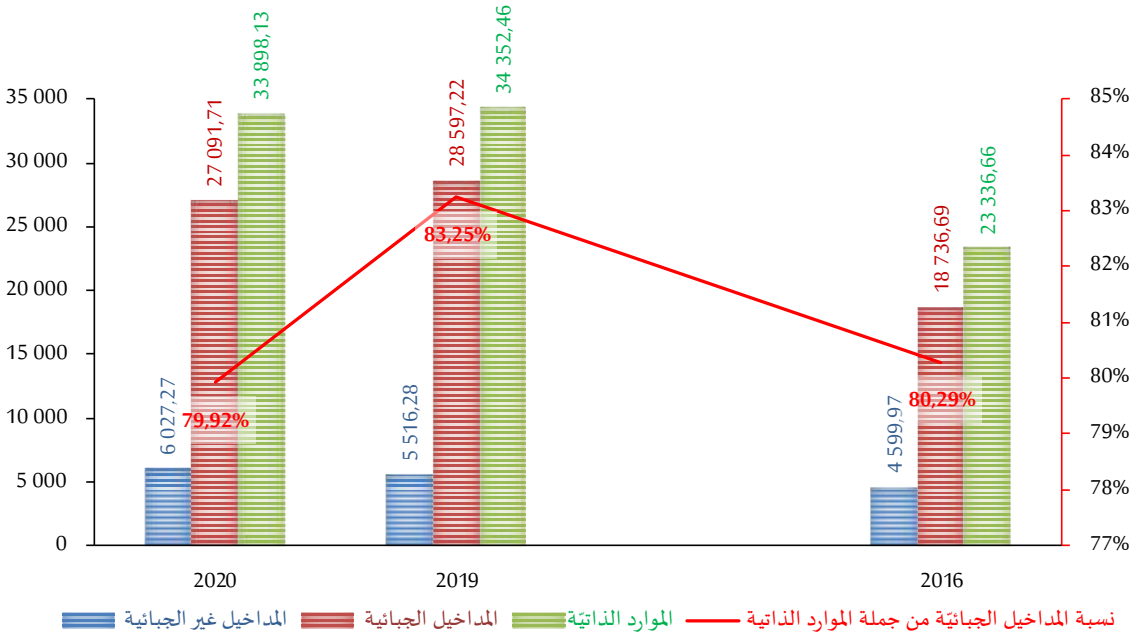

ومقارنة بإنجازات سنة 2019، شهدت الموارد المحصّلة خلال سنة 2020 انخفاضا بمبلغ 454,334 م.د وبنسبة 1,32% مقابل تطوّر بمبلغ 6.017,401 م.د وبنسبة 15,57% في التّصرّف السّابق.

ويعود النقص في تحصيل الموارد خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إلى تراجع المداخيل الجبائية بمبلغ 1.505,508 م.د أي بنسبة 5,26 % نتيجة تراجع النّشاط الاقتصادي مقابل تسجيل تطوّر في كل من مداخيل الهبات بمبلغ 540,182 م.د وبنسبة 226,06 % والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 510,991م.د وبنسبة 9,26 %.

وبلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للخزينة في سنة 2020 ما قيمته 307.386,651 م.د وتجاوزت بذلك التّقديرات النّهائيّة بما قدره 287.895,651 م.د. ويعود ذلك إلى المفعول المزدوج لتجاوز موارد الخزينة الأخرى التقديرات بمبلغ 291.414,439 م.د حدّ منه نقص بمبلغ 3.518,788 م.دفي تحقيق موارد الاقتراض.

ويعود هذا التجاوز الى اقتصار التقديرات بخصوص موارد الخزينة الأخرى على مداخيل استخلاص أصل القروض حيث لم يتم بمقتضى قانون الماليّة الأصلي أو التعديلي ضبط تقديرات لموارد الحسابات المضمّنة بالجزء الخاص لعمليّات الخزينة ضمن حساب التّصرّف لأمين المال العام.

وتوزّعت موارد الخزينة لسنة 2020 بين موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 11.126,321 م.د وموارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 4.666,891 م.د وموارد الخزينة الأخرى بمبلغ 291.593,439 م.د.

وباستثناء موارد الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (31.332,210 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (116.423,550م.د) المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت المداخيل المحققة بعنوان موارد الخزينة الأخرى أساسا باسترجاع قروض الخزينة وتسبقاتها وبالإيداعات المنجزة من قبل المتعاملين معها وكذلك بالمتوفرات المالية قصيرة المدى.

وبلغ مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 ما قيمته 40.747,820 م.د مقابل تقديرات نهائيّة 42.270,332 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 96,40 %. وهو ما أسفر عن فواضل اعتمادات جمليّة قدرها 1.522,512 م.د توزعت بين نفقات الاستثمار (462,890 م.د) ونفقات التّدخّلات (407,379 م.د) ونفقات التمويل (393,042 م.د) ونفقات التّأجير (134,145 م.د) ونفقات التسيير (96,934 م.د) ونفقات العمليّات الماليّة (27,791 م.د) والنّفقات الطّارئة وغير الموزّعة (0,331 م.د). ويبرز الرسم الموالي تطور الاعتمادات المأمور بصرفها خلال الفترة 2016- 2020:

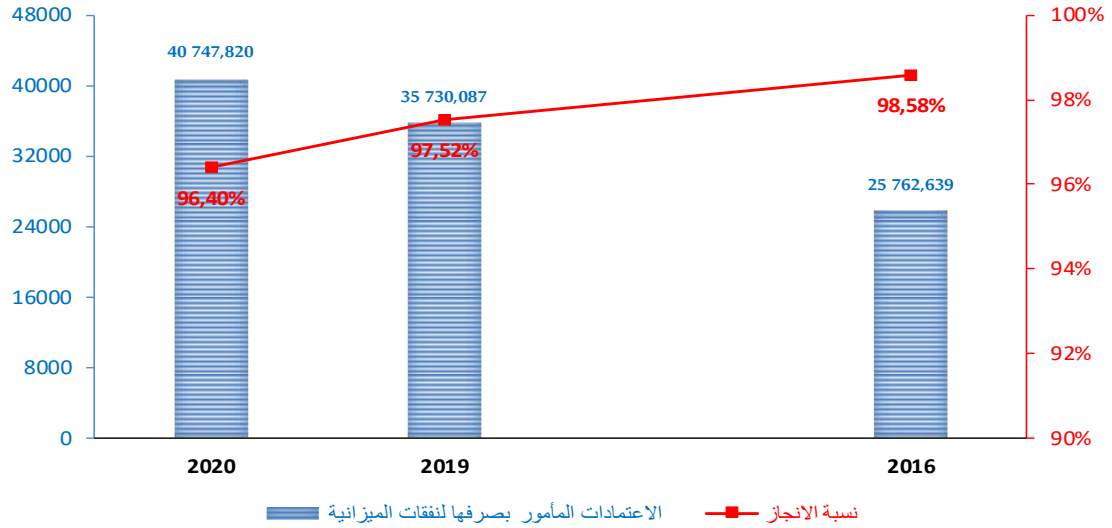

وبلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2020 ما قيمته 306.401,489 م.د متجاوزة بذلك التقديرات النّهائيّة بما قيمته 298.402,489 م.د وذلك نتيجة عدم وضع تقديرات بعنوان نفقات الخزينة الأخرى والاقتصار على تقدير بند نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي بمبلغ 7.454 م.د وبند قروض وتسبقات الخزينة بمبلغ 545 م.د.

وتوزّعت نفقات الخزينة بين بقيّة نفقات الخزينة بمبلغ 298.094,111 م.د ونفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 4.286,987 م.د ونفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 3.107,898 م.د ونفقات قروض وتسبقات الخزينة بمبلغ 912,493 م.د.

وباستثناء نفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (33.407,059 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (112.086,424م.د) المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت نفقات الخزينة الأخرى بإسناد قروض خزينة وتسبقات لهياكل عمومية وبدفع مبالغ راجعة للمتعاملين مع الخزينة وكذلك بالمتوفرات المالية قصيرة المدى.

ويبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليّات الخزينة لسنة 2020:

بحساب م.د

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة	31 759,000	- 5 352,000	26 407,000	26 407,000	27 091,715	684,715
المداخيل غير الجبائيّة	3 800,000	- 1 043,000	2 757,000	2 757,000	6 027,271	3 270,271
الهبات	300,000	757,000	1 057,000	1 057,000	779,139	- 277,861
الترفيعات في تقديرات الحسابات الخاصّة	-	-	-	557,332	-	- 557,332
جملة مداخيل ميزانيّة الدّولة (1)	**35 859,000**	**- 5 638,000**	**30 221,000**	**30 778,332**	**33 898,125**	**3 119,793**
نفقات التأجير	19 030,000	216,585	19 246,585	19 336,961	19 202,816	- 134,145
نفقات التسيير	11 625,061	1 652,331	13 277,392	14 071,389	13 567,076	- 504,313
نفقات التدخّلات						
نفقات الاستثمار	3 791,442	35,119	3 826,561	4 512,051	4 049,161	- 462,890
نفقات العمليّات الماليّة	215,600	-	215,600	215,600	187,809	- 27,791
نفقات التمويل	3 762,000	372,000	4 134,000	4 134,000	3 740,958	- 393,042
النفقات الطارئة وغير الموزعة	766,897	245,965	1 012,862	0,331	-	- 0,331
جملة نفقات ميزانية الدّولة (2)	**39 191,000**	**2 522,000**	**41 713,000**	**42 270,332**	**40 747,820**	**- 1 522,512**
الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة (باعتبار فائض الحسابات الخاصّة)	**- 3 332,000**	**- 8 160,000**	**- 11 492,000**	**- 11 492,000**	**- 6 849,695**	**4 642,305**
استثناء فائض الحسابات الخاصّة للسّنة الحاليّة	-	-	-	-	- 4.538,832	4.538,832 -
عجز الميزانيّة دون اعتبار فائض الحسابات الخاصّة (3) =1-2	**- 3 332,000**	**- 8 160,000**	**- 11 492,000**	**- 11 492,000**	**- 11 388,527**	**103,473**
موارد الاقتراض الخارجي	8 848,000	- 1 484,000	7 364,000	7 364,000	4 666,891	- 2 697,109
موارد الاقتراض الداخلي	2 400,000	9 548,000	11 948,000	11 948,000	11 126,321	- 821,679
موارد الخزينة الأخرى	120,000	59,000	179,000	179,000	291 593,439	291 414,439
جملة مداخيل الخزينة (4)	**11 368,000**	**8 123,000**	**19 491,000**	**19 491,000**	**307 386,651**	**287 895,651**
تسديد أصل الدين الخارجي	4 759,000	- 426,000	4 333,000	4 333,000	4 286,987	- 46,013
تسديد أصل الدين الداخلي	3 157,000	- 36,000	3 121,000	3 121,000	3 107,898	- 13,102
قروض وتسبقات الخزينة	120,000	425,000	545,000	545,000	912,493	367,493
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-	-	298 094,111	298 094,111
جملة نفقات الخزينة (5)	**8 036,000**	**- 37,000**	**7 999,000**	**7 999,000**	**306 401,489**	**298 402,489**
فائض مقابيض الخزينة (6) =4-5	3 332,000	8 160,000	11 492,000	11 492,000	985,162	- 10 506,838
فائض مقابيض الخزينة للسنة المنقضية (7)	-	-	-	-	3 683,328	3 683,328
النتيجة النهائيّة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة (8) =6+7	**3 332,000**	**8 160,000**	**11 492,000**	**11 492,000**	**4 668,490**	**- 6 823,510**

وبعد تنفيذ الميزانيّة قبضا وصرفا، بلغ العجز الأوّلي (باعتبار الهبات الخارجيّة والتخصيص والمصادرة) 6.849,695 م.د مقابل 1.377,628 م.د في سنة 2019، وباعتبار أنّ فواضل الحسابات الخاصّة والبالغة ما جملته 4.538,832 م.د تنقل بصفة آليّة إلى تصرّف 2021، يرتفع عجز الميزانيّة إلى 11.388,527 م.د. ويمثّل هذا المبلغ نقص المقابيض على مصاريف الميزانيّة, وقد تولى أمين المال العام ترسيمه بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2020" المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة بالمجموعة عدد 18 وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2020 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

واستنادا إلى معطيات البنك المركزي، شهد عجز الميزانية (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة) مقارنة بإجمالي الناتج المحلي ارتفاعا من 3,5 %في سنة 2019 إلى 9,6 % في سنة 2020 وهي النسبة التي تضمنها قانون المالية التعديلي مقابل نسبة في حدود 3,9 % تمّ تقديرها ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2020[31]. ويعود ارتفاع العجز في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إلى تراجع الموارد الذّاتيّة للدّولة بنسبة 1,32% وذلك أساسا نتيجة لانخفاض المداخيل الجبائية بنسبة 5,26 % وارتفاع نفقات ميزانيّة الدّولة بنسبة 14,04% نتيجة توسيع التدخلات وتأدية نفقات طارئة واستثنائية.

كما يبرز من الجدول أعلاه أنّه مع ارتفاع موارد الاقتراض من 10.306,879 م.د في سنة 2019 إلى15.793,212 م.د في سنة 2020 أي بتطور نسبته 53,23 % مقارنة بالتصرف السابق، فإن التمويل الصافي شهد تطوراحيث بلغ 8.398,327 م.د أي بزيادة نسبتها 127 %. ويعزى ذلك إلى ارتفاع في نفقات تسديد أصل الدين إلى7.394,885 م.د مقابل 6.620,301 م.د في سنة2019.

خامسا: ديمومة ميز انيّة الدّولة

عرف القانون الأساسي للميزانية ديمومة الميزانية على أنها استمرارية قدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بالتعهدات والالتزامات والمحافظة على التوازنات المالية. وترتكز ديمومة الميزانية أساسا على جملة القواعد التالية[32]:

- القاعدة الذهبية: عدم اللجوء للاقتراض إلاّ لتمويل نفقات التنمية بينما يتمّ تمويل نفقات التصرّف من خلال الموارد الذاتية.
- قاعدة توازن الميزانية: العجز في الميزانية هو حالة استثنائية ويجب على الدولة أن تتحكّم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية وان تسعي نحو تحقيق التوازن في الحالات العادية.
- قاعدة المرونة في ميزانية الدولة: يجب على الحكومة أن تنتهج المرونة في تنفيذ الميزانية حيث يمكن التوسع في العجز عند حدوث الركود والعكس في حالات التضخم.

[31] التقرير السنوي حول الدين العمومي لسنة 2020 ص10.

[32] وفقا للتعريف المعتمد من قبل صندوق النّقد الدّولي.

- قاعدة استدامة الاستثمار: توفر عنصر الحيطة والحذر في استعمال الدين العمومي من خلال قياس نسبته من الناتج الداخلي الخام.

ويبرز الجدول الموالي تطور أهم مؤشرات الاستدامة المالية لتونس خلال الفترة 2016-2020 :

البند	2016	2017	2018	2019	2020
عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	6,1	6,1	4,8	3,71	9,4
مدة تغطية موارد الميزانية للنفقات* (بحساب الأشهر)	9,63	9,1	9,63	9,73	8,45
نسبة التداين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	61,9	69,9	76,7	70,3	78,1
نسبة الضغط الجبائي (%)	20,7	22,05	23,24	25,12	24,56
*نفقات الميزانية و نفقات تسديد اصل القروض					

وأفرزت دراسة تطور مؤشرات الميزانية وهيكلتها الملاحظات التالية:

✓ التداين العمومي

يستعمل هذا المؤشر لقياس متانة الموقف المالي للدولة. ويعتبر معيار اتفاقية ماسترخيت لسنة 1992 أحد أهم المرجعيات في هذا المجال. ويشترط هذا المعيار أن تكون نسبة الديون العمومية من الناتج المحلي الخام أقل من 60 %. ويترتب عن تنامي هذا المؤشر فقدان السياسة المالية لمرونتها وزيادة احتمال اتباع سياسة التقشف وتفاقم أعباء الدين العمومي وكذلك زيادة العبء الجبائي.

واستنادا للمعطيات المضمّنة بالحساب العام للدولة لسنة 2020 وبكتاب الدين لوزارة المالية واصل رصيد الدين العمومي الباقي تسديده تسجيل منحى تصاعدي حيث مرّ من 82.555,250 م.د في سنة 2019 إلى 93.044,616 م.د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 12,71% مقابل نسبة 0,32 % خلال التصرّف السابق.

وتعلّق الجزء الأهمّ من هذا التطوّر بالسوق الداخلية وذلك بنسبة 32,59 % مقابل زيادة بنسبة 4,6% على مستوى السوق الخارجية. ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نسبة التداين العمومي خلال الفترة 2011-2021:

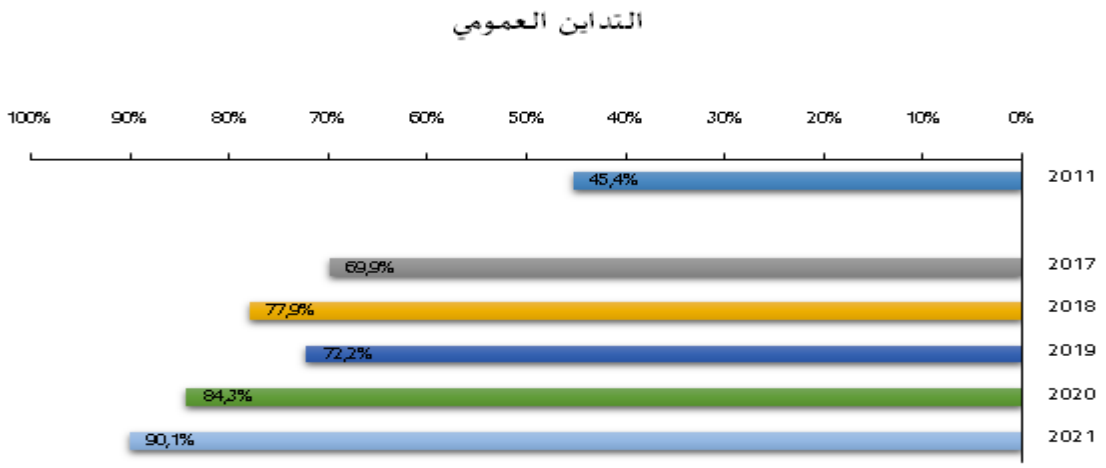

وسجّل التداين العمومي في سنة 2020 تطوّرا لتبلغ نسبته 84,3 % من إجمالي النّاتج المحلّي مقابل 72,2% في التّصرّف السّابق. وعلى غرار السنوات السابقة، تجاوزت نسبة التداين العمومي النسبة الأمثل والتي تمّ ضبطها في حدود 48,5 % من طرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (في سنة 2017) والنسبة المنصوص عليها ضمن معيار اتفاقية ماسترخيت المذكورة سابقا.

وحسب المعطيات المضمّنة بنشرية الدين العمومي المنشورة بموقع واب وزارة المالية يبلغ الدين الباقي للتسديد في نهاية شهر أوت 2021 ما قيمته 101.198 م.د. وبلغت نسبة المديونية 82 %. وحسب تقديرات قانون المالية لسنة 2021، يبلغ قائم الدين العمومي 109.236 م.د ونسبة المديونية 90,13 % في نهاية سنة 2021.

وارتفع الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد من 58.482,600 م.د في سنة 2019 إلى 61.175,457م.د في سنة 2020 أي بحصة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي تباعا من51,5 % إلى 51,16 %.

وبخصوص خدمة الدّين العمومي (11.135,843 م.د) فقد سجلت تطورا بنسبة 13,02% مقابل نسبة 25,66 % في سنة 2019 و10,65 % في سنة 2018 و33,60 % في سنة 2017. ويعزى هذا التطوّر إلى ارتفاع خدمة الدّين الداخلي بنسبة 84,17 % حدّ منه تراجع في خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 16,20 %.

وتوصي محكمة المحاسبات بالعمل على الترفيع في حصة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية وعلى التحكّم في حجم الاقتراض وتخصيصه حصرا لتمويل نفقات الاستثمار على ألا يتجاوز نموّ الاقتراض الخارجي نموّ الدخل الوطني الخام ونموّ التصدير وذلك وفقا لما تقتضيه أفضل الممارسات.

✓ مؤشر عجز الميزانية

تقتضي ديمومة ميزانية الدولة عدم تراكم عجز الميزانية حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها والبحث عن مصادر تمويل إضافية. وتفاقم عجز الميزانية في سنة 2020 ليبلغ 11.388,527 م.د مقابل 4.759,863 م.د في سنة 2019. ويتم تغطية هذا العجز بواسطة موارد الاقتراض.

ويبين الجدول الموالي تطور عجز ميزانية الدولة خلال الفترة 2016-2020:

البند	2016	2017	2018	2019	2020
عجز ميزانية الدولة م.د	4.539,642	5.566,570	4.377,829	4.759,863	11.388,527
النفقات المنجزة م.د	29.083,639	34.288,163	37.447,486	42.350,389	48.142,705[33]
عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	6,1	6,1	4,8	3,71	9,4
مدة تغطية موارد الميزانية لنفقات الدّولة [18] (بحساب الأشهر)	9,63	9,10	9,63	9,73	8,45

وتواصلت الضغوطات على ميزانيّة الدولة خلال السنوات الأخيرة حيث تمّ تسجيل نسب عجز مرتفعة خلال الفترة 2016-2020 وتبقى النسب التي تمّ تحقيقها منذ سنة 2014 (5 %) أرفع من النسبة الأمثل والمقدرة في حدود 3,92 % من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أفضل نموّ اقتصادي وذلك استنادا لما أبرزته دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017).

وفضلا عن تراكم عجز الميزانية شهدت السنوات الأخيرة تواصل ارتفاع الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة. واستنادا للفصل 65 من القانون الأساسي للميزانية يدرج بهذا الحساب فارق المبلغ النهائي للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال سنة التصرّف بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة.

وأفضى تصرّف سنة 2020 إلى نقص في المقابيض على المصاريف للميزانية بمبلغ 11.388,527م.د. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2020" المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2020 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

وشهد الرّصيد المدين لهذا الحساب تراجعا طفيفا حيث بلغ 10.120,267 م.د في 31 ديسمبر 2020 مقابل 10.123,010 م.د في سنة 2019.

[33] نفقات الدولة المنجزة دون اعتبار قروض وتسبقات الخزينة وبقيّة نفقات الخزينة.

ولوحظ عدم إدراج نتيجة السنة لتصرف 2019 (-1.073,284 م.د) و2018 (-876,273 م.د) و2017 (+247,299 م.د) بهذا الحساب وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفى سنة 2020.

وبإدراج نتائج تنفيذ الميزانيات للسنوات من 2017 إلى 2020 يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 23.211,052 م.د. ويعتبر هذا الرصيد بمثابة القرض الداخلي لتمويل العجز ويعكس مستوى مرتفعا من الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة ويحدّ من قدرة الخزينة على الاضطلاع بالدور الموكول إليها.

وأفادت وزارة المالية في ردّها بأن"الحساب القار لتسبقات الخزينة " لا يعتبر حساب تسبقة عادية يجب الحرص على تسوية رصيده بل هو حساب تنزل به سنويا نتائج تنفيذ الميزانية وأن رصيده يعتبر معيار تقيم به نجاعة التصرف المالي للدولة. وأضافتبأنّه سيتمّ العمل على التقليص التدريجي في رصيد هذا الحساب وذلك بتسوية التسبقات التي تمّ منحها على حساب نفقات ميزانية الدولة.

وتجدد محكمة المحاسبات في هذا الإطار التأكيد على ضرورة التقيّد بترخيصات قوانين الماليّة قبضا وصرفا وعلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية رصيد هذا الحساب.

- ✓ **مؤشر الفجوة الضريبية**

يتم قياس هذا المؤشر انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها للنفقات. وبلغت المداخيل الجبائيّة التي تمّت تعبئتها خلال سنة 2020 ما جملته 27.091,715 م.د مقابل 28.597,222م.د في التّصرف السابق أي بتراجع بقيمة 1.505,507م.د وبنسبة 5,26% وبنقص بمبلغ 4.667,285 م.د عن التقديرات الأولية وبزيادة عن التّقديرات النّهائيّة بمبلغ 684,715 م.د. وبتراجع هذه المداخيل مقارنة بسنة 2019، سجّلت نسبة الضغط الجبائي تراجعا طفيفا لتبلغ 24,56 % في سنة 2020 مقابل 25,12 % في سنة 2019.

وبلغت حصّة الموارد الجبائية ما نسبته 79,92 % من موارد الميزانيّة لسنة 2020، في حين بلغت حصة الموارد غير الجبائية 17,78 % وبلغت حصة الهبات التي وقع تعبئتها 2,30%.

وبهدف تحسين تعبئة الموارد الذاتية للميزانية مع المحافظة على مستوى مقبول من الضغط الجبائي تؤكد محكمة المحاسبات على ضرورة تفعيل توصياتها المضمنة بالتقارير السابقة وخاصة تلك المتعلقة باستخلاص الديون الجبائية المثقلة الراجعة للدولة وبإحكام التصرف في أملاكها وتحسين مردود هذه الأملاك (المباني والمساكن الإدارية والأراضي البيضاء والمقاطع[34] والتصرّف في الأراضي الفلاحية المهيكلة[35]).

[34] التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 32.

[35] التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 31.

سادسا: وضعية المنشآت العمومية

بلغت المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة لفائدة ميزانيّة الدولة في سنة 2020 ما قيمته 931,087 م.د مقابل 1.067,725 م.د في سنة 2019. وتأتّت هذه المداخيل أساسا من عائدات البنك المركزي التونسي بما قيمته 704.156 م.د في سنة 2020.

وقد ناهزت عائدات الدولة[36] بخصوص عينة تتكون من 45 منشأة عمومية[37] باستثناء كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمجمع الكيميائي التونسي من جملة 110 منشأة عمومية ما قيمته 6.122,3 م.د في سنة 2020 مقابل 6.457,6 م.د في سنة 2019 . ومقابل ذلك بلغت تحويلات الدولة لفائدة المنشآت العمومية في سنة 2020 ما قيمته 4.609,7 م.د مقابل 6.629,5 م.د في سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاضا بمبلغ 2.019,8 م.د وبنسبة 30,5 %.

وساهم تواصل وجود ديون متقاطعة بين الدولة وهذه المنشآت في هشاشة الوضعية المالية لهذه الأخيرة. وبلغ رصيد ديون المنشآت محل الدراسة تجاه الدولة في سنة 2020 ما قيمته 7.419,4 م.د مقابل 6.024,2 م.د في سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 1.395,2 م.د وبنسبة 23,2 %. ويفسر ارتفاع هذا الرصيد أساسا بزيادة كلّ من مديونية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 626,7 م.د وبنسبة 50,13 % والصيدلية المركزية للبلاد التونسية بمبلغ 200 م.د وبنسبة 645,1 %.

وفي المقابل ناهز رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة ما قيمته 9.327,2 م.د في سنة 2020 مقابل 8.453,2 م د في سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 874 م.د وبنسبة 10,3 %.

وتتمثل أهم المخاطر المتعلقة بهذه المنشآت والتي تمّ تشخيصها ضمن التقرير المذكور سابقا فيما يلي:

- ✓ تداعيات أزمة كوفيد حيث توقف عديد المنشآت العمومية الناشطة بقطاع النقل البري والجوي والبحري واستخراج النفط والخدمات العامة عن مواصلة نشاط الاستغلال أو استخلاص مداخيلها. وقد نتج عن العودة التدريجية للنشاط خلال سنة 2021 تخفيف الضغط على المالية العمومية وذلك من خلال تراجع حجم قروض الخزينة الممنوحة لهذه المنشآت والتي بلغت 171,9 م.د سنة 2021 مقابل 488.5 م د سنة 2020.
- ✓ تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة فقد ساهم تطور نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التي تراوحت بين 6,75 % و7,75 % في سنة 2019 وبين 7 % و6,25 % خلال سنة 2020 في تدهور وضعية المؤسسات العمومية وذلك من خلال زيادة قيمة شراء المواد الموردّة من جهة وتطور الأعباء المالية وخسائر الصرف.

[36] التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لقانون المالية لسنة 2023.

[37] تتضمن العينة 41 منشأة والصناديق الاجتماعية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- ✓ اتجاهات السوق واحتياجات الحرفاء: من ذلك ان عدم الانطاق في تجسيم برامج إعادة هيكلة المنشآت العمومية وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمارات المبرمجة أدى إلى تراجع تنافسية المنشآت العمومية الناشطة في القطاعات المحرّرة.
- ✓ مستوى الأعباء التشغيلية للمنشآت العمومية مقارنة بمؤسسات القطاعات المماثلة: **فقد** تزامنت العودة التدريجية للنشاط لعديد المنشآت العمومية مع ارتفاع أعباء الأجور خلال الفترة 2020 - 2021 وذلك نتيجة مواصلة تفعيل الاتفاقيات الاجتماعية المتعلقة بالزيادة في الأجور أو الامتيازات العينية.
- ✓ الحوكمة: حيث تتمثل أهم النقائص المسجلة في غياب استراتيجية واضحة وموثقة في مجال المساهمات تمكّن من ضبط الأهداف المرجوة وعدم الفصل بين الدولة كمساهم في رأس المال والدولة كسلطة إشراف والتدخل في السياسة التجارية لعديد من المنشآت العمومية فضلا عن غياب هيكل مركزي موحد يتولى مهمة التصرف في محفظة مساهمات الدولة.

وبالنظر إلى الصعوبات التي تمرّ بها المنشآت العمومية وارتفاع الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة والمخاطر التي تواجهها المالية العمومية العمومية تدعو محكمة المحاسبات إلى وضع الإجراءات قصد تحسين حوكمة هذه المنشآت وتعزيز الرقابة والمتابعة بما يحد من هذه الأعباء ويدعم الموارد الذاتية للميزانية.

سابعا: النفقات الجبائية والامتيازات المالية

اقتضى القانون الأساسي الجديد للميزانية في فصله عدد 46، أن يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة. وفي نفس الإطار، نص الفصل 18 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 والمتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية على إرفاق مشروع قانون المالية لسنة 2020 بتقرير حول تقييم مردود الامتيازات الجبائية والمالية في ميداني التصدير والتشغيل وعلى صعيدي التنمية الجهوية والقطاعية، إلا أن وزارة المالية لم تقم بإعداد هذا التقرير.

وبدخول القانون الأساسي للميزانية حيّز النفاذ، أعدّت الوزارة تقريرا حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية، تمّ إرفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2021 عند إحالته إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

وتضمّن التقرير المذكور تعريفا للنّفقات الجبائية على أنّها جملة التدابير الجبائية التي تمثل استثناء للنظام الجبائي المرجعي والتي بمقتضاها تتخلى الدولة عن جزء من مواردها الجبائية لفائدة فئة من المطالبين بالضريبة أو لفائدة بعض الأنشطة قصد تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بيئي...

وحسب التقرير المذكور، بلغت النفقات الجبائية والمالية الممنوحة 4.927 م.د في موفى سنة 2020 مقابل 5.644 م.د خلال سنة 2019 أي حوالي 4,21 % من الناتج المحلي الخام و10,4% من ميزانية الدولة. وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

- ✓ 4.225 م.د بعنوان نفقات جبائية ممنوحة مما يمثل حوالي 3,6 % من الناتج المحلي الخام و8,95 % من ميزانية الدولة و18,06% من مجموع الموارد الجبائية،
- ✓ 702 م.د بعنوان امتيازات مالية مسندة مما يمثل أقل من 0,6 % من الناتج المحلي الخام و1,5 % من ميزانية الدولة.

وحسب المعطيات الواردة بالتقرير المذكور ومن جملة 349 نفقة جبائية، بلغت 15 نفقة جبائية بعنوان المعلوم على الاستهلاك قيمة 1.618 م.د سنة 2020 أي ما يمثل نسبة 38% من جملة النفقات ، و بلغت138 نفقة جبائية بعنوان الأداء على القيمة المضافة ما قيمته1.439 م.د أيما يمثل نسبة 34 % منها .

وتشير المحكمة الى تواصل افتقار تقرير النفقات الجبائية المعدّ من قبل مصالح وزارة المالية للتقديرات حول كلفة هذه النفقات للسنة المعنية بمشروع الميزانية بل تضمّن هذا التقرير فقط معطيات حول إنجازات السنوات السابقة.

وقصد الرفع من جدوى هذا التقرير خاصة من حيث مساعدة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على حسن اتخاذ القرارات بخصوص السياسة الجبائية للدولة وضبط أهداف بخصوصها ومتابعة أثرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى توازن الميزانية فأن مصالح وزارة المالية مدعوة إلى مزيد تطويره وفق ما تقتضيه أفضل الممارسات بما في ذلك ضرورة:

- وضع سند قانوني أو ترتيبي لتعريف النفقات الجبائية وتعريف النظام الجبائي المرجعي والامتيازات المالية،
- ضبط تقديرات حول كلفة النفقات الجبائية للسنة المعنية بالميزانية أو للسنوات اللاحقة بناء على طرق ونماذج إحصائية ملائمة،
- إدراج كلّ من النفقات الجبائية بعنوان الأداء على القيمة المضافة الموظف عند البيع بالسوق المحلية ومعاليم التسجيل ضمن الأداءات والمعاليم موضوع تقييم النفقات الجبائية،
- تحديد الجهة المكلفة بتوفير المعطيات وتمكينها من الصلاحيات اللازمة لطلب معلومات الضرورية من المطالبين بالأداء حول أنشطتهم التي تنتفع بنفقات جبائية.
- إعداد التقرير السنوي لتقييم مردود الامتيازات الجبائية والمالية.

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدّولة

بدخول القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 حيز النفاذ تشمل موارد الدولة وتكاليفها[38] موارد الميزانية وتكاليفها من جهة وموارد الخزينة وتكاليفها من جهة أخرى.

العنوان الأول: موارد الدّولة

طبقا للفصل الأوّل من القانون الأساسي للميزانيّة تشمل موارد الدّولة موارد الميزانيّة التي تمثّل الموارد الذاتيّة للدّولة وموارد الخزينة التي توظّف في تمويل الميزانيّة.

ويبرز الجدول الموالي موارد الدّولة المحصّلة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2019/2020	
	2019*	2020	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	28.597.222.330	27.091.714.820	- 1.505.507.510	- 5,26
المداخيل غير الجبائيّة	5.516.280.107	6.027.271.375	510.991.268	9,26
الهبات	238.956.433	779.138.888	540.182.455	226,06
جملة موارد ميزانية الدّولة أو الموارد الذاتيّة للدّولة	**34.352.458.870**	**33.898.125.083**	**- 454.333.787**	**- 1,32**
جملة موارد الخزينة	**306.374.449.550**	**307.386.651.414**	**1.012.201.864**	**0,33**
موارد الاقتراض الخارجي	7.667.352.920	4.666.890.664	- 3.000.462.256	- 39,13
موارد الاقتراض الداخلي	2.639.526.400	11.126.321.300	8.486.794.900	321,53
موارد الخزينة	296.067.570.230	291.593.439.450	- 4.474.130.780	- 1,51
جملة موارد الدولة	**340.726.908.420**	**341.284.776.497**	**557.868.077**	**0,16**

* تمّت معالجة البيانات المتعلّقة بالموارد المحصّلة لسنة 2019 وإدخال التعديلات الضروريّة بمناسبة اعتماد القانون الأساسي للميزانية لغاية المقارنة.

وتشمل التّحاليل الواردة بهذا العنوان موارد ميزانيّة الدّولة وموارد الخزينة لسنة 2020.

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة

وفقا لأحكام الفصل 14 من القانون الأساسي للميزانية، تبوّب مداخيل ميزانيّة الدّولة حسب الأقسام بين المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والهبات. وتمّ ضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة حسب قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 إلى إحدى عشر صنفا.

[38] خاصة الفصلين الأول والثاني عشر منه.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إدراج المداخيل الموظفة لفائدة الحسابات الخاصّة[39] ضمن المداخيل الجبائيّة وتحديدا بالصّنف الخامس "معاليم وأداءات أخرى" والمداخيل غير الجبائيّة وتحديدا بالصّنف التاسع "مداخيل غير جبائيّة أخرى" وذلك بهدف تصنيف وتجميع الموارد ذات الطبيعة المتجانسة وحسن استغلال المعطيات المتعلّقة بالميزانيّة بما يمكّن من تسهيل عمليّة المتابعة والرّقابة.

وبنيت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2020 على جملة من الفرضيات من أهمها نموّ النّاتج المحلي بالأسعار القارّة بنسبة 2,7 % وتطوّر الواردات بنسبة 9 % واعتماد معدل سعر برميل النفط الخام في حدود 65 دولار للبرميل. وتهدف هذه التّقديرات إلى التقليص في نسبة عجز الميزانيّة إلى حدود 3 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكّن من التخفيض في نسبة المديونية إلى حدود 74%[40].

وبلغت التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة المضمّنة بالقانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2020 ما قيمته 35.859 م.د مقابل 30.719[41]م.د في سنة 2019 أي بنمو نسبته 16,73% مقابل نسبة 13,64 % في سنة 2019.

وتمّ بمقتضى القانون عدد 45 لسنة 2020 المؤرّخ في 14 ديسمبر 2020 والمتعلّق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2020 التخفيض في هذه التّقديرات لتبلغ 30.221 م.د أي بتخفيض قدره 5.638 م.د ونسبته 15,72 % مقارنة بالتّقديرات الأوّلية. وتعلّقت التنقيحات بالتخفيض في الموارد الجبائية (- 5.352 م.د) والموارد غير الجبائية (- 1.043م.د) وفي المقابل تمّ الترفيع في تقديرات الهبات بمبلغ 757 م.د.

وبعد الترفيع في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 331,156 م.د وفي تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ 226,176 م.د، بلغت التقديرات النّهائيّة لمداخيل ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 ما قيمته 30.778,332 م.د.

ولئن نصّ القانون الأساسي للميزانيّة في الفصل عدد 32 منه على أنّه يمكن الترفيع في نفقات الحسابات الخاصّة خلال السنة بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية في صورة تسجيل موارد إضافية تفوق الموارد المصادق عليها بقانون المالية للسنة أو بقانون المالية التعديلي، فإنّ عدم توفّر معطيات تمكّن من توزيع مبالغ الترفيع بين موارد جبائيّة وموارد غير جبائيّة بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة لم يمكّن من إدراجها الترفيعات بالقسم المناسب ضمن موارد ميزانيّة.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2020 ما قيمته 33.898,125 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 94,53 % مقارنة بالتقديرات الأولية ومتجاوزة بذلك التّقديرات النهائيّة بمبلغ 3.119,793

[39] وفقا للفصل 29 من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 تشتمل الحسابات الخاصّة على الحسابات الخاصّة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

[40] الميزان الإقتصادي لسنة 2020 – أكتوبر 2019. ص47-49-50.

[41] جملة موارد ميزانيّة الدّولة البالغة 40.741 م.د دون اعتبار موارد الاقتراض والبالغة 10.022 م.د.

م.د بنسبة 10,14 %. وتعكس هذه الفوارق نقصا في دقّة ضبط تقديرات الميزانيّة وذلك خلافا لمبدأ المصداقيّة المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم في تقديرات الموارد والنفقات المضمّنة بقوانين الماليّة.

وتفسّر الزّيادة الحاصلة في تعبئة موارد الميزانيّة مقارنة بالتقديرات النّهائيّة بعدم الأخذ بعين الاعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السابق بعنوان الموارد الموظّفة للحسابات الخاصّة للخزينة ولحسابات أموال المشاركة والبالغة على التّوالي 3.030,799 م.د و351,435 م.د عند ضبط التقديرات.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2020 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدينار

البنود	تصرّف 2020				فارق الانجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية الأصلي	بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	31.759.000.000	26.407.000.000	26.407.000.000	27.091.714.820	4.667.285.180 -	684.714.820
المداخيل غير الجبائية	3.800.000.000	2.757.000.000	2.757.000.000	6.027.271.375	2.227.271.375	3.270.271.375
الهبات	300.000.000	1.057.000.000	1.057.000.000	779.138.888	479.138.888	277.861.112 -
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة	-	-	331.156.042	-	-	331.156.042 -
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	-	226.175.843	-	-	226.175.843 -
جملة موارد ميزانية الدّولة	**35.859.000.000**	**30.221.000.000**	**30.778.331.885**	**33.898.125.083**	**1.960.874.917 -**	**3.119.793.198**

ومقارنة بإنجازات سنة 2019، شهدت الموارد المحصّلة خلال سنة 2020 انخفاضا بمبلغ 454,334 م.د وبنسبة 1,32% مقابل تطوّر بمبلغ 6.017,401 م.د وبنسبة 15,57% في التّصرّف السّابق.

ويعود النقص في تحصيل الموارد خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 إلى تراجع المداخيل الجبائية بمبلغ 1.505,508 م.د أي بنسبة 5,26 %مقابل تسجيل تطوّر في كل من مداخيل الهبات بمبلغ 540,182 م.د وبنسبة 226,06 % والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 510,991م.د وبنسبة 9,26 %.

ويفسّر انخفاض الموارد الجبائية أساسا بتراجع النّشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة الصحيّة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشي فيروس "كوفيد- 19" وتداعيات اللجوء إلى الحجر الصحي الشامل والموجّه.

أمّا بخصوص الموارد غير الجبائيّة فإن الزيادة ترجع أساسا إلى تطور العائدات المتأتية من البنك المركزي التونسي وحصص مرابيح الشركات غير البترولية.

وبتراجع المداخيل الجبائيّة مقارنة بسنة 2019، سجّلت نسبة الضغط الجبائي تراجعا طفيفا لتبلغ ما نسبته 24,56 % في سنة 2020 مقابل 25,12 % في سنة 2019.

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2019/2020	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	28.597.222.330	27.091.714.820	- 1.505.507.510	- 5,26
(نسبة الضغط الجبائي) % (1)	25,12	24,56		
المداخيل غير الجبائيّة	5.516.280.107	6.027.271.375	510.991.268	9,26
الهبات	238.956.433	779.138.888	540.182.455	226,06
جملة موارد ميزانية الدّولة	**34.352.458.870**	**33.898.125.083**	**- 454.333.787**	**- 1,32**
(1) تمّ احتساب نسبة الضغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الدّاخلي الخام لسنتي 2019 و2020 والمقدّرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السّنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2020.				

ويبرز الملحق عدد 1 تبويب موارد الميزانيّة حسب الأقسام والأصناف والفصول لسنتي 2019 و2020.

وعلى مستوى هيكلة موارد الميزانيّة لسنة 2020، بلغت حصّة الموارد الجبائية ما نسبته 79,92 % وحصة الموارد غير الجبائية ما نسبته 17,78 % وبلغت حصة الهبات التي وقع تعبئتها 2,30%.

ويبيّن الرّسم البياني التّالي تطوّر حجم الموارد الذاتيّة والموارد الجبائيّة وغير الجبائيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2016-2020:[42]

[42] تمّت معالجة البيانات المتعلّقة بالموارد المحصّلة للسّنوات من 2016 إلى 2019 بإدخال الموارد الموظّفة على الحسابات الخاصّة ضمن المداخيل الجبائيّة وغير الجبائيّة لميزانيّة الدّولة ودون إدخال التعديلات في التصنيف بمناسبة اعتماد القانون الأساسي للميزانية لغاية المقارنة.

أوّلا: المداخيل الجبائيّة

وفقا للفصل الثاني من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019[43] تبوّب المداخيل الجبائيّة حسب خمسة أصناف وهي الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والأداءات على النّقل والأداءات على السّلع والخدمات والأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة وأداءات ومعاليم أخرى.

وتجدر الإشارة الى أنّ التشريع التّونسي لم يعرّف الأداءات على المكاسب الرأسمالية التي تعتبر "نوع من الضّرائب المفروضة على أرباح رأس المال والأرباح التي يحقّقها المستثمر عندما يبيع أصلا رأسماليّا بسعر أعلى من سعر الشراء بحيث لا يتم فرض ضرائب على أرباح رأس المال إلا عند بيع الأصل وليس في الوقت الذي يحتفظ به المستثمر"[44].

وتمّ بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2020 ضبط التقديرات الأوليّة بعنوان المداخيل الجبائيّة في حدود 31.759 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي التخفيض فيها لتبلغ التقديرات النهائيّة ما جملته 26.407م.د. ونتج ذلك أساسا عن التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 2.779 م.د وعن التخفيض في تقديرات الموارد بعنوان الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بمبلغ 1.825 م.د. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى التّراجع الحاد للنّشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشّي

[43] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

[44] https://www.meemapps.com/term/capital-gains-tax

جائحة "كوفيد -19" وتداعيات اللجوء إلى الحجر الصحي الشّامل والموجّه وتراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية.[45]

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لمجابهة تداعيات أزمة كوفيد 19 بمقتضى مراسيم منها التمديد في آجال إيداع التصاريح الشهرية للأداءات وتعليق احتساب خطايا التأخير[46].

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد التي تمّت تعبئتها بعنوان هذا القسم خلال سنة 2020 ما جملته 27.091,715 م.د مقابل 28.597,222م.د في التّصرف السابق أي بتراجع بقيمة 1.505,507م.د وبنسبة 5,26% وبنقص بمبلغ 4.667,285 م.د عن التقديرات الأولية وبزيادة عن التّقديرات النّهائيّة بمبلغ 684,715 م.د.

ومقارنة بسنة 2019 سجّلت الموارد المحصّلة بعنوان الأداءات على السّلع والخدمات تراجعا بمبلغ 586,810 م.د وبنسبة 5,34 %. كما سجلت المداخيل المتأتية من الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2020 تراجعا قدره 579,149 م.د ونسبته 4,58 % مقارنة بالتصرف السابق غير أنّها حافظت على حصّتها ضمن الموارد الجبائية حيث تمثّل ما نسبته 44,54 % مقابل 44,22 % في سنة 2019.

ويبين الجدول التالي المداخيل الجبائية في سنة 2020 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2019:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2020/2019	
	2020	2019	2020		القيمة	النسبة (%)
الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	11.837.000.000	12.644.898.129	12.065.748.781	228.748.781	- 579.149.348	- 4,58
الأداءات على النّقل	290.000.000	319 .366.718	285.002.975	- 4.997.025	- 34.363.743	- 10,76
الأداءات على السّلع والخدمات	9.853.000.000	10.987.929.723	10.401.119.755	548.119.755	- 586.809.968	- 5,34
الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1.148.000.000	1.286.822.579	1.228.387.717	80.387.717	- 58.434.862	- 4,54
معاليم وأداءات أخرى	3.279.000.000	3.358.205.181	3.111.455.592	- 167 544 408	- 246.749.589	- 7,35
جملة المداخيل الجبائيّة	**26.407.000.000**	**28.597.222.330**	**27.091.714.820**	**684.714.820**	**- 1.505.507.510**	**- 5,26**

[45] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 ص13.

[46] الفصل 8 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 مؤرخ في 16 أفريل 2020.

وتشمل التّحاليل الواردة بهذا الجزء الضرائب المباشرة والمتعلّقة بالأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والضرائب غير المباشرة والمعاليم والاداءات الأخرى.

أ – الضرائب المباشرة: الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة

بلغت التقديرات الأولية بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لسنة 2020 ما جملته 13.662 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي التقليص فيها إلى 11.837 م.د أي بتراجع قدره 1.825 م.د. وتمّ تحقيق هذه التقديرات في حدود 12.065,749م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 88,32 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

ويبين الجدول التالي إنجازات سنة 2020 مقارنة بسنة 2019:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	9.106.288.513	9.273.880.799	167.592.286	1,84
الضريبة على الشّركات	3.538.609.616	2.791.867.982	- 746.741.634	- 21,10
الجملة	**12.644.898.129**	**12.065.748.781**	**- 579.149.348**	**- 4,58**

مقارنة بالتصرف السابق، سجلت مداخيل الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2020 تراجعا قيمته 579,149 م.د ونسبته 4,58 %. ويعود هذا التراجع إلى المفعول المزدوج لانخفاض المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات بمبلغ 746,742 م.د وبنسبة 21,10 % وللزّيادة في الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين بمبلغ 167,592 م. د وبنسبة 1,84%.

أ.1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

سجلت المداخيل بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تطورا قدره 167,592م.د وبنسبة 1,84% في سنة 2020 مقارنة بالتصرف السابق. ويعود ذلك أساسا إلى نمو مداخيل المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة بمبلغ 178,983 م.د وتطوّر مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة بمبلغ 104,521م.د، حد منه تراجع المداخيل المتأتّية من التسبقات على الصفقات العموميّة بمبلغ 104,820م.د.

ويعود نمو الموارد المتأتية من المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة إلى صرف القسطين الثاني والثالث من الزيادة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 1133 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019.

وبخصوص هيكلة الضّريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، استأثرت المداخيل المتأتّية من المرتّبات والأجور والجرايات العمريّة بالحصّة الأوفر منها وذلك بمبلغ 5.812,847 م.د وبنسبة 62,68 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
المرتبات و الأجور و الجرايات والإيرادات العمريّة	5.633.864.305	5.812.847.414	178.983.109	3,18
مكافاة،عمولة ، وساطة، أجور ظرفية وأكرية .	664.579.257	623.096.802	- 41.482.455	- 6,24
فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	315.425.876	339.497.957	24.072.081	7,63
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الأموال المنقولة	743.470.605	847.991.596	104.520.991	14,06
تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	820.651.854	715.832.041	- 104.819.813	- 12,77
الأرباح الصّناعيّة والتّجاريّة	200.590.804	171.193.696	- 29.397.108	- 14,66
أرباح المهن غير التّجاريّة	122.761.103	116.652.636	- 6.108.467	- 4,98
المداخيل العقاريّة	91.599.060	86.845.779	- 4.753.281	- 5,19
ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين	513.345.649	559.922.878	46.577.229	9,07
الجملة	**9.106.288.513**	**9.273.880.799**	**167.592.286**	**1,84**

أ.2. الضريبة على الشّركات

تمّ ضبط التقديرات الأولية لسنة 2020 بعنوان الضّريبة على الشّركات في حدود 4.011 م.د وتم تعديلها بموجب قانون المالية التعديلي في حدود 2.815 م.د. وبلغت الاستخلاصات المنجزة بعنوانها 2.791,868 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 69,61 % مقارنة بالتقديرات الأولية و99,18 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت الضريبة على الشركات في سنة 2020 تراجعا بقيمة 746,742 م.د وبنسبة 21,10 % وذلك نتيجة تراجع الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات البتروليّة بمبلغ 611,278 م.د وبنسبة 54,54 % تبعا لانخفاض سعر برميل النفط من 64 دولار في سنة 2019 إلى 42,3 دولار في سنة 2020 [47] وتراجع سعر صرف الدّولار مقابل الدينار من 2,850 دينار للدولار في أكتوبر 2019 إلى 2,743 دينار للدولار في موفى أوت 2020 وتراجع الإنتاج الوطني من المحروقات (النفط والغاز) بحوالي 25 %.[48] إضافة إلى الّتراجع في التسبقات على مواد الاستهلاك الموردة بمبلغ 183,139 م.د وبنسبة 39,10 % وذلك نظرا إلى تراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية في سنة 2020 بنسبة 18,8 %[49].

[47] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2020 ص 44.

[48] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 (أكتوبر 2020) ص 14.

[49] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2020 ص72.

في المقابل سجلت الموارد المتأتية من الضريبة على أرباح الشركات غير البترولية تطورا بقيمة 42,546 م.د في سنة 2020 وساهمت بنسبة 60,57 % في جملة الضريبة على الشركات. ويفسر ذلك بالتّرفيع في المساهمة الاجتماعية التضامنية للمؤسسات بموجب الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2020. كما تمّ التنصيص على أنّ هذا الإجراء يطبّق على الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشّركات التي يحلّ أجل التصريح بها خلال السّنوات 2020 و2021 و2022.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 اخضاع الأرباح المحققة من قبل مؤسسات التأمين التكافلي إلى الضريبة على الشركات بنسبة 35 %[50].

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
الضرائب على أرباح الشركات البترولية	1.120.758.447	509.480.646	- 611.277.801	- 54,54
الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	1.648.517.210	1.691.063.117	42.545.907	2,58
تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	48.224.123	49.498.521	1.274.398	2,64
تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة	468.373.831	285.234.776	- 183.139.055	- 39,10
مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة و أكرية	1.104.992	764.462	- 340.530	- 30,82
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الاموال المنقولة	39.654.681	48.569.311	8.914.630	22,48
الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين	12.282.855	4.625.259	- 7.657.596	- 62,34
المداخيل العقاريّة	416.276	304.046	- 112.230	- 26,96
آداءات أخرى على الشركات	199.277.201	202.327.844	3.050.643	1,53
الجملة	**3.538.609.616**	**2.791.867.982**	**- 746.741.634**	**- 21,10**

ب- الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى

تمّ ضبط التقديرات الأولية بعنوان الضّرائب غير المباشرة والمعاليم الأخرى لسنة 2020 في حدود 18.067 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 14.570 م.د مقابل ما جملته 15.922,800 م.د في سنة 2019. وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان 15.025,966 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 83,17 % مقارنة بالتقديرات الأولية و103,13 % مقارنة بالتقديرات النّهائيّة.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر حجم الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى خلال سنة 2020 مقارنة بالتقديرات النّهائيّة وبالتصرف السابق:

[50]الفصل 11 من قانون عدد 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23 ديسمبر 2019 يتعلق بقانون المالية لسنة 2020.

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2020	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
الأداءات على النّقل	290.000.000	319.366.718	285.002.975	- 34.363.743	- 10,76
الأداءات على السّلع والخدمات	9.853.000.000	10.987.929.723	10.401.119.755	- 586.809.968	- 5,34
الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1.148.000.000	1.286.822.579	1.228.387.717	- 58.434.862	- 4,54
معاليم وأداءات أخرى	3.279.000.000	3.358.205.181	3.111.455.592	- 246.749.589	- 7,35
الجملة	**14.570.000.000**	**15.952.324.201**	**15.025.966.039**	**- 926.358.162**	**- 5,81**

ومقارنة بالسّنة الفارطة، سجلت الاستخلاصات بعنوان الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى تراجعا بمبلغ 926,358 م.د أي بنسبة 5,81%. ويعزى هذا النّقص أساسا إلى تراجع كلّ من الموارد بعنوان الأداءات على السّلع والخدمات (- 586,810 م.د) ومعاليم وأداءات أخرى (- 246,750 م.د).

وحافظت الضّرائب غير المباشرة والمعاليم الأخرى على حصّتها تقريبا من جملة المداخيل الجبائيّة حيث بلغت نسبتها 55,46 % في سنة 2020 مقابل 55,78 % في سنة 2019.

ب.1. الأداءات على النُّقل

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2020 بعنوان الأداءات على النُّقل بمبلغ 324 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي الى حدود 290 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 285,003 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 87,96 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان تراجعا قدره 34,364 م.د ونسبته 10,76 %.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات على النُّقل خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
معاليم على نقل العقارات المنقولة	275.521.131	245.683.216	- 29.837.915	- 10,83
معاليم على نقل الممتلكات	4.510.363	3.486.392	- 1.023.971	- 22,70
حصص التسجيل العقاري	39.335.224	35.833.367	- 3.501.857	- 8,90
الجملة	**319.366.718**	**285.002.975**	**- 34.363.743**	**- 10,76**

ويعود التراجع في سنة 2020 أساسا إلى تسجيل انخفاض في الموارد المستخلصة بعنوان المعاليم على نقل العقارات المنقولة بمبلغ 29,838 م.د وبنسبة 10,83 % حيث تمثل هذه المعاليم ما نسبة 86,20 % من جملة الأداءات على النقل.

ب.2. الأداءات على السلع والخدمات

بلغت التقديرات الأولية لسنة 2020 بعنوان الأداءات على السلع والخدمات ما قيمته 12.632 م.د وبلغت التقديرات النهائية ما قيمته 9.853 م.د وتمّ في شأنها استخلاص مبالغ جمليّة بقيمة 10.401,120 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 82,34 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ومقارنة بالتصرف السابق، تراجعت الموارد المتأتية من الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 586,810 و بنسبة 5,34 %. ويعود هذا التراجع أساسا إلى المفعول المزدوج لانخفاض الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 595,934 م.د ولنموّ الموارد المتأتّية من المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 16,929 م.د.

واستأثرت الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بالحصّة الأكبر بمبلغ 7.202,113 م.د أي بنسبة 69,24 % تليها الموارد المستخلصة بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 2.887,704 م.د أي بنسبة 27,76 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر حجم الأداءات على السلع والخدمات بين سنة 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
الأداء على القيمة المضافة	7.798.047.019	7.202.113.275	- 595.933.744	- 7,64
المعلوم عل الاستهلاك	2.870.775.803	2.887.704.370	16.928.567	0,59
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	319.106.901	311.302.110	- 7.804.791	- 2,45
الجملة	**10.987.929.723**	**10.401.119.755**	**- 586.809.968**	**- 5,34**

ب.1.2. الأداء على القيمة المضافة

شهدت الإنجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2020 والبالغة 7.202,113 م.د نقصا مقارنة بالتّقديرات الأولية بمبلغ 1.772,887 م.د وبنسبة 19,75 %.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان تراجعا قدره 595,934 م.د ونسبته 7,64 %مقابل نموّ قدره 425,085 م.د ونسبته 5,77 % في سنة 2019. وترتّب النقص في تعبئة الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة عن تراجع كلّ من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بمبلغ 484,167 م.د والأداء على القيمة المضافة عند الاقتناء محليا بقيمة 111,767م.د. وساهم في هذا التراجع التخفيض من 19 % إلى 7 %

في نسبة الأداء على القيمة المضافة المستوجب على توريد منتجات الحماية الفرديّة وصنعها وبيعها ومدخلاتها للتوقي من انتشار الإصابة بفيروس كورونا "كوفيد – 19"[51].

وعلى مستوى الهيكلة، تراجعت خلال سنة 2020 حصّة الأداء على القيمة المضافة بنظام التّوريد لصالح حصّة الأداء بالنظام المحلي لتبلغ ما نسبته 49,23 % مقابل 51,67 % في سنة 2019.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	4.029.417.221	3.545.250.619	- 484.166.602	- 12,02
الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	3.768.629.798	3.656.862.656	- 111.767.142	- 2,97
الجملة	**7.798.047.019**	**7.202.113.275**	**- 595.933.744**	**- 7,64**

ب.2.2. المعلوم على الاستهلاك

تم ضبط التقديرات الأولية بعنوان المعلوم على الاستهلاك في حدود 3.157 م.د وتمّ بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2020 ضبط التّقديرات النهائيّة في حدود 2.794 م.د وتمّ تحصيل ما قدره 2.887,704 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 91,47 %.

وسجلت الموارد المتأتية من المعلوم على الاستهلاك سنة 2020 تطوّرا بمبلغ 16,929 م.د وبنسبة 0,59 % مقارنة بالتصرف السابق مقابل تطوّر بمبلغ 6,415 م.د وبنسبة 0,22 % في سنة 2019. ويعزى هذا النّمو إلى المفعول المزدوج لتطوّر المعلوم على الإستهلاك عند الإقتناء محليّا بمبلغ 103,637 م.د وبنسبة 9,03 % ولتراجع المعلوم على الإستهلاك عند التّوريد بمبلغ 86,709 م. د وبنسبة 5,03 %.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
المعلوم على الاستهلاك: نظام التوريد	1.723.141.815	1.636.432.932	- 86.708.883	- 5,03
المعلوم على الاستهلاك: نظام داخلي	1.147.633.988	1.251.271.438	103.637.450	9,03
الجملة	**2.870.775.803**	**2.887.704.370**	**16.928.567**	**0,59**

[51] مرسوم من رئيس الحكومة عدد 11 لسنة 2020 مؤرخ في 17 أفريل 2020 يتعلق بمراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقّي من انتشار الإصابة بفيروس كورونا "كوفيد – 19".

ويعود تطوّر المعلوم على الاستهلاك عند الاقتناء محليّا إلى نمو مردود معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد نظام داخلي بمبلغ 142,608م.د حدّ منه تراجع مداخيل معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية (- 22,538 م.د) والمعلوم على الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة (- 11,395 م.د) ومعلوم الزّيادة الخصوصيّة على التّبغ والوقيد (- 5,038 م.د).

ب.3. الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 ضبط التقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الديوانية بما قدره 1.521 م.د مقابل ما قيمته 1.343 م.د في سنة 2019. وتم تحصيل الموارد بهذا العنوان إلى 1.228,388 م.د أي بنقص بمبلغ قدره 292,612 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وبنقص بمبلغ 58,435 م.د مقارنة بالتّصرّف السّابق.

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض كل من المداخيل المتأتية من المعاليم الديوانية (- 31,746 م.د) و"أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التصدير والتوريد" (- 26,689 م.د). ويعزى ذلك إلى تراجع حجم كلّ من الواردات والصادرات على التّوالي بنسبة 18,7 % و 11,7 % في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019[52].

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
المعاليم الديوانيّة	1.018.500.485	986.754.437	- 31.746.048	- 3,12
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التّوريد	238.854.357	219.440.229	- 19.414.128	- 8,13
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير	29.467.737	22.193.051	- 7.274.686	- 24,69
المجموع	**1.286.822.579**	**1.228.387.717**	**- 58.434.862**	**- 4,54**

ب.4. أداءات ومعاليم أخرى

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2020 ضبط التّقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى في حدود 3.620 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 3.111,456 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 85,95 % وبتراجع مقارنة بالتصرف السابق بمبلغ 246,750 م.د وبنسبة 7,35 %. ويعود هذا التراجع أساسا لانخفاض الموارد المتأتية من معاليم الطابع الجبائي (- 99,563 م.د) ومن الخطايا والعقوبات الصادرة في المادة الجبائية (- 52,772 م.د) ومن المداخيل الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة (- 40,695 م.د).

[52] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2020 ص 71.

وتجدر الإشارة الى أنه تم إدراج الاستخلاصات بعنوان المداخيل الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة (1.989,213 م.د) ضمن بند أداءات ومعاليم أخرى مما نتج عنه تغيير تركيبته حيث مثّلت هذه الاستخلاصات نسبة 63,93 % من جملة هذه الأداءات تليها معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 446,018 م.د وبنسبة 14,33 % والمداخيل بعنوان المعاليم على العقود والمبادلات بمبلغ 223,265 م.د وبنسبة 7,18 %.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
معاليم الطابع الجبائي	545.581.097	446.018.292	- 99.562.805	- 18,25
معاليم على العقود والمبادلات	251.377.344	223.264.740	- 28.112.604	- 11,18
معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	2.389.658	1.608.417	- 781.241	- 32,69
المعلوم الوحيد على التّأمينات	198.853.249	208.448.040	9.594.791	4,83
خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	268.129.553	215.357.554	- 52.771.999	- 19,68
أداءات أخرى	61.966.422	27.545.570	- 34.420.852	- 55,55
مداخيل جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	2.029.907.858	1.989.212.979	- 40.694.879	- 2,00
الجملة	**3.358.205.181**	**3.111.455.592**	**- 246.749.589**	**- 7,35**

ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة

وفقا للفصل الثالث من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019[53] تبوّب المداخيل غير الجبائيّة إلى أربعة أصناف وهي دخل الملكية ومبيعات سلع وخدمات وخطايا وعقوبات ومصادرات ومداخيل غير جبائيّة أخرى.

وبلغت التقديرات الأولية بعنوان المداخيل غير الجبائيّة لسنة 2020 ما قدره 3.800 م.د وتم بموجب قانون المالية التعديلي ضبط التقديرات النهائية في حدود 2.757 م.د وتمّ تحصيلها إلى غاية 6.027,271 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 158,61 % مقارنة بالتقديرات الأوّلية. ويعود النمو الملحوظ في تحصيل المداخيل غير الجبائية لسنة 2020 إلى إدراج المداخيل غير الجبائية الموظفة بالحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 2.966,476 م.د والمداخيل غير الجبائية الموظفة بحسابات أموال المشاركة بمبلغ 344,385 م.د ضمن هذا الصّنف من الموارد علما بأنّه لم يتم ضبط تقديرات بعنوان الفوائض المنقولة والمتأتّية من فائض موارد الحسابات الخاصّة للسّنة المنقضية.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت المداخيل غير الجبائيّة تطّورا بما قدره 510,991 م.د ونسبته 9,26 %. ويعود هذا النّمو إلى تطوّر المداخيل غير الجبائيّة الأخرى بمبلغ 1.196,794 م.د حدّ منه أساسا تراجع كلّ من مداخيل الملكيّة بمبلغ 399,581 م.د والخطايا والعقوبات والمصادرات بمبلغ 283,568 م.د.

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت المداخيل غير الجبائيّة الأخرى ما قدره 4.098,092 م.د وهو ما يمثّل 67,99 % من جملة المداخيل غير الجبائيّة تليها مداخيل الملكيّة بمبلغ 1.729,634 م.د وحصّتها 28,70 %.

ويبين الجدول التالي الموارد المستخلصة بعنوان المداخيل غير الجبائية لسنة 2020 مقارنة بتقديرات السّنة وبسنة 2019:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات	الفارق 2020/2019	
	2020	2019	2020		القيمة	النسبة (%)
مداخيل الملكيّة	1.784.000.000	2.129.215.189	1.729.634.274	- 54.365.726	- 399.580.915	- 18,77
مبيعات سلع وخدمات	8.000.000	50.412.194	47.758.587	39.758.587	- 2.653.607	- 5,26
خطايا وعقوبات ومصادرات	197.500.000	435.354.873	151.786.727	- 45.713.273	- 283.568.146	- 65,13
مداخيل غير جبائيّة أخرى	767.500.000	2.901.297.851	4.098.091.787	3.330.591.787	1.196.793.936	41,25
الجملة	**2.757.000.000**	**5.516.280.107**	**6.027.271.375**	**3.270.271.375**	**510.991.268**	**9,26**

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر المداخيل غير الجبائيّة (بحساب م.د) وحصّتها خلال الفترة من 2016 إلى 2020:

[53] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

أ. مداخيل الملكية

تمّ ضبط التقديرات الأولية لسنة 2020 بعنوان مداخيل الملكية في حدود 2.864,500 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 1.784,000 م.د وتمّ تحقيقها بنسبة 60,38 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وبلغت الإنجازات بهذا العنوان ما جملته 1.729,634 م.د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 399,581 م.د وبنسبة 18,77 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعزى هذا التراجع أساسا لانخفاض الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بمبلغ 268,565 م.د وبنسبة 28,65 % وبعنوان حصص المرابيح بقيمة 157,679 م.د وبنسبة 45.36 %.

وساهمت الموارد بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة بالحصة الأكبر بمبلغ 741,156م.د وبنسبة 42,85 % تليها الاستخلاصات بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بمبلغ 668,747 م.د وبنسبة 38,66 %.

ويبرز الجدول الموالي الفارق بين الانجازات بعنوان مداخيل الملكية خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
الفوائد	124.178.010	129.799.936	5.621.926	4,53
حصص المرابيح	347.610.145	189.930.948	- 157.679.197	- 45,36
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	720.114.576	741.156.251	21.041.675	2,92
أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة	937.312.458	668.747.139	- 268.565.319	- 28,65
الجملة	**2.129.215.189**	**1.729.634.274**	**- 399.580.915**	**- 18,77**

أ.1. حصص المرابيح

سجلت الموارد بعنوان حصص المرابيح تراجعا في سنة 2020 بمبلغ 157,679م.د وبنسبة 45,36 % مقارنة بالتصرف السابق. وتأتى هذا التراجع من المفعول المزدوج لانخفاض الموارد بعنوان حصص المرابيح على الشّركات البترولية بمبلغ 254,204 م.د وبنسبة 85,41 % في حين تطورت الموارد بعنوان حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية بمبلغ 96,525 م.د وبنسبة 193,14 %.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الانجازات بعنوان حصص المرابيح خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
حصص المرابيح على الشّركات البترولية	297.634.142	43.429.948	- 254.204.194	- 85,41
حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية	49.976.003	146.501.000	96.524.997	193,14
الجملة	**347.610.145**	**189.930.948**	**- 157.679.197**	**- 45,36**

أ.2. فوائض مرابيح المنشآت العموميّة

مقارنة بالتصرف السابق، شهدت فوائض مرابيح المنشآت العمومية تطورا طفيفا في سنة 2020 بمبلغ 21,042 م.د وبنسبة 2,92 %. ويعود ذلك إلى نمو حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي بمبلغ 27,836 م.د مقابل تراجع فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية بمبلغ 6,794 م.د.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
مرابيح البنك المركزي	676.320.531	704.156.251	27.835.720	4,12
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية	43.794.045	37.000.000	- 6.794.045	- 15,51
جملة فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	**720.114.576**	**741.156.251**	**21.041.675**	**2,92**

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر فوائض مرابيح المنشآت العموميّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2016 -2020:

أ.3. أتاوات و أكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة

تم ضبط التقديرات الأولية لسنة 2020 للموارد بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة في حدود 1.349 م.د والتقديرات النهائية في حدود 693 م.د وتم تحصيل ما قدره 668,747 م.د أي بنسبة 49,57 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وشهدت هذه المداخيل تراجعا بقيمة 268,565 م.د وبنسبة 28,65 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعود هذا التراجع أساسا الى انخفاض الاستخلاصات المتأتية من الأتاوات بقيمة 249,413 م.د وبنسبة 28,83 %.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الإنجازات سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
أتاوات	865.015.686	615.602.458	- 249.413.228	- 28,83
أكرية	41.080.676	32.301.696	- 8.778.980	- 21,37
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	31.216.096	20.842.985	- 10.373.111	- 33,23
الجملة	**937.312.458**	**668.747.139**	**- 268.565.319**	**- 28,65**

وباستثناء المداخيل المتأتّية من معاليم عبور أنابيب الغاز التي عرفت نموا بمبلغ 8,968 م.د ونسبته 2,78 % شهدت كلّ البنود المتعلّقة بمداخيل الأتاوات تراجعا وخاصّة مداخيل تسويق منتوجات نفطيّة بمبلغ 252,406م.د وبنسبة 47,41 % ويفسّر ذلك بانخفاض الانتاج الوطني من النفط بقرابة 25 % وانخفاض معدّل سعر برميل النفط بالأسواق العالميّة من 65 دولار للبرميل بقانون الماليّة الأصلي إلى معدّل 43 دولار للبرميل محيّنة لسنة 2020 وبالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدّولار مقابل الدّينار.[54]

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الأتاوات خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
مداخيل تسويق منتوجات نفطيّة	532.405.765	280.000.000	- 252.405.765	- 47,41
معاليم عبور أنابيب الغاز	322.682.832	331.650.570	8.967.738	2,78
ما يدفع بعنوان استغلال الملك العمومي	6.147.477	2.891.474	- 3.256.003	- 52,96
معاليم على استغلال المياه الجوفيّة	3.779.612	1.060.414	- 2.719.198	- 71,94
الجملة	**865.015.686**	**615.602.458**	**- 249.413.228**	**- 28,83**

ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات

حدّدت التّقديرات الأولية والتقديرات النهائيّة في سنة 2020 بعنوان الموارد المتأتّية من مبيعات سلع وخدمات بما قيمته 8 م.د وتم تحصيلها إلى غاية 47,759 م.د. ومقارنة بالتّصرّف السابق، تراجعت المداخيل بعنوان المبيعات المتأتّية من السلع والخدمات بمبلغ 2,654 م.د وبنسبة 5,26 %. وحصلت المعاليم الإدارية الأخرى على حصة قدرها 41,040 م.د وبنسبة 85,93 % من جملة الاستخلاصات بعنوان مبيعات السلع والخدمات.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
مصاريف الإدارة والتّصرّف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع	2.449.415	2.571.314	121.899	4,98
معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضّة	1.797.495	1.304.073	- 493.422	- 27,45
الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع	3.383.286	2.842.942	- 540.344	- 15,97
معاليم إداريّة أخرى	42.781.998	41.040.258	- 1.741.740	- 4,07
الجملة	**50.412.194**	**47.758.587**	**- 2.653.607**	**- 5,26**

[54] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 ص17.

ت. خطايا وعقوبات ومصادرات

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2020 بعنوان الخطايا والعقوبات والمصادرات في حدود 391 م.د والتّقديرات النهائيّة بمبلغ 197,500م.د وتم تحصيل مبلغ 151,787 م.د أي بنسبة 38,82 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وسجّلت الموارد المتأتّية من هذا الصّنف من المداخيل تراجعا قدره 283,568 م.د مقارنة بالتصرف السابق أي بنسبة 65,13 .% ويعزى هذا التراجع أساسا إلى اقتصار مداخيل المصادرة على مبلغ 50 م.د مقابل 300 م.د في التّصرّف السّابق.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الخطايا والعقوبات والمصادرات خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة	135.354.873	101.786.727	- 33.568.146	- 24,80
المصادرات	300.000.000	50.000.000	- 250.000.000	- 83,33
الجملة	**435.354.873**	**151.786.727**	**- 283.568.146**	**- 65,13**

ويبين الرسم البياني التالي تطور الموارد المستخلصة من مداخيل المصادرة (بحساب م.د) خلال الفترة 2016-2020:

ث. مداخيل غير جبائية أخرى

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2020 بعنوان المداخيل غير الجبائية الأخرى في حدود 536,500 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 767,500 م.د وتم تحصيل ما قدره 4.098,092 م.د.

وسجلت مداخيل سنة 2020 تطورا بمبلغ 1.196,794 م.د وبنسبة 41,52 % مقارنة بالتّصرّف السّابق. ويعود ذلك أساسا إلى تطوّر المداخيل غير الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.156,639 م.د وبنسبة 56,70 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الأخرى خلال سنتي 2019 و2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة (%)
دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي	78.400.000	87. 325.000	8.925.000	11,38
مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتى	343.312.526	199.905.465	- 143.407.061	- 41,77
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة	439.748.601	614.385.607	174.637.006	39,71
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	2.039.836.724	3.196.475.715	1.156.638.991	56,70
جملة المداخيل غير الجبائيّة الأخرى	**2.901.297.851**	**4.098.091.787**	**1.196.793.936**	**41,25**

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إدراج ضمن بند "مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتّى" والبالغ في سنة 2020 ما قيمته 199,905 م.د، مداخيل بعنوان استرجاع أصل القروض. وبلغت هذه الأخيرة في سنة 2020 ما قيمته 0,950 م.د مقابل 155,482 م.د في التّصرّف السّابق.

وتواصل في سنة 2020 تراجع المبالغ المتأتّية من استرجاع أصل القروض حيث تقلّصت بمبلغ قدره 154,532م.د ونسبته 99,39% مقابل تراجع بقيمة 30,525 م.د وبنسبة 16,41 % في سنة 2019. وتأتّت هذه المداخيل حسب حساب تصرّف أمين المال العامّ لسنة 2020 من استرجاع القروض المسندة في إطار العنوان الثّاني للميزانيّة. وتشير محكمة المحاسبات إلى ضرورة مراجعة تسمية هذا البند حتى يتوافق مع التبويب الجديد االمنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانيّة وبقرار وزير الماليّة المؤرّخ في 10 أفريل 2019 والمتعلّق بضبط تبويب نفقات ميزانيّة الدّولة.

وتواصل في سنة 2020 عدم تضمين الحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ للمعطيات الخاصّة بوضعيّة القروض المتبقّية للتّسديد من قبل المؤسّسات والمنشآت العموميّة المنتفعة بتلك القروض ممّا يحول دون متابعة وضعيّتها من حيث التزام تلك المؤسّسات بجداول خلاصها وبالرّغم من مطالبة محكمة المحاسبات بهذه المعطيات سابقا ومن تعهّد وزارة الماليّة بتوفيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تبعا للتّقرير المعدّ من قبل مصالح وزارة المالية حول الدّين العمومي والمرفق بمشروع قانون الماليّة لسنة 2020 فقد بلغت الاستخلاصات المنجزة خلال السّنة المذكورة بعنوان القروض المسندة إلى المؤسّسات العموميّة ما قيمته 94 م.د (الأصل يساوي 85,700 م.د والفوائد 8,300 م.د) مقابل 176,500 م.د خلال سنة 2019 ومبلغ 156,970 م.د في سنة 2018. ويعود هذا التّراجع إلى تأثير جائحة كورونا على السّير العادي للمؤسّسات العموميّة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدّولة. وسجّلت متخلّدات المؤسّسات العموميّة بعنوان أقساط القروض التي حلّ أجلها في سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 18 % لتبلغ 957,700 م.د بعد أن

كانت في حدود 808,400 م.د في سنة 2019 و818,500 م.د في سنة 2018. ويرجع هذا الارتفاع حسب نفس التقرير إلى توقّف الشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز عن تسديد ديونها تجاه الدّولة بداية من سنة 2020.[55]

ثالثا: الهبات

ضبط قانون المالية التعديلي التقديرات النهائية للمداخيل بعنوان الهبات الخارجية لسنة 2020 بما قيمته 1.057 م.د. وتم تحقيقها في حدود 779,139 م.د تعلّقت بهبة من الإتحاد الأوروبي بقيمة 780,138 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 73,71 %. ومقارنة بالتصرف السابق، شهدت هذه الموارد تطورا بقيمة 540,182 م.د وبنسبة 226,06 % مقابل 11,809 م.د ونسبة 5,20 % في سنة 2019.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الموارد المحصّلة بعنوان الهبات (بحساب م.د) خلال الفترة 2016-2020:

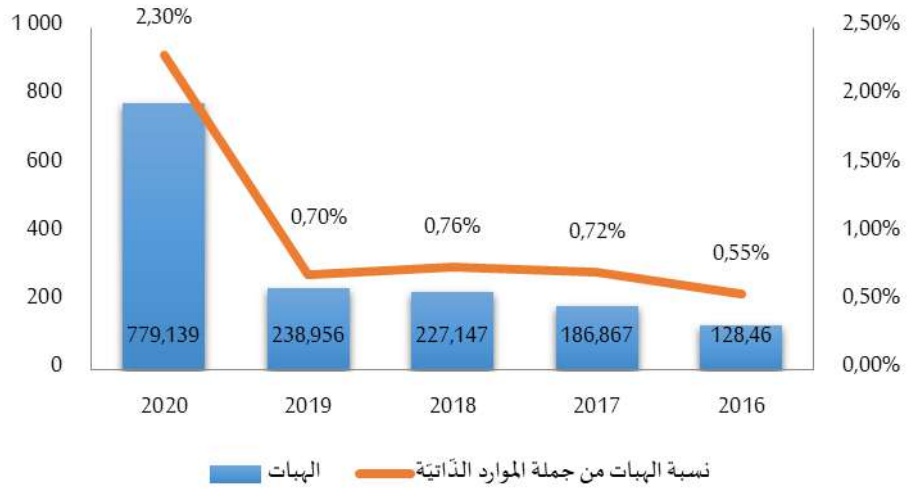

وارتفعت في سنة 2020 نسبة الهبات من جملة الموارد الذّاتيّة للدّولة لتبلغ 2,30 % مقابل 0,55 % في سنة 2016.

وتجدر الإشارة الى أن الفصل 14 من القانون الأساسي للميزانية نص على أنه تبوّب مداخيل ميزانية الدولة حسب 3 أقسام وهي المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات. ويتمّ تبويب الهبات حسب الصنف العاشر "هبات ميزانية الدولة" والصنف الحادي عشر "هبات موظفة"[56].

[55] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2020 ص 47.

[56] قرار وزير المالية المؤرخ في 1 أكتوبر 2019.

المحور الثاني: موارد الخزينة

طبقا للفصل 17 من القانون الأساسي للميزانيّة، تشمل موارد الخزينة الموارد الناتجة عن إدارة الدين العمومي وإدارة الصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبيقاتها.

وتمكن عمليات الخزينة من توفير السيولة اللازمة لإنجاز ميزانية الدّولة في آجالها في انتظار تحصيل المقابيض المرخص فيها في إطار قانون المالية. كما تمكن من تمويل مساهمة الدولة في دفع الحركة الاقتصادية وذلك بواسطة منح تسبقات للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وإسناد قروض لفائدة المنشآت العمومية. ووفقا للقانون الأساسي المذكور تم إدراج موارد الاقتراض الداخلي والخارجي ضمن موارد الخزينة.

وعليه تتضمن موارد الخزينة في سنة 2020 موارد الاقتراض وموارد الخزينة الأخرى. وتم ضبط موارد الاقتراض على أساس تقديرات نفقات تسديد أصل الدين الدّاخلي والخارجي لسنة 2020 وحجم عجز الميزانية للسنة المعنية بغاية تغطيته. وتم ضبط تقديرات موارد الخزينة الأخرى في حدود 179 م.د تعلّقت باستخلاص أصل القروض.

ويبرز الجدول التّالي موارد الخزينة االمحققة في سنة 2020 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بحساب م.د

البيانات	2020				فارق الإنجازات مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتّقديرات النّهائيّة
موارد الاقتراض	11.248,000	8.064,000	19.312,000	15.793,212	4.545,212	-3.518,788
موارد الخزينة الأخرى	120,000	59,000	179,000	291.593,439	291.473,439	291.414,439
جملة موارد الخزينة	**11.368,000**	**8.123,000**	**19.491,000**	**307.386,651**	**296.018,651**	**287.895,651**

ضبطت تقديرات موارد الخزينة لسنة 2020 بما قيمته 11.368 م. د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي بما قدره 8.123 م.د لتبلغ 19.491 م.د. وشملت هذه الزّيادة موارد الاقتراض بمبلغ 8.064 م.د وموارد الخزينة الأخرى بمبلغ 59 م.د.

وبلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للخزينة في سنة 2020 ما قيمته 307.386,651 م.د وتجاوزت بذلك التّقديرات النّهائيّة بما قدره 287.895,651 م.د. ويعود ذلك إلى المفعول المزدوج لتجاوز موارد الخزينة الأخرى التقديرات بعنوانها بمبلغ 291.414,439 م.د حدّ منه نقص بمبلغ 3.518,788 م.د في تحقيق موارد الاقتراض.

ويفسر هذا التجاوز باقتصار التقديرات بخصوص موارد الخزينة الأخرى على مداخيل استخلاص أصل القروض حيث لم يتم بمقتضى قانون الماليّة الأصلي أو التعديلي ضبط تقديرات لموارد الحسابات المضمّنة بالجزء الخاص لعمليّات الخزينة ضمن حساب التّصرّف لأمين المال العام.

أوّلا: موارد الإقتراض

ضبط قانون الماليّة لسنة 2020 التّقديرات بعنوان موارد الإقتراض بمبلغ 11.248 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي التّرفيع فيها بمبلغ 8.064 م.د وشمل التّرفيع موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 9.548 م.د حدّ منه التخفيض في تقديرات موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 1.484 م.د لترتفع بذلك التّقديرات النّهائيّة بعنوان موارد الاقتراض في سنة 2020 إلى 19.312 م.د مقابل 10.012 م.د في سنة 2019 أي بتطوّر قدره 9.300 م.د ونسبته 92,89 %. وتمّ تعبئة هذه الموارد إلى غاية 15.793,212 م.د أي بنسبة 81,78 %.

ويبرز الجدول التّالي موارد الاقتراض لسنة 2020 مقارنة بالتّقديرات النهائيّة وبإنجازات سنة 2019:

م.د

البنود	التقديرات النهائيّة 2020	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2020/2019	
		2019	2020		القيمة	النسبة %
موارد الاقتراض الخارجي	7.364,000	7.667,353	4.666,891	- 2.697,109	- 3.000,462	- 39,13
موارد الاقتراض الداخلي	11.948,000	2.639,526	11.126,321	- 821,679	8.486,795	321,53
جملة موارد الاقتراض	**19.312,000**	**10.306,879**	**15.793,212**	**- 3.518,788**	**5.486,333**	**53,23**

مقارنة بالتّصرّف السّابق، شهدت موارد الاقتراض المحصّلة نموّا بمبلغ 5.486,333 م.د وبنسبة 53,23 % ويفسّر هذا النّمو بارتفاع موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 8.486,795 م.د وبنسبة 321,53 % حدّ منه تراجع موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 3.000,462 م.د وبنسبة 39,13 %. ومثّلت موارد الاقتراض نسبة 46,59 % من الموارد الذّاتيّة للدّولة في سنة 2020 مقابل 30 % في سنة 2019.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2016-2020:

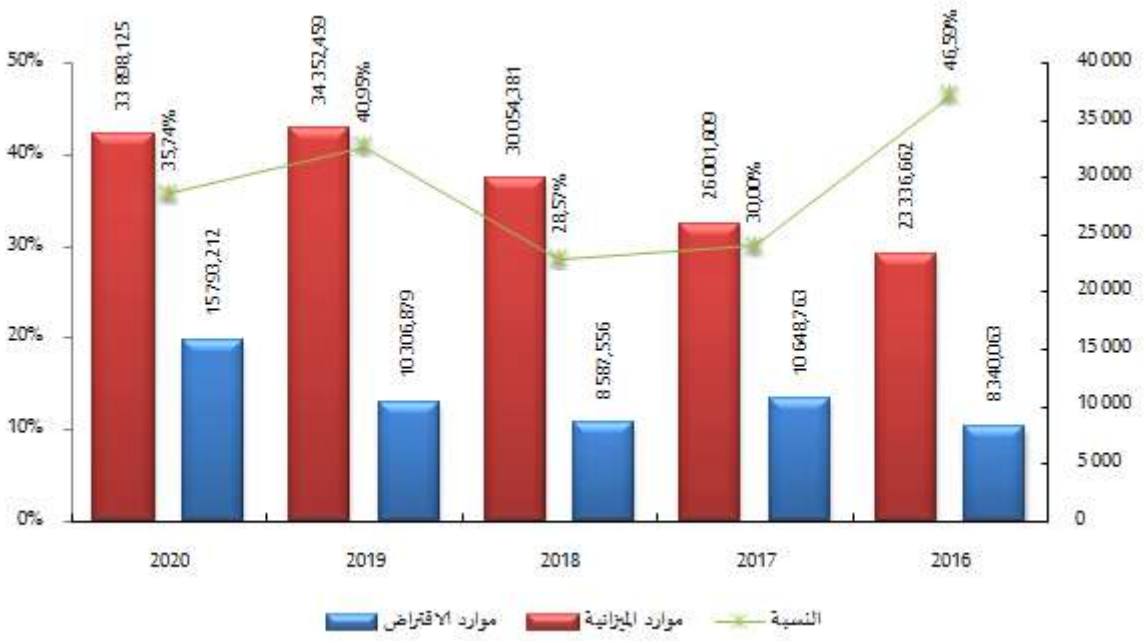

وشهدت سنة 2020 تراجع حصّة موارد الاقتراض الخارجي من جملة موارد الاقتراض لتبلغ 29,55 % مقابل 74,39 % في التّصرّف السّابق.

ويبرز الرسم البياني التّالي هيكلة موارد الاقتراض خلال الفترة 2016 - 2020:

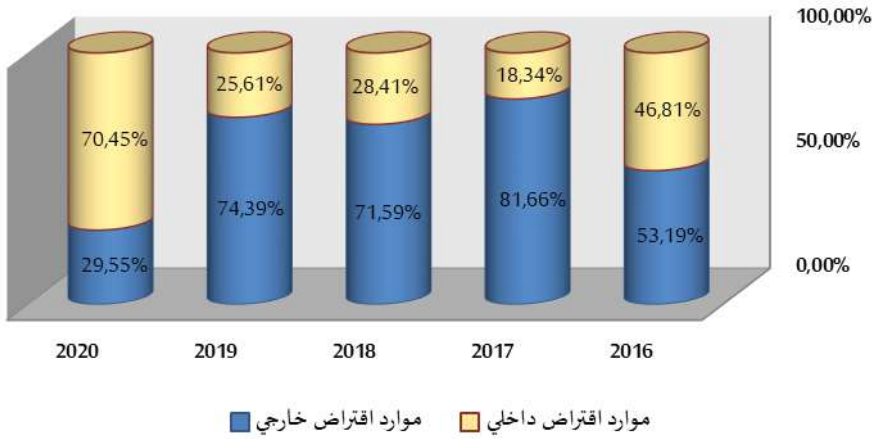

يتجلى من خلال تركيبة موارد الاقتراض، أنه تم اللجوء بصفة مكثّفة لموارد الاقتراض الدّاخلي الذي تضاعف في سنة 2020 بأكثر من ثلاث مرّات قصد تغطية عجز الميزانيّة وذلك خلافا للسنوات الفارطة حيث أن قرابة 30 % فقط من الموارد كانت ذات مصدر خارجي فيما تمت تعبئة المبلغ المتبقي من السوق المحلية.

ولئن يتناغم هذا المنحى مع التوجه المرسوم ضمن استراتيجية الدين العمومي الذي يرمي إلى تعزيز حصة الدين الداخلي ضمن تركيبة الدين العمومي فإن هذا الوضع يرجع في جانب منه إلى المستجدات الظرفية التي

مرّت بها كل البلدان والتي أدت إلى شح السيولة وإلى ارتفاع كلفة الإصدار بالسوق المالية العالمية جراء تأثير الجائحة العالميّة "كوفيد 19"مما زاد من صعوبة الولوج إلى هذه السوق وخاصة بالنسبة للبلاد التونسية والتي شهدت تراجع التصنيف السيادي[57]. وساهم في تغيير الهيكلة تباطؤ نسق تحصيل الأموال بعنوان بعض التعهدات ثنائية الأطراف وتلك المنبثقة عن البرنامج مع صندوق النقد الدولي.

أ- موارد الاقتراض الداخلي

ضبطت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2020 بعنـوان موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 2.400م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي لتبلغ 11.948 م.د وذلك لتوفير التمويلات الإضافية اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين العمومي في ظل الصّعوبات التي تشهدها تعبئة الموارد الخارجيّة. وبلغت الموارد المحصّلة ما يناهز 11.126,321 م.د أي بنقص بمبلغ 821,679 م. د وبنسبة 6,88% عن التّقديرات النهائيّة.

ومقارنة بالسنة السابقة شهدت موارد الاقتراض الدّاخلي (11.126,321 م. د) في سنة 2020 نموا بمبلغ 8.486,795 م.د وبنسبة 321,53% مقابل 200,217 م. د و8,21 % في سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعبئة موارد الإقتراض الداخلي أساسا عن طريق إصدار رقاع الخزينة بمبلغ 5.701,760 م د أي بتطور يعادل ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع التّصرّف السّابق، منها 2.440,700 م.د بعنوان رقاع خزينة ذات 52 أسبوع التي شهدت بدورها نسبة نمو تجاوزت الأربعة أضعاف ونصف و3.261,060م.د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير التي تطورت بما نسبته 221,47 %خلال سنة 2020 والتي مثلت حوالي29,31%من الحجم الجملي لهذه الموارد.

كما يعزى تطوّر مداخيل الاقتراض الدّاخلي إلى ارتفاع كل من الموارد المتأتّية من القروض الداخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 1.425,671 م.د وبنسبة 119,92 % لتبلغ ما قيمته 2.614,561 م.د في سنة 2020 وإلى اللجوء إلى تمويلات استثنائيّة متمثّلة في تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية بما قيمته 2.810 م.د على مدة سداد بـ 5 سنوات منها سنة إمهال وذلك بغرض تمويل جزء من عجز ميزانية الدولة لسنة 2020 الناجم عن تداعيات وباء كوفيد 19 وفقا لمقتضيات الفصل 5 من قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

[57]حسب الوكالة العالميّة للتصنيف الائتماني Fitch Ratings تراجع تصنيف تونس من **"ب مع آفاق مستقرّة"** بتاريخ 12 ماي 2020 إلى **"ب مع آفاق سلبيّة"** بتاريخ 23 نوفمبر 2020.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2019-2020:

م.د

البنود	2019		2020		التغيرات 2019-2020	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	436,200	16,53	2.440,700	21,94	2.004,500	459,54
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1.014,436	38,43	3.261,060	29,31	2.246,624	221,47
- مجموع موارد رقاع الخزينة	**1.450,636**	**54,96**	**5.701,760**	**51,25**	**4.251,124**	**293,05**
- دين داخلي بالعملة	1.188,890	45,04	2.614,561	23,50	1.425,671	119,92
- تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي	0,000	0,00	2.810,000	25,26	2.810,000	100,00
جملة موارد الاقتراض الداخلي	**2.639,526**	**100,00**	**11.126,321**	**100,00**	**8.486,795**	**321,53**

ومثلت رقاع الخزينة حوالي 51,25 %من الموارد المعبأة داخليا و 33 % من الإصدارات الجملية للدين العمومي حيث بلغت 5.701,760 م.د (ما يعادل 4,87% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 1.450,600 م.د مسجلة في نهاية سنة 2019 (ما يقارب1,18% من الناتج المحلي الإجمالي) و1.696,800م.د (أي حوالي 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال سنة 2018.[58]

أما بالنسبة إلى رقاع الخزينة القابلة للتنظير[59] فتتوزع خلال سنة 2020 وفق ما يبينه الرسم البياني المصاحب:

هيكلة موارد رقاع الخزينة القابلة للتنظير

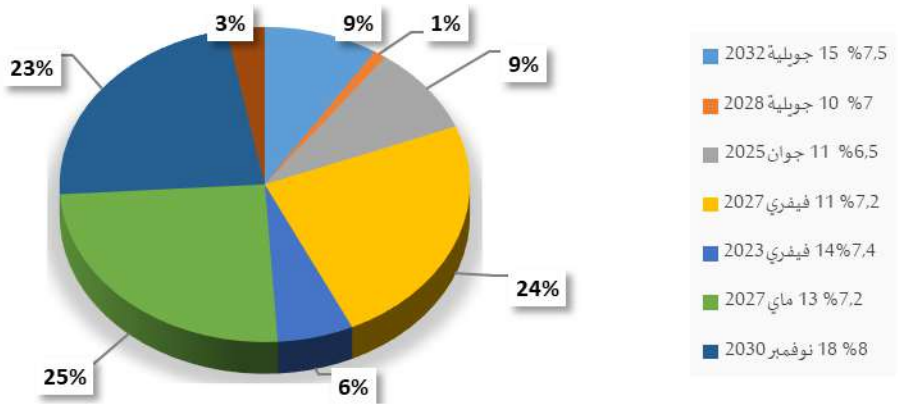

[58]تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2022 ص 23.

[59]وحسب ما ورد بتقرير الدين العمومي الملحق بمشروع قانون المالية 2022 فقد بلغ الحجم الجملي لطلب المستثمرين على رقاع الخزينة القابلة للتنظير 3.536,900 م. د في موفى 2020 مقابل 1.301,900 م. د سنة 2019 و 2.273,900 م. د سنة 2018.

وتواصل في سنة 2020 تراجع حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الاقتراض الدّاخلي حيث بلغت 29,31 % مقابل 38,43 % في سنة 2019 و68,49 % في سنة 2018. وبلغ رصيدها الباقي للتسديد 14.975,596 م.د وهو ما يمثّل 47,16 % من جملة الدّيون الدّاخليّة للدّولة الباقية للتسديد بما فيها الدّيون قصيرة الأمد بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة للبلاد التونسيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه من شأن التوجه نحو التعويل المفرط على الاقتراض الداخلي عن طريق تعبئة الدولة لمبالغ هامة من رقاع الخزينة أن يودي إلى تأثير سلبي على تمويل الاقتصاد خاصّة بالنّظر لما شهدته السنوات الأخيرة من ضغط على السيولة البنكية الناتج في جانب منه عن تسارع تطور طلب التمويلات من القطاع الخاص والعام على حد السواء بالإضافة إلى السياسة التقييدية التي إنتهجها البنك المركزي وضعف الإدخار الوطني. إلا أنه وعلى عكس الثلاث السنوات الفارطة شهد نسق نمو حاجيات البنوك من السيولة تباطؤا ملحوظا ليصل إلى 9.573 م.د خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020 مقابل 12.236 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2019 وهو ما ساهم نسبيا في الحدّ من هذا التأثير السلبي على تمويل الاقتصاد.[60]

ب- موارد الاقتراض الخارجي

بلغت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي 8.848 م.د. وتم بموجب قانون المالية التعديلي التخفيض فيها إلى 7.364 م. د أي بما نسبته 16,77%. وبلغت الموارد المحصلة 4.666,891 م. د أي بنقص قيمته 2.697,109م.د ونسبته 36,63 % عن التّقديرات النّهائيّة وبنسبة إنجاز قدرها 63,37 %.

ومقارنة بالتصرف السابق تراجعت الموارد المعبأة بقيمة 3.000,462 م. د وبنسبة 39,13% مقابل تطور بقيمة 1.519,106 م.د ونسبته 24,70% في سنة 2019.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تركيبة موارد الاقتراض الخارجي خلال سنة 2020:

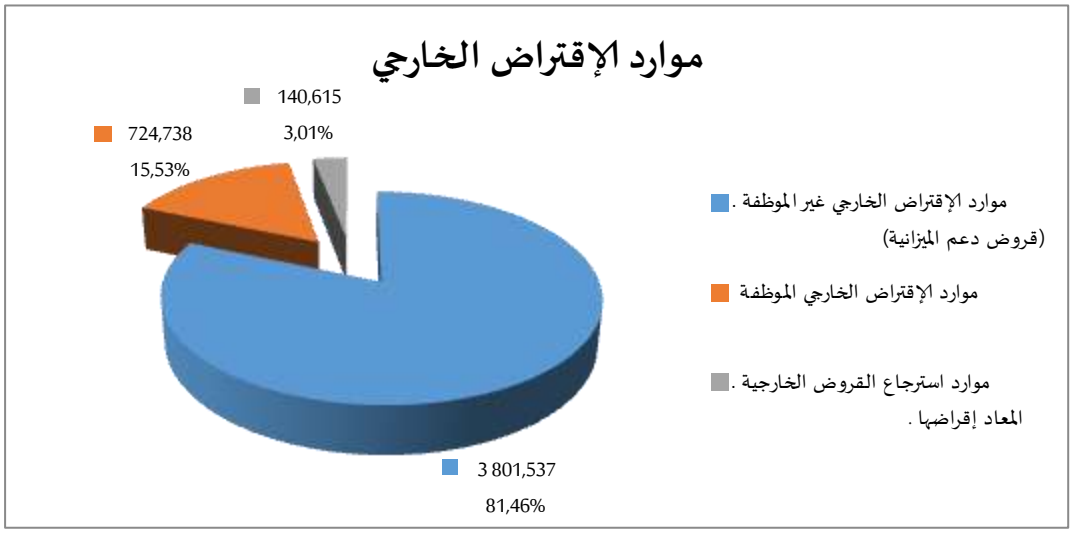

[60] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2022 ص 23.

وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان القروض الخارجيّة غير الموظّفة أو قروض دعم الميزانيّة ما قيمته 3.801,537م.د. وتأتّت أساسا عن طريق قرض من صندوق النّقد الدّولي بمبلغ جملي قدره 2.179,911 م.د وقرض من صندوق النّقد العربي بمبلغ 444,453 م.د وقرض من المؤسّسة الألمانيّة من أجل إعادة الإعمار بمبلغ 325,170 م.د وقرض من الوكالة الفرنسيّة للتنمية بمبلغ 288,250 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2020 تتضمن استعمال موارد الحسابات الخاصة بالعملة المرتبطة بقروض تم سحبها في 2019 وتمّ إدراج مبالغها ضمن موارد الدّولة لسنة 2020 كما يلي[61]:

- في حدود 49,4 مليون أورو أي ما يعادل 153,7م.د تتعلق بجزء من القسط الثالث من قرض الية الدعم المالي للاتحاد الأوروبي «AMF 2»،
- 37,8 مليون دولار (أي ما يقارب 108,7م.د) بعنوان قرض من صندوق النقد العربي،
- 10 مليون أورو (أي ما يعادل31,5 م. د) بعنوان قسط من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية.

أما الموارد المحصّلة من القروض الخارجية الموظفة، فقد بلغت خلال سنة 2020 ما قيمته 724,738م.د وحازت وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية على النصيب الأوفر منها بمبلغ 468,227 م.د وبنسبة 64,61 % تلتها وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيّد البحري بمبلغ قدره 147,878م. د ونسبته 20,40 % وتمّ تخصيص مبلغ 73,279م.د لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي و32,828م. د لوزارة التربية و2,526م.د لوزارة التجارة.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة الموظفة لسنة 2020:

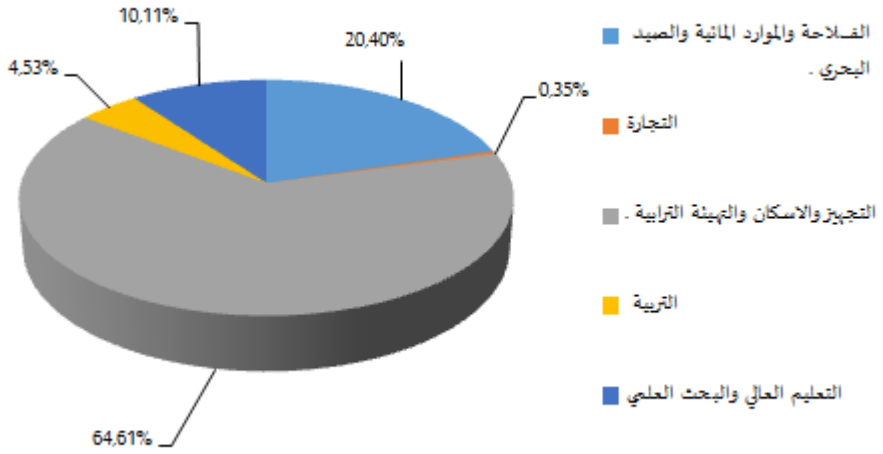

[61] تقرير الدين العمومي ص 17.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية قد بلغت 76,76 % في موفى سنة 2020 مقابل 78,57% في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التالي توزيع الالتزامات الخارجية للدولة بعنوان موارد الاقتراض والسحوبات المنجزة بعنوانها حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها:[62]

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي 2020	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	27.810,106	17.105,740	61,51	20,06
- القروض متعدّدة الأطراف	45.653,909	33.950,511	74,36	39,81
- السوق الماليّة العالمية	24.002,112	24.002,112	100,00	28,15
- قروض المزودين	145,519	140,160	96,32	0,16
صندوق النقد الدولي	13.482,492	10.072,450	74,71	11,81
المجموع العام	**111.094,139**	**85.270,973**	**76,76**	**100,00**

وفي هذا الصدد تجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة تضافر جهود كافة المتدخلين للحرص على متابعة نسق سحب القروض الخارجية وخاصّة تلك المبرمة في إطار التّعاون الثّنائي في الآجال المبرمجة مع الممولين بما من شأنه الرفع في تحصيل موارد الدولة المقدرة بقانون المالية ويجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة بالنظر إلى كلفتها وصيغة تسديد قروضها بالإضافة إلى إنجاز المشاريع المعنية بها في الآجال المتعهد بها. وللإشارة فإنّ عددا من اتّفاقيّات القروض تنصّ على توظيف عمولات تعهّد بشأن المبالغ التي تمّ إسنادها دون أن يتمّ سحبها من طرف الجانب التونسي.

ثانيا: موارد الخزينة الأخرى

تشمل مداخيل الخزينة الأخرى كل العمليات المتعلقة باستخلاص أموال لم تتوفر أذون بالقبض معدة سلفا في شأنها أو تصاريح تلقائية مقدمة بخصوصها من قبل القائمين بالدفع. كما تشمل بعض المقابيض التي وإن تم استخلاصها بمقتضى أذون بالقبض فإن مبالغها تحال في مرحلة ثانية بصفة كلية أو جزئية إلى جهات أخرى على غرار الجماعات المحلية. كما تشمل المبالغ المودعة لدى محاسبي الدولة سواء من قبل المتعاملين الظرفيين أو المتعاملين الدائمين على غرار السلط العدلية والأمنية إما نهائيا أو لغاية صدور إذن بإرجاعها إلى أصحابها والمؤسسات العمومية بخصوص المبالغ الزائدة عن حاجتها الانية والمودعة لدى محاسبي الدولة.

[62] كتاب الدين لسنة 2020.

وتتسم عمليات القبض المرسمة بموارد الخزينة الأخرى بالطابع الظرفي حيث أن جزء هاما من هذه الموارد يتعلق بتقييد محاسبي يخص تداول الأموال بين المحاسبين العموميين في إطار توفير السيولة اللازمة لإنجاز المصاريف من قبل المحاسبين أو يتعين تسويته لاحقا.

وتم بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2020 تقدير موارد الخزينة الأخرى في حدود 179 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها 291.593,439م.د أي بتجاوز للتقديرات بمبلغ 291.414,439 م.د ناجم عن اقتصار التقديرات على مداخيل استخلاص أصل القروض.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد الخزينة الأخرى لسنتي 2020 و2019:

م.د

بيان الحسابات	المداخيل المحصّلة		التغيّرات 2020/2019	
	2 019	2 020	القيمة	النسبة%
القسم الأوّل - حسابات الأصول				
المتوفرات قصيرة المدى	63 602,002	70 871,150	7 269,148	11,43
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	-	-	-	
التّسبقات القابلة للتّرجيع	1 059,836	428,706	- 631,130	- 59,55
قيم الحكومة	297,706	1 281,496	983,790	330,46
الجملة	**64 959,544**	**72 581,351**	**7 621,807**	11,73
القسم الثّاني - حسابات الخصوم				
مستحقات البنك المركزي	-	-	-	
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	-	-	-	
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,347	1,016	0,669	192,86
حسابات الغير	26 503,379	28 039,631	1 536,252	5,80
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	37,605	0,002	- 37,603	- 99,99
حسابات محاسبي الدّولة	-	-	-	
حسابات محاسبي البلديّات		-	-	
حسابات هيئات مختلفة	-	-	-	
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	-	-		
الجملة	**26 541,331**	**28 040,650**	**1 499,319**	5,65
القسم الثالث - العمليات الترتيبية				
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	3 671,671	4 855,203	1 183,532	32,23
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	5 186,381	5 798,097	611,716	11,79

عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	40 483,714	31 332,210	- 9 151,504	- 22,61
تداول الأموال بين المحاسبين	122 390,891	116 423,550	- 5 967,341	- 4,88
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	23 429,961	29 536,648	6 106,687	26,06
حسابات الدّين العمومي	9 404,076	3 025,730	- 6 378,346	- 67,8
الجملة	**204 566,694**	**190 971,438**	**- 13 595,256**	- 6,65
جملة موارد الخزينة الأخرى	**296 067,569**	**291 593,439**	**- 4 474,130**	- 1,51

وباستثناء موارد الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (31.332,210 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (116.423,550م.د) المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت المداخيل المحققة بعنوان موارد الخزينة الأخرى في حدود 70.871,150 م.د بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالموارد المسجلة في سنة 2020 بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (62.656,224 م.د) وبحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي (8.214,926 م.د).

كما شملت موارد الخزينة لسنة 2020 مداخيل قدرها 29.536,648 م.د تم تضمينها بالمجموعة عدد 18 من حسابات أمين المال العام (عمليات للتسوية أو للتحويل) وتعلقت في حدود 26.125,231 م.د بحساب صندوق الادخار التونسي والحساب الجاري بالبريد في حين شمل الباقي أساسا رقاع الخزينة قصيرة المدى (ذات 13 و26 أسبوع).

وتعلقت موارد الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 28.039,631 م.د بإيداع أموال المؤسسات شبه الدولية (ن مكرر) في حدود 17.896,280 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد الخزينة لسنة 2020 تضمنت مبلغ 150م.د تم إدراجه بالمجموعة عدد 14 (مقابيض للتسوية أو للتحويل) تحت بند "حساب مالي لمجابهة الكورونا" لم يتم إلى غاية موفى سنة 2020 تحويلها لحساب أموال المشاركة المخصص للغرض المفتوح بحسابات أمين المال العام والذي يتولى وزير الصحة الأمر بصرف نفقاته. وكذلك الشأن بخصوص مبلغ بقيمة 12,880 م.د يتعلّق بصندوق الجوائح الطّبيعيّة.

كما تضمنت نفس المجموعة مداخيل تعلقت في حدود 88,553 م.د بمعاليم الصيانة العقارية وفي حدود 13,239 م.د بمعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة. ومن شأن إدراج هذه المداخيل ضمن بنود الميزانية المعنية بها أن يعزز الموارد الذاتية للدولة.

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة

طبقا للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 تشمل تكاليف الدولة كلا من تكاليف الميزانية وتكاليف الخزينة وتبوب تكاليف الميزانية حسب المهمات والبرامج. أمّا تكاليف الخزينة فهي جملة التكاليف الناتجة عن إدارة الدين العمومي والصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبقاتها.

وتغطّي التّحاليل المتعلّقة بتكاليف الدّولة لسنة 2020 تكاليف الميزانية وتكاليف الخزينة.

المحور الأوّل: تكاليف ميزانيّة الدّولة

تولّت جميع الوزارات في سنة 2020 تقديم ميزانيّاتها حسب المهمات والبرامج. ويمثّل البرنامج سياسة عموميّة محدّدة راجعة بالنّظر إلى نفس المهمّة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعيّة والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السّياسة العموميّة للبرنامج. وبدخول القانون الأساسي للميزانيّة حيّز النّفاذ في سنة 2020، تمّ تحديد كلفة كلّ برنامج على حدة من خلال إدراج كل النفقات المباشرة المتعلّقة به مبوّبة حسب الأقسام.

وتجسيما للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 تمّ توزيع الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة بمقتضى قوانين الماليّة حسب مهمّات وبرامج بموجب قرارات لوزير المالية المتعلقة بتوزيع اعتمادات الدولة[63] ولرؤساء المهمات ولرؤساء البرامج[64]. وتمّ تخصيص الباب الأوّل من العنوان الرّابع والمتعلّق بالتّصرّف في ميزانيّة الدّولة من هذا القانون الأساسي للتنصيص على إجراءات توزيع الاعتمادات.

وعلى صعيد المهمات والبرامج بلغت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 ما جملته 39.191 م.د مقابل 34.571 م.د في السنة المالية السابقة[65] أي بتطور قدره 4.620 م.د.

وتم توزيع هذه الاعتمادات بين المهمات والبرامج وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 27 ديسمبر 2019 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 كما تم تنقيحه بقرار وزير المالية المؤرخ في 3 جوان 2020 وبقرار وزير المالية المؤرخ في 29 جوان 2020.

وتمّ الترفيع في هذه الاعتمادات بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 41.713 م.د (مقابل 36.400 م.د في سنة 2019) أي بزيادة قدرها 2.522.د ونسبتها 6,44 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ووزعت هذه النفقات وفقا لقرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المؤرخ في 17ديسمبر 2020.

---

[63] القرار المؤرخ في 27 ديسمبر 2019 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية والقرار المؤرخ في 17 ديسمبر 2020 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات ميزانيّة الدّولة بمقتضى قانون الماليّة التعديلي والقرار المؤرّخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهّد بعنوان ميزانيّة الدولة لسنة 2020.

[64] الفصل 52 من القانون الأساسي للميزانيّة لسنة 2019.

[65] بلغت ميزانية الدّولة لسنة 2019 ما قيمته 40.741 م.د وتمّ خصم نفقات تسديد أصل الدين العمومي والبالغة 6.170 م.د بغاية المقارنة.

وتم لاحقا إدخال تعديلات أخرى عبر تحويل اعتمادات بين البرامج[66] بقيمة 79,765 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 259,058 م.د وتوزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة[67] بين الأقسام (1.012,531 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (557,332 م.د) لتبلغ الاعتمادات النّهائيّة 42.270,332 م.د[68] في سنة 2020.

وتضاعف حجم الاعتمادات المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة بمقتضى قانون المالية التعديلي لتبلغ ما قدره 1.012,862م.د مقابل 693,900.م.د في سنة 2019، وتمّ توزيعها وفقا لقرار وزير الاقتصاد والمالية المؤرخ في 4 ماي 2021 في حدود 1.012,531 م.د أي بنسبة 99,97 % مقابل 99,99 % في التّصرف السابق.

وانتفعت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في سنة 2020 بالنصيب الأوفر من الإعتمادات التكميلية وذلك بمبلغ 271,906 م.د وبنسبة 26,85 % وخصص منها مبلغ 128,809 م.د لفائدة قسم نفقات الاستثمار ومبلغ 119,188 م.د لفائدة قسم نفقات التدخلات. كما أسند لمهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي اعتمادات تكميلية قدرها 150,292م.د أغلبها بعنوان نفقات التسيير، تليها مهمة الماليّة بمبلغ 93,613 م.د خصّص منها 83,323 م.د لفائدة نفقات التأجير. ويبيّن الملحق عدد 2 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب المهمّات والأقسام في سنة 2020.

وشهدت سنة 2020 إحداث مهمة ضمن ميزانية الدولة تحت مسمّى "مهمة الشؤون المحلية" ورُخص لنقل اعتمادات من "مهمة الشؤون المحلية والبيئة" إلى هذه المهمة وفقا للأمر الحكومي عدد 349 لسنة 2020 المؤرخ في 1 جوان 2020 المتعلق بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020. كما تم إحداث "مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي"ورُخص في نقل اعتمادات لها من "مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ". وتم كذلك نقل اعتمادات من "مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية" إلى "مهمة رئاسة الحكومة" وفقا للأمر حكومي عدد 414 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلق بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020.

وإجمالا بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة 42.270,332 م.د. وارتفعت الدفوعات في سنة 2020 إلى 40.747,820 م.د مقابل 35.730,088 م.د[69] في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 5.017,732 م.د ونسبتها 14,04 %. ومقارنة بالاعتمادات النهائية، سجلت نفقات سنة 2020 نسبة إنجاز قدرها 96,40 %.

ودون اعتبار نفقات التّمويل[70] بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 37.006,862 م.د. وحسب المهّات، استأثرت مهمّة التربية بالحصّة الأوفر من مجموع نفقات ميزانيّة الدّولة دون اعتبار نفقات التّمويل لتبلغ 17,44

[66] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[67] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[68] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[69] بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لميزانية الدّولة لسنة 2019 ما قيمته 42.350,389 م.د وتمّ خصم نفقات بعنوان نفقات تسديد أصل الدين العمومي بمبلغ 6.620,301 م.د بغاية المقارنة.

% تليها مهمّة الداخلية بنسبة 10,21 % ومهمة الدفاع الوطني بنسبة 8,60 % ومهمة الصحّة بنسبة 7,88 % ومهمّة الشّؤون الاجتماعيّة بنسبة 7,25 % ومهمّة التجارة بنسبة 6,91 %. ويبرز الملحق عدد 3 توزيع نفقات الدّولة لسنة 2020 حسب المهمّات.

أما على مستوى البرامج، فقد سجلت نفقات البرنامج الثاني لمهمة التربية "المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي" أعلى حصة من مجموع نفقات البرامج بما قدره 3.604,948 م.د (منه 94,60 % كنفقات تأجير) يليه برنامج "التجارة الداخلية" بمهمة التجارة (2.455,039 م.د) وبرنامج "المرحلة الابتدائية" (2.266,769 م.د) وبرنامج "الأمن الوطني" (1.903,937م.د) وبرنامج "التدخل العسكري" (1.647,352م.د) وبرنامج "النهوض الاجتماعي" (1.547,397 م.د) وبرنامج "الطاقة والطاقات المتجددة" (1.500,740 م.د). ويبرز الملحق عدد 4 توزيع نفقات ميزانيّة الدّولة وفقا للمهمات والبرامج.

وعملا بأحكام الفصل الثامن من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وتكريسا لمبدإ الشفافية، تم تقديم نفقات ميزانية الدولة وتوزيعها وفقا لمصادر تمويلها. وتوزّعت النفقات حسب هذه المصادر بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 35.020,882 م.د وموارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 724,738 م.د وموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.141,374 م.د وموارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 119,868 م.د.

ويبرز الملحق عدد 5 توزيع نفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 حسب مصادر التّمويل.

وطبقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 تبوّب النفقات حسب 7 أقسام وهي نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة.

وخلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وفي القرار المذكور تمّ بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2020 دمج نفقات قسم التدخلات مع نفقات قسم التسيير ضمن بند بقية الأقسام وتواصل هذا الأمر بقوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023.

ولئن يمكّن هذا الدّمج من إعطاء المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية وفق ما جاء بردّ وزارة المالية، فإن محكمة المحاسبات تؤكد على ضرورة الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية الصادرة في الغرض بهدف إضفاء مزيد الشفافية على المعطيات المقدمة للاقتراع عليها من قبل السلطة التشريعية من جهة والمنشورة بالوثائق المكتوبة والإلكترونية المتوفرة لمختلف مستعملي المعلومة المالية من جهة أخرى.

---

[70] بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان قسم نفقات التمويل في سنة 2020 ما قيمته 3.740,958 م.د.

وبخصوص توزيع النفقات الطارئة حسب الأقسام استأثر قسم التأجير بالنصيب الأوفر من الاعتمادات التكميلية بما قدره 273,214 م.د ونسبته 26,98 % مقابل على التوالي 70,869 م.د و15,97 % في سنة 2019. يليه قسم نفقات التسيير باعتمادات تكميلية قدرها 265,681 م.د وقسم نفقات التدخلات بمبلغ 234,184 م.د ونفقات الاستثمار بمبلغ 239,451 م.د.

وعلى غرار السّنوات السّابقة، مثلت نفقات التأجير الجزء الأكبر من نفقات الميزانيّة لسنة 2020 دون اعتبار نفقات التمويل بنسبة 51,89 % وذلك بمبلغ 19.202,816 م.د، تليها نفقات التدخلات بمبلغ 11.219,185 م.د وبحصّة 30,32 % فيما لم تتجاوز حصّة نفقات الاستثمار والبالغة 4.049,161 م.د ما نسبته 10,94 %. ويبرز الرّسم الموالي توزيع نفقات ميزانيةّ الدّولة لسنة 2020 بين الأقسام:

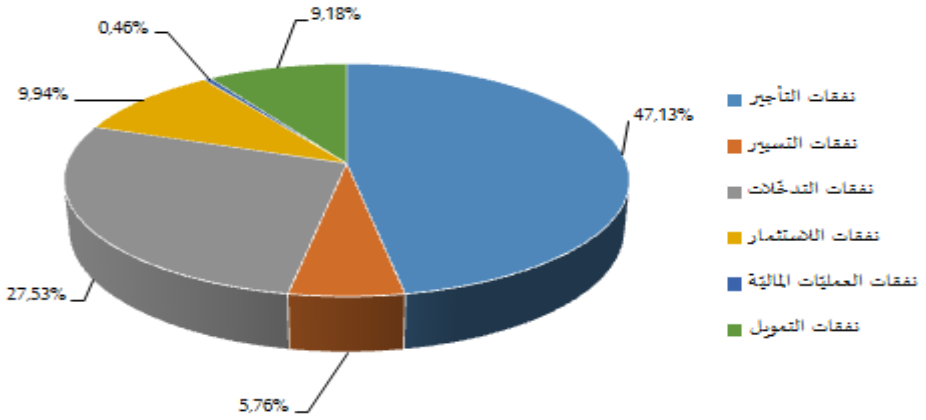

وعلى مستوى تطور النفقات لم تشهد نفقات الاستثمار نموا بنفس النّسق الذي عرفته نفقات التأجير، خلال الفترة من سنة 2016 إلى سنة 2020 وذلك كما يبرزه الرسم البياني الموالي:

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة بين الأقسام في سنة 2020:

م.د

الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	نقل اعتمادات من مهمة الى مهمة أخرى		التحويلات *		الترفيعات**	اعتمادات تكميلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
نفقات التأجير	19.030,000	19.246,585	26,356	26,356	42,857	228,679	2,984	273,214	19.336,961	19.202,816	134,145
نفقات التسيير	1.745,481	2.042,731	7,170	7,682	95,434	8,773	49,752	265,681	2.444,825	2.347,891	96,934
نفقات التدخلات	9.879,580	11.234,661	2.477,357	2.476,845	10,396	37,682	185,005	234,184	11.626,564	11.219,185	407,379
نفقات الاستثمار	3.791,442	3.826,561	5,208	5,208	190,137	63,690	319,592	239,451	4.512,051	4.049,161	462,890
نفقات العمليات المالية	215,600	215,600	0	0	0	0	0	0	215,600	187,809	27,791
نفقات التمويل	3.762,000	4.134,000	0	0	0	0	0	0	4.134,000	3.740,958	393,042
النفقات الطارئة وغير الموزعة	766,897	1.012,862	0	0	0	0	0	1.012,531-	0,331	0	0,331
المجموع	**39.191,000**	**41.713,000**	**2.516,091**	**2.516,091**	**338,823**	**338,823**	**557,332**	**0**	**42.270,332**	**40.747,820**	**1.522,512**

* جملة التحويلات بمقتضى تحويل اعتمادات بين البرامج واعتمادات داخلية (داخل نفس البرنامج).

**الترفيعات المسجلة خلال السنة والمحمولة على موارد الحسابات الخاصة.

وإجمالا أفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2020 اعتمادات متبقية بلغت جملتها 1.522,512 م.د توزعت بين نفقات الاستثمار (462,890 م.د) ونفقات التّدخّلات (407,379 م.د) ونفقات التمويل (393,042 م.د) ونفقات التّأجير (134,145 م.د) ونفقات التسيير (96,934 م.د) ونفقات العمليّات الماليّة (27,791 م.د) والنّفقات الطّارئة وغير الموزّعة (0,331 م.د).

وتتناول التحاليل التالية تطور تكاليف الميزانية حسب طبيعة النفقات (الأقسام) مع تحليل لتنفيذ هذه النفقات حسب الأهداف والمهمات والبرامج في مستوى كل قسم.

أوّلا: نفقات التّأجير

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 رصد اعتمادات بما قيمته 19.030 م.د لفائدة قسم التأجير العمومي، ثم تمّ التّرفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 19.246,585 م.د.

وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية من قسم النفقات الطارئة بمبلغ 273,214 م.د. ويشار إلى أنّ محكمة المحاسبات أكّدت في تقاريرها السّابقة حول غلق ميزانيّة الدّولة على انتفاء الصبغة الطارئة لنفقات التأجير بما لا يبرّر تخصيص جزء من الاعتمادات المرسّمة بمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة لفائدة هذا الصنف من الأعباء علما بأنّ الفصل 24 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 نصّ على ضرورة استعمال اعتمادات النفقات الطارئة وغير الموزعة لتسديد النفقات الطارئة والنفقات التي تعذّر توزيعها عند الاقتراع عليها.

لذا تجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة تحديد تقديرات دقيقة في خصوص حاجيات المهمّات من اعتمادات التأجير بما يحول دون اللجوء إلى اعتمادات النفقات الطارئة من جهة وبما يضفي أكثر دقّة على أقسام الميزانية خاصة وأن هذا القسم أفرز إجمالا اعتمادات غير مستعملة بمبلغ 134,145 م.د.

وباعتبار الاعتمادات التكميليّة المتأتية من قسم النفقات الطارئة وتحويل اعتمادات صافية بين البرامج (– 20,055 م.د) وتحويل الاعتمادات داخليا (-165,767) والترفيعات بمبلغ 2,984 م.د في النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بلغت الاعتمادات النهائيّة ما قدره 19.336,961 م.د توزعت حسب صيغة التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامة للميزانية بمبلغ 19.333,977 م.د وعلى موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 2,984 م.د. وسجّلت الاعتمادات النّهائيّة تراجعا في نسق نموّها حيث بلغ ما نسبته 12,28 % في سنة 2020 مقابل 14,98 % في السّنة السّابقة.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2020 ما قيمته 19.202,816 م.د وهو ما يمثّل نسبة استهلاك للاعتمادات النهائية في حدود 99,31 % مقابل 97,36 % في تصرف سنة 2019.

وتوزّعت الاعتمادات المأمور بصرفها بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 19.199,837 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 2,979 م.د.

ووفقا للفصل 31 من القانون الأساسي للميزانيّة الجديد تمثّل حسابات أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الطبيعيّون والذّوات المعنويّة بعنوان مساهمة طوعيّة في تمويل بعض العمليّات ذات المصلحة العموميّة. ومثّلت نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة 2,49 % من مجموع نفقات هذه الحسابات والبالغة 119,868 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي[71] وتطوّرها بين سنتي 2019 و2020:

م.د

البنـود	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2020/2019	
	2019		2020			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	15.693,234	93,61	17.939,039	93,43	2.245,805	14,31
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير	1.052,889	6,28	1.230,520	6,41	177,631	16,87
منح مخوّلة للسّلط العمومية	18,874	0,11	30,278	0,16	11,404	60,42
جملة نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**16.764,997**	**100,00**	**19.199,837**	**100,00**	**2.434,840**	**14,52**
نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة[72]	-	-	2,979	100,00	-	-
الجملة [73]	**16.764,997**	**-**	**19.202,816**	**-**	**-**	**-**

شهدت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التّأجير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (19.199,837 م.د) في سنة 2020 زيادة قدرها 2.434,840 م.د ونسبتها 14,52 %. وشملت هذه النّفقات أساسا تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج حيث بلغت حصّتها 93,43 % من مجموع نفقات التّأجير.

ويفسّر تطوّر نفقات الأجور في سنة 2020 أساسا بالانعكاس المالي للبرنامج العامّ للزّيادة في الأجور بعنوان سنتي 2018 و2019 بمبلغ 965 م.د موزّعة بين تعديل القسط الأوّل بمبلغ 116 م.د وقسط جويلية 2019 بمبلغ 466 م.د وقسط جانفي 2020 بمبلغ 383 م.د[74] بالإضافة إلى قسط أوت 2020 والمقدّر بحوالي 300 م.د.[75]

وساهم تطوّر نسق نمو نفقات التّأجير في تواصل ارتفاع حصّتها ضمن جملة نفقات ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات قسم التمويل) لتصل إلى ما نسبته 51,88 % مقابل 42,86 % في سنة 2019 و 42,59 % في سنة 2018.[76]

[71] دون اعتبار النّفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بالنسبة لسنة 2020.

[72] لا يتوفر بالحساب المالي لسنة 2019 لوزارة المالية معطيات حول نفقات التأجير المأمور بصرفها والمحمولة على حسابات أموال المشاركة.

[73] لا يمكن احتساب تطور نفقات التأجير الممولة على الموارد العامة للميزانية وعلى حسابات أموال المشاركة بين سنتي 2019 و2020 نظرا لعدم تبويب النفقات الممولة على حسابات أموال المشاركة ضمن الحساب المالي ووثائق الصرف ذات الصلة لوزارة المالية لتصرف سنة 2019.

[74] تقرير حول مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2020 ص 45.

[75] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 ص 21.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التّأجير العمومي لسنة 2020 بين مختلف المهمات:

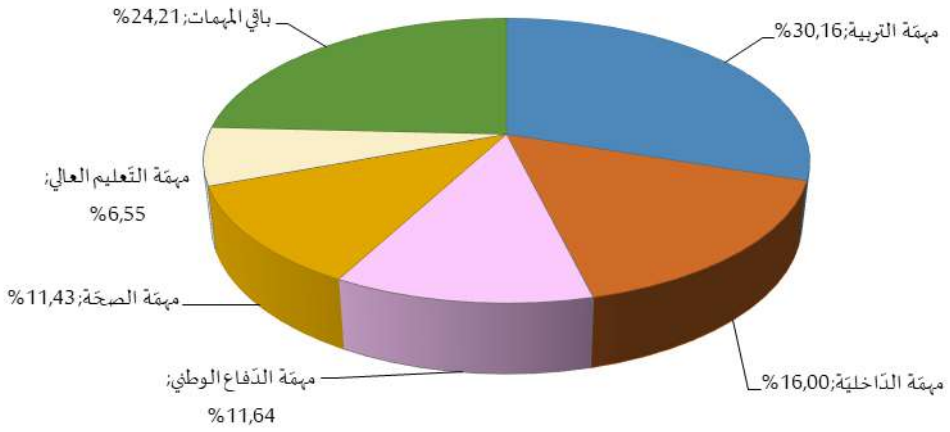

يلاحظ من خلال الرسم أعلاه أن مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة والتّعليم العالي استأثرت بحصّة قدرها 75,79 % من مجموع نفقات التأجير العمومي وذلك بمبلغ جملي قدره 14.550,891 م.د.

ثانيا: نفقات التسيير

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 رصد اعتمادات بما قيمته 1.745,481 م.د بعنوان قسم التسيير، ثم تمّ التّرفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 2.042,731 م.د.

وتم رصد اعتمادات تكميلية من قسم النّفقات الطّارئة لهذا القسم قدرها 265,681 م.د. وباعتبار جملة التحويلات بين البرامج والتحويلات الداخلية بلغت الاعتمادات النهائية 2.444,825 م.د تمّ استهلاكها بنسبة 96,04% مقابل 98,39 % في سنة 2019.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 2.347,891 م.د موزّعة بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (2.260,465 م.د) وعلى الحسابات الخاصّة في الخزينة (63,678 م.د) وعلى حسابات أموال المشاركة(23,748 م.د).

[76] بغاية المقارنة تمّ إعادة احتساب نفقات ميزانية كل من سنة 2019 و2018 بخصم نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي والبالغة على التّوالي 6.620,301 م.د و5.086,000 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التسيير[77] وتطوّرها بين سنتي 2019 و 2020 :

م.د

البنود	2019		2020		التغييرات 2020/2019	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة%	القيمة	النسبة %
النفقات الخصوصيّة للسّلط العمومية	7,232	0,45	14,969	0,64	7,737	106,98
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج	986,240	61,40	1.535,738	65,41	549,498	55,72
منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة	612,849	38,15	709,758	30,23	96,909	15,81
جملة نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**1.606,321**	**100,00**	**2.260,465**	**96,28**	**654,144**	**40,72**
نفقات التسيير المحمولة على الحسابات الخاصة في الخزينة	-[78]	-	63,678	2,71	-	-
نفقات التسيير المحمولة على حسابات أموال المشاركة	-[79]	-	23,748	1,01	-	-
الجملة	**1.606,321**	**100,00**	**2.347,891**	**100,00**	-	-

مقارنة بالتصرّف السابق، سجّلت نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة زيادة قدرها 654,144 م.د ونسبتها 40,72 % مقابل تطوّر بمبلغ 398,239 م.د ونسبة 32,96 % في سنة 2019. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج بمبلغ 549,498 م.د وبنسبة 55,72%.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التسيير لسنة 2020 بين مختلف المهمات:

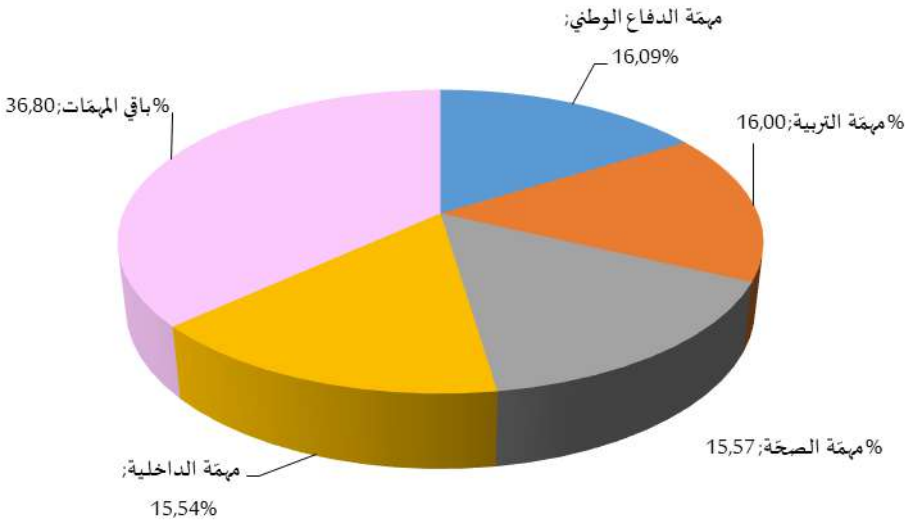

[77] دون اعتبار النّفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة بالنسبة لسنة 2020.

[78] لا يتوفر بالحساب المالي لسنة 2019 لوزارة المالية معطيات حول نفقات التسيير المأمور بصرفها والمحمولة على الحسابات الخاصّة في الخزينة.

[79] لا يتوفر بالحساب المالي لسنة 2019 لوزارة المالية معطيات حول نفقات التسيير المأمور بصرفها والمحمولة على حسابات أموال المشاركة.

على غرار السّنة السّابقة، استأثرت مهمتا الدفاع الوطني والتربية بالنصيب الأوفر من نفقات التسيير لسنة 2020 بحصّة قدرها 32,09 % تليهما مهمة الصحة بنسبة 15,57 % مقابل 12 % في التّصرّف السّابق ومهمّة الدّاخليّة بنسبة 15,54 % مقابل 14 % في سنة 2019.

ثالثا: نفقات التّدخّلات

وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة يتضمن قسم نفقات التدخّلات كلا من "التحويلات" و"تدخلات الدولة المباشرة وغير المباشرة" و"المساهمات في المنظمات الدولية" و"تدخلات المصالح بالخارج" والمنح المسندة للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان نفقات التدخلات وتتمثل في الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي وكذلك بعنوان تطوير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وبلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2020 في خصوص اعتمادات الدّفع لنفقات التدخّلات ما قيمته 9.879,580 م.د على أن يتّم تمويلها بالموارد العّامة للميزانية (90,6%) وبموارد الحسابات الخاصة في الخزينة (8,5%) وكذلك بموارد القروض الخارجية الموظفة (0,9 %).

وشملت التقديرات نفقات دعم المواد الأساسية[80]في حدود 1.800 م.د ودعم المحروقات في حدود 1.880 م.د واستندت هذه الأخيرة على تحقيق توازن لمنظومة المحروقات ينبني بالإضافة إلى منحة الدولة على الاقتصاد في نفقات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير في إطار تجسيم برنامج الضغط على كلفة الإنتاج وعلى إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم.

وارتفعت هذه التقديرات بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى 11.234،661 م.د، أي بزيادة قدرها 1.355،081 م.د ونسبتها 13,72%.فقد استوجبت الإجراءات المتعلقة بمجابهة فيروس كورونا رصد اعتمادات إضافية بعنوان هذه النفقات بمبلغ 935 م.د يتوزع كالتالي[81]:

- منح العائلات المعوزة (330 م.د)
- منحة البطالة الفنية (170 م.د)
- منحة لفائدة صغار الحرفيين (100 م.د)
- إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة (30م.د)
- الانعكاس المالي لبرنامج إقرار الجرايات الدنيا (60 م.د)
- إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (150 م.د كقسط أول من أصل 300 م.د)

[80] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 ص 52.

[81] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 ص 22.

- تكفل الدولة بفارق نسبة فائدة القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (45 م.د)
- آلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاع السياحة والصناعات التقليدية المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كوفيد-19 (50 م.د كقسط أول من جملة 100 م.د)

وشهدت نفقات الدعم زيادة صافية في تقديراتها بمبلغ 2.056 م.د نتجت عن المفعول المزدوج لتخصيص مبالغ لتسوية نفقات الدعم للسنوات الفارطة بعنوان المحروقات (1.600 م.د) ودعم المواد الأساسية (1.550م.د) وجزء من متخلدات شركات النقل بعنوان الدعم (100 م.د) والاقتصاد في نفقات دعم المحروقات لسنة 2020 بالعلاقة مع تدني أسعار النفط(-1.194 م.د).

وباعتبار الترفيع في تقديرات اعتمادات هذه النفقات وتحويلها داخليا وبين البرامج[82] وإسناد الاعتمادات التكميلية[83]، بلغت الاعتمادات النهائية[84] المرصودة لنفقات التدّخلات في سنة 2020 ما قيمته 11.626,564م.د. أي بزيادة قدرها 391,903 م.د متأتية أساساً من اعتمادات تكميلية قدرها 234,184 م.د وترفيعات صافية بلغت 185,005 م.د.

أما إنفاقًا فقد بلغت نفقات التدخّلات 11.219,185 م.د، تّم صرفها أساسا على الموارد العّامة للميزانية (10.356,162 م.د ونسبة 92,31%). وتم صرف الباقي على موارد حسابات أموال المشاركة (616,622 م.د ونسبة 5,5%) وموارد الحسابات الخاصة في الخزينة (244,430 م.د ونسبة 2,18 %) وأخيرا على موارد القروض الخارجية الموظفة (1,971 م.د ونسبة 0,02%).

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 96,41 % مما أفرز اعتمادات باقية في سنة 2020 بمبلغ 417،526 م.د. ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان قسم التدّخلات بين مختلف الفصول:

	الإعتمادات المأمور بصرفها (م.د)	
بيان الفصل	القيمة	الحصّة (%)
التدخلات في الميدان الاجتماعي	5.426,876	48,37
التحويلات	1.809,173	16,13
دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي	1.722,575	15,35
التدخلات ذات الصبغة العامة	724,989	6,46
دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي	450,033	4,01
دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	282,126	2,51
باقي الفصول	803,413	7,16
المجموع	**11.219,185**	**100**

[82] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[83] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[84] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

وبلغت النفقات المحمولة على فصل " التدخّلات في الميدان الإجتماعي" ما قيمته 5.426,876 م.د ممثلة بذلك 48,37% من جملة نفقات التدّخلات. وتمّ تأدية الجزء الأوفر من نفقات هذا الفصل من قبل مهمة التجارة (44,53%) ومهمة النقل (11,06%) ومهمة الشؤون الاجتماعية (15,41%).

وبلغ الإنفاق على الفصل "التحويلات" ما قيمته 1.809,173 م.د، أي ما يعادل نسبة 16,13% من جملة نفقات التدّخلات، وأنجز النصيب الأكبر من هذا الإنفاق من قبل مهمة الشؤون الاجتماعية بما نسبته 86،09 % وذلك بعنوان المنح المسندة للعائلات المعوزة (612,770 م.د) وإعانات ظرفية لفائدة الفئات الهشة لمجابهة فيروس كورونا (326,770 م.د) ومساعدات اجتماعية لفائدة عملة المؤسسات الاقتصادية وبعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص (270 م.د).كما تضمنت التحويلات تسوية متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (200 م.د). ومنحة مباشرة بمبلغ 87 م.د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

أما الفصل "دعم التدّخلات في الميدان الإقتصادي" فقد بلغ الإنفاق بعنوانه 1.722,575 م.د أي بنسبة 15,35% من إجمالي قسم التدّخلات، أُنجز في جزء كبير منه من قبل أربع مهمات، وهي مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (411,584 م.د منها 331,623 م.د بعنوان برنامج المياه) ومهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (225,695 م.د بعنوان برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية) ومهمة الماليّة (221,331 م.د) ومهمة الشؤون المحليّة (202,905 م.د).

وبلغت النفقات بعنوان دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي ما قدره 450,033 م.د وشملت أساسا برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وتعلقت خاصة بتأجير أعوان وعملة غير قارين.

أما النفقات بعنوان دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي (282,126 م.د) فقد تعلقت خاصة بمهمة الشؤون المحلية والبيئة.

واستأثرت أربع مهمات بالقسط الأكبر من نفقات التدّخلات وهي على التوالي مهمة التجارة (22,3%) ومهمة الشؤون الاجتماعية (21,7%) ومهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي (13,4%) ومهمة النقل (7%).

ويبرز الرسم التالي هيكلة نفقات التدخلات في سنة 2020 حسب المهمات:

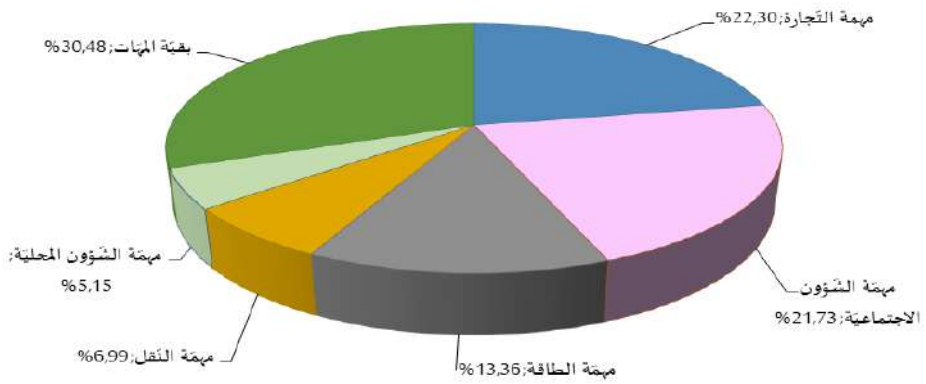

يتبين من خلال الرسم أعلاه، أن مهمتي التجارة والشؤون الاجتماعية قد استأثرتا بالنصيب الأوفر من مجموع نفقات التدّخلات لسنة 2020، وفضلا عن الطابع الهيكلي لتوزيع هذا الصنف من النفقات ساهم في هذا الوضع الإجراءات الاستثنائية التي وضعت للحدّ من آثار أزمة الكوفيد-19 اجتماعيا واقتصاديا.

ففي مستوى مهمة التجارة وتحديدا برنامج التجارة الداخلية فإن تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020 بعنوان دعم الموادّ الأساسية، كانت في حدود 1.800 م.د ثمّ تم الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي. وبلغت إنفاقا 2.416 م.د أي بزيادة بنسبة 34,78 %. وارتفعت قيمة دعم الموادّ الأساسية مقارنة بسنة 2019 بما قدره 623,365 م.د أي بنسبة 34,77%. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة بنسبة 43,91% في الدعم الموجه للحبوب و29,24% بالنسبة للزيت النباتي مقابل تخفيض بنسبة 40,69% للورق المدرسي.

وللإشارة فإن سعر الحبوب عند التوريد تطور بين 2019 و2020 بنسبة 31,5 % كما شهدت الزيوت النباتية زيادة في سعرها قدرت بـ 4,8%[85] خلال نفس الفترة.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل مهمة التجارة وتطوّرها خلال السنوات من 2017 إلى 2020:

م.د

السنوات المادّة	2017	2018	2019	2020	التغيّرات 2020/2019
- الحبوب	1.104,329	1.305,754	1.284,436	1.848,475	% 43،91
- الزيت النباتي	247,882	249,151	208,096	268,951	% 29،24
- الحليب	87,969	134,177	189,617	209,071	% 10،26
- السكر	9,854	8,867	9,088	9,876	% 8,67
- الورق المدرسي	3,897	2,703	10,320	6,122	- % 40،69
-العجين الغذائي	39,824	44,726	88,640	73,505	- % 17،07
- دعم اللحوم	-	4,622	2,356	-	-
الجملة	**1.493,755**	**1.750,000**	**1.792,554**	**2.416،000**	**%34،78**

[85] حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء المنشورة بالموقع الرسمي للمعهد، قسم أسعار المواد الغذائية لسنة 2020.

وفي مستوى مهمة الشؤون الإجتماعية تعود الزيادة في النّفقات أساسا إلى الترفيع في مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الإجتماعية بمبلغ قدره 150 م.د، إضافة لتحمّل الإنعكاس المالي لتفعيل القرارات ذات الصبغة الإجتماعية المعلن عنها خلال سنة 2019 (النقل البرّي المجاني لأبناء العائلات المعوزة، إحداث خطّ تمويل مشاريع للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشّة وتدعيم جمعيات رعاية المعوقين)[86].

وبخصوص برنامج الطاقة والطاقات المتجددة الراجع بالنظر لمهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي فقد شهد تراجع نفقاته بعنوان دعم المحروقات من 2.538 م.د في سنة 2019 إلى1.470,083 م.د خلال التصرّف الموالي وذلك أساسا نتيجة انخفاض سعر برميل البترول عالميا متأثرا بأزمة الكوفيد-19، ولتراجع حجم الإستهلاك محليّا بنسبة 7%[87].

أما بالنسبة لنفقات دعم الجماعات المحلية المحمولة على برنامج الشؤون المحلية والتي تم صرفها على الفصل "التدخلات ذات الصبغة العامة"، فقد تطورت لتبلغ 546,999 م.د مقابل 486,971 م.د في التصرّف السابق، أي بزيادة بنسبة 10،97%.

وفي نفس السياق، بلغت نفقات دعم النقل العمومي المحمولة على برنامج النقل البري 600 م.د وذلك خصوصا نتيجة الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لدعم الشركات الجهوية للنقل البري والتي وجهت لتجديد الأسطول وتركيز مراكز صيانة جديدة بكل من باجة والقيروان.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدّخلات بعنوان دعم النقل بين مختلف الشركات:

بحساب المليون دينار

الشركة	نفقات الدعم
الشركات الجهوية للنقل	325,000
شركة نقل تونس	155,000
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	90,000
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	12,500
شركة الخطوط التونسية السريعة	10,000
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	7,500
المجموع	**600,000**

[86] الملحق عدد 5-25 لميزانية الدولة لسنة 2020 مهمة الشؤون الإجتماعية.

[87] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021.

رابعا: نفقات الاستثمار

حدد قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة في فصله الثامن محتوى القسم الرابع المتعلق بنفقات الاستثمار والذي يشمل نفقات المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية.

وبلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2020 في خصوص اعتمادات الدّفع لنفقات الاستثمار لميزانية الدّولة ما قيمته 3.791,442 م.د وارتفعت بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى 3.826,561 م.د مقابل 3.256,700 م.د في سنة 2019[88]. وتوزعت هذه التقديرات حسب المهمات والبرامج.

وبلغت الاعتمادات التكميلية المسندة لنفقات الاستثمار من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة ما قيمته 239,451 م.د وهو ما يمثل 23,65 % من جملة الاعتمادات الموزعة بعنوانها.

وباعتبار الترفيع في تقديرات اعتمادات هذه النفقات وتحويلها بين البرامج[89] وداخليا وإسناد الاعتمادات التكميلية[90]، بلغت الاعتمادات النهائية[91] المرصودة لنفقات الاستثمار ما قيمته 4.512,051 م.د. وتوزعت هيكلة تمويلها بين الموارد العامة للميزانية (3.154,947 م.د) وموارد القروض الخارجية الموظفة (874,636 م.د) وموارد الحسابات الخاصة (482,468 م.د).

وعلى صعيد الإنجاز تم صرف الاعتمادات النهائية في حدود 4.049,161 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 89,74 %. ولم تتجاوز حصَّة نفقات الاستثمار 9,94 % من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدولة في سنة 2020.

وأفرز تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية قدرها 462,890 م.د توزعت بين نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الدّولة (138,339 م.د) والموارد الخارجية الموظفة (151,870 م.د مقابل 178,122م.د في التصرف السابق) وموارد الحسابات الخاصة (172,682 م.د).

وعلى مستوى المهمات تعلقت هذه البقايا أساسا بوزارة الصحة (104,392 م.د) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (61,776 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (54,856 م.د).

ويبرز الجدول التالي تقديرات نفقات الاستثمار بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2020 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة وكذلك الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة حسب مختلف مصادر التمويل.

[88] وفقا للتقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020.

[89] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[90] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

[91] القرار المؤرخ في 4 ماي 2021 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2020.

بالمليون دينار

نفقات الاستثمار حسب مصدر التمويل	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التعديلي	مجموع التنقيحات*	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات الباقية
نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية	2.851,761	2.889,737	265,210	3.154,947	3.016,608	138,339
نفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	766,805	773,948	100,688	874,636	722,767	151,870
نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	133,676	123,676	137,904	261,580	222,198	39,382
نفقات الاستثمار المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	39,200	39,200	181,688	220,888	87,588	133,300
الجملة العامة	**3.791,442**	**3.826,561**	**685,490**	**4.512,051**	**4.049,161**	**462,890**

* جملة التنقيحات بمقتضى نقل اعتمادات من مهمة إلى أخرى وتحويل اعتمادات بين البرامج واعتمادات داخلية (داخل نفس البرنامج) وإسناد اعتمادات تكميلية متأتية من توزيع اعتمادات مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة والترفيعات المسجلة خلال السنة.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 توزيع التقديرات الأصلية (بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2020 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة) والتقديرات النهائية والإنجازات لنفقات الاستثمار لسنة 2020 حسب المهمات.

أ- نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية

ضبط قانون المالية لسنة 2020 حجم اعتمادات الدّفع لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 2.851,761 م.د. وارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوانها إلى ما قيمته 3.154,947 م.د.

وشهدت سنة 2020 نموا للاستثمارات المموّلة مباشرة من الموارد العامة للميزانية (3.016,608 م.د) بنسبة 11,17% مقارنة بسنة 2019 مقابل تراجع نسبته 4,37 % في التصرف السابق. وتراجعت حصتها ضمن جملة الاستثمارات لتبلغ 74,50 % في سنة 2020 مقابل 84,05 % في سنة 2019. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه الاستثمارات حسب المهمات خلال سنتي 2019 و2020:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	582,950	820,957	238,007	40,83
مهمة الدفاع الوطني	581,302	497,176	- 84,126	- 14,47
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	384,317	425,855	41,538	10,81
مهمة الصحّة	267,129	269,551	2,422	0,91
مهمة الدّاخلية	195,658	268,733	73,075	37,35
مهمة التربية	264,876	237,653	- 27,223	- 10,28
مهمة شؤون الشباب والرياضة	76,134	148,427	72,293	94,95
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	129,806	147,217	17,411	13,41
مهمة العدل	68,961	59,680	- 9,281	- 13,46
باقي المهمات	162,343	141,359	- 20,984	- 12,93
الجملة	**2.713,476**	**3.016,608**	**303,132**	**11,17**

يعود نمو الاستثمارات المموّلة من الموارد العامة للميزانية (+ 303,132 م.د) أساسا لارتفاع نفقات مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+ 238,007 م.د) ولتطور هذه النفقات لدى كل من مهمة الداخلية (+ 73,075م. د) ومهمة شؤون الشباب والرياضة (+ 72,293 م.د) في حين شهدت هذه النفقات تراجعا خاصة بمهمة الدفاع الوطني (- 84,126 م.د) ومهمة التربية (- 27,223م. د).

ونظرا لطبيعة مشمولات وأهداف مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، تواصل تصدّر هذه المهمة، لقائمة المهمات الأكثر إنجازا للاستثمارات الممولة على الموارد العامة للميزانية وذلك بحصة قدرها 27,21 % في سنة 2020 مقابل 21,48 % في سنة 2019. وتعلقت هذه النفقات أساسا بالبرنامج الأول للمهمة وهو برنامج البنية التحتية والطرقات (الفصل المتعلق بالطرقات والجسور 666,088 م.د) والبرنامج الثالث التهيئة الترابية والتعمير والإسكان (80,027 م.د).

وتمثلت أهم الإنجازات المحققة[92] لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وفقا للهدف الاستراتيجي الأول "تنمية وتطوير الطرقات المرقمة والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي"[93] في:

- تواصل أشغال الطريق السيارة قابس- مدنين على طول 84 كلم والطريق السيارة مدنين – رأس الجدير على طول 92 كلم بنسبة إنجاز على التوالي 82 % و99 % وتواصل أشغال تحرير حوزة الطريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة[94]، والإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال القسط السبيخة – جلمة
- تواصل الأشغال المتعلقة بطرقات السيارة بكل من وصلة الربط بين الطريق الوطنية 10 و الطريق X بطول 3 كلم وأشغال امتداد الطريق X.20 والطريق X 4 وإعلان طلب العروض لأشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4*2 مسالك ومحول بن دحة .
- الانتهاء بخصوص الطرقات المهيكلة بالمدن من أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان. وأشغال مضاعفة الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة والطريق الجهوية 133 بزغوان.
- تواصل إنجاز منعرج تالة بالقصرين وأشغال إنجاز 8 محوّلات على الطريق الحزامية بصفاقس (الحصة الثالثة والرابعة)
- تواصل أشغال للمدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس (الجزء الأول والثاني) ومضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وبين قربة ومنزل تميم الجزء الثاني.
- تواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.
- تطوير الشبكة الجهوية للطرقات وتواصل أشغال سد الثغرات على امتداد 200 كلم من الطرقات المرقمة (الأقساط 2 و6 و7 و8) وسد الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين وكذلك إتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

وعلى غرار السنوات السابقة تواصل استثمار مهمة الدفاع الوطني أساسا في التجهيزات العسكرية التي ارتفعت نفقاتها إلى 435,307 م.د (مقابل 512,817 م.د في سنة 2019) وفي الهيكل الأساسي العسكري (49,449 م.د في سنة 2020 مقابل 56,303 م.د في سنة 2019).

وتولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الاستثمار خاصة في كل من البرنامج الثالث المياه والذي يهدف إلى دعم التصرف في الطلب على المياه وتلبية الحاجيات للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وتدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية وذلك عبر الاستثمار في المناطق السقوية (146,878 م.د مقابل 97,339 م.د في 2019) والماء الصالح للشراب (50,394 م.د) وفي البرنامج الرابع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (120,558 م.د) والبرنامج الثاني الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بمبلغ 38,395 م.د.

[92] التقرير السنوي للقدرة على الأداء للمهمة لسنة 2020.

[93] يهدف هذا البرنامج أيضا إلى تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية إلى شبكة الطرقات المرقمة والمحافظة على جودة شبكة الطرقات.

[94] التي تهم ولايات بن عروس (معتمديتي المحمدية ومرناق) وزغوان (معتمديات بئر مشارقة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معتمديات السبيخة والقيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون) وسيدي بوزيد (معتمدية جلمة). طول هذا المشروع 181 كم.

واستقرت نفقات الاستثمار المنجزة من قبل مهمة الصحة في سنة 2020 في حدود 269,551 م.د مقابل 267,129 م.د في سنة 2019، وخصت هذه النفقات أساسا البرنامج التاسع القيادة والمساندة والذي يهدف إلى الرفع من مردودية التجهيزات الطبية وتطوير النظام المعلوماتي الصحي وذلك بمبلغ قدره 118,745 م.د (منه 92,224 م.د تخص فصل العمليات المختلفة) يليه البرنامج الأول الرعاية الصحية الأساسية بما قيمته 69,827 م.د. وأما على مستوى الفصول فتعلقت النفقات المنجزة في سنة 2020 أساسا بالطب الوقائي (65,032 م.د) وببناء وتوسيع وتهيئة الهياكل الصحية الجهوية والمحلية والأساسية والجامعية (51,894 م.د) وبتجهيز الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات (58,894 م.د).

كما تواصل استثمار مهمة الداخلية في التجهيزات الأمنية بقيمة 135,248م.د، مقابل 131,867 م.د في التصرف السابق، موزعة بين البرنامج الأول الأمن الوطني (79,451 م.د) والبرنامج الثاني للمهمة الحرس الوطني (53,358 م.د). كما استثمرت مهمة الدّاخلية في الهيكل الأساسي للأمن الداخلي(50,760م.د).

وتدعمت نفقات مهمة شؤون الشباب والرياضة في سنة 2020 بزيادة بقيمة 72,293 م.د مقابل نمو قدره 4,423 م.د. في 2019. وتوزعت أساسا بين البرنامج الثاني الرياضة (100,104 م.د) ثم البرنامج الأول الشباب (25,130 م.د) والبرنامج الثالث التربية البدنية والتكوين والبحث (19,521 م.د). وخصت نفقات استثمار المهمة خاصة فصول بناء وتهيئة الهياكل الرياضية (99,122 م.د) وبناء وتهيئة مراكز الشباب (18,899 م.د) والتكوين (10,461 م.د). وتعلقت الإنجازات[95] أساسا بإحداث وتهيئة 12 دار شباب وإحداث 3 مؤسسات شبابية ذات مراكز إقامة بولايات قابس ومنوبة والمهدية وإحداث 07 ملاعب رياضية معشبة بمؤسسات الشباب .

كما تم إنجاز مشاريع ضمن برامج التعشيب وإعادة تعشيب الملاعب لما يوافق 12 ملعب رياضي وتهيئة ملاعب رياضية بقيمة 22,042 م.د وتهيئة 6 قاعات رياضية (12,526 م.د) وكذلك تهيئة كل من مسبح وملعب سوسة والحي الوطني الرياضي.

ب- الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة

ارتفعت الاعتمادات النهائية لسنة 2020 بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجيّة الموظّفة إلى ما قدره 874,636 م.د مقابل 556,507 م.د في التصرف السابق أي بنسبة تحسن تبلغ 57,17 % غير أن نسبة استهلاك هذه الاعتمادات شهدت تراجعا من 92,56 % إلى 82,64 % في سنة 2020. فقد بلغت الاستثمارات المنجزة ما جملته 722,767 م.د، ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق موارد القروض الخارجية الموظّفة حسب المهمات خلال سنة 2020:

[95] التقرير السنوي للقدرة على الأداء للمهمة لسنة 2020.

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	381,427	468,227	86,800	22,76
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	61,135	147,878	86,743	141,89
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	22,395	73,279	50,884	227,21
مهمة التربية	48,931	32,828	- 16,103	- 32,91
باقي المهمات	1,212	0,555	- 0,657	- 54,21
الجملة	**515,100**	**722,767**	**207,667**	**40,32**

ويعزى ارتفاع الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة خلال سنة 2020 (+ 207,667 م.د) أساسا إلى نمو نفقات كل من مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+ 86,800 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+ 86,743 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 50,884 م.د) حدّ منه تراجع نفقات مهمة التربية (- 16,103 م.د).

واستأثرت مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الممولة بقروض خارجية موظفة (468,227 م.د) وشملت أساسا البرنامج الأول البنية التحتية للطرقات وتحديدا بالفصل المتعلق بالطرقات والجسور (397,706 م.د) والبرنامج الثالث التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بالفصل المتعلق بالإسكان (54,005 م.د) والبرنامج الثاني للمهمة حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت بفصل حماية المدن من الفيضانات (16,515 م.د).

وفي ما يخص الاستثمارات المنجزة من قبل مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 147,878 م.د، فقد شملت أساسا الاستثمارات في البرنامج الثالث المياه والفصل المتعلق بالسدود والهياكل المائية (130,420 م.د) والبرنامج التاسع في المشاريع الفلاحية المندمجة (13,109م. د) وفي البرنامج الرابع في فصل الغابات المناطق السقوية (4,117 م.د).

كما توزعت نفقات الاستثمار لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي أساسا بين البرنامج الأول التعليم العالي (35,043 م.د) حيث تم صرف ما قدره 7,900 م.د بهدف دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي ومبلغ قيمته 24.382 م.د لضمان جودة التكوين بمؤسسات التعليم العالي وإرساء مبدأ الإشهاد والاعتماد، والبرنامج التاسع القيادة والمساندة (33,610 م.د) عبر الفصل مصاريف مختلفة (لتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي).

ت- الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة

تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية تم إبراز حجم الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة لسنة 2020 والذي حدد بما قيمته 482,468 م.د (261,580 م.د على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و220,888 م.د على موارد حسابات أموال المشاركة).

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة وإنجازها في سنة 2020:

م.د

المهمات	الاستثمارات		الفارق	
	التقديرات النهائية	الإنجازات	القيمة	النسبة %
مهمة البيئة	96,500	83,601	- 12,899	- 13,37
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	96,385	80,995	- 15,390	- 15,97
مهمة الصحة	139,412	61,069	- 78,343	- 56,20
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	52,701	49,082	- 3,619	- 6,87
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	13,500	12,363	- 1,137	- 8,42
مهمة رئاسة الجمهورية	10,625	10,455	- 0,170	- 1,60
مهمة الدفاع الوطني	28,798	5,190	- 23,608	- 81,98
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	6,114	4,002	- 2,112	- 34,54
مهمة الداخلية	26,734	3,029	- 23,705	- 88,67
باقي المهمات	11,699	0,000	- 11,699	- 100,00
الجملة	**482,468**	**309,786**	**- 172,682**	**- 35,79**

وارتفعت الاستثمارات المنجزة عبر هذه التمويلات إلى 309,786 م.د أي بنسبة استهلاك بحوالي 64,21 %. وتوزعت بين نفقات محمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (222,198 م.د) وأخرى محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة (87,588 م.د). وتم إنجاز هذه النفقات أساسا من قبل مهمات البيئة (83,601 م.د) والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (80,995 م.د) والصحة (61,069 م.د) وتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (49,082 م.د).

وتعلقت نفقات الاستثمار بخصوص مهمة البيئة (83,601 م.د) بالبرنامج الأول البيئة والتنمية المستدامة[96] وتم إنجازها عبر صندوق مقاومة التلوث (68,500 م.د) وذلك خاصة بعنوان استغلال المصبات المراقبة وإدارة وتسيير المنظومات الخاصة بالتصرف في النفايات وصندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط (15,101 م.د) خاصة في مجالات الجمالية الحضارية عبر إحداث وتهيئة وتجميل مداخل المدن وتجميل وصيانة المسالك الرئيسية واقتناء تجهيزات حضرية وتقديم الدعم المالي للجماعات المحلية وإعادة تأهيل المنتزهات وإزالة المصبات العشوائية.

وفي ما يخص نفقات الاستثمار لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المحمولة على موارد الحسابات الخاصة فقد شملت نفقات البرنامج الثالث للمهمة وهو التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتحديدا بند الإسكان بمبلغ 76,231 م.د ونفقات البرنامج الثاني أي حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم

[96] يهدف البرنامج إلى النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي والمحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها تعزيز وترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي والترابي

في المنشآت وذلك بعنوان الفصل حماية المدن من الفيضانات بمبلغ 1,860 م.د ونفقات برنامج الأول أي البنية التحتية للطرقات عبر الفصل الطرقات والجسور بمبلغ 2,904 م.د.

وتولّت مهمّة الصحة صرف نفقات استثمار محمولة على موارد الحسابات الخاصّة بمبلغ جملي قدره 61,069 م.د تعلّقت أساسا بنفقات محمولة على حساب أموال المشاركة عدد 6 المسمى حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية والمحدث بقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 2020 والذي تمّ تنقيحه بتاريخ 22 جويلية 2020 بمبلغ 60,975 م.د. وتمثّلت هذه النفقات أساسا في اقتناءات لمستلزمات طبيّة لدعم المؤسسات الصّحية بالتجهيزات الضرورية (كواشف ووسائل الحماية الذّاتيّة) وفي التكفّل بمصاريف إيواء الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي الإجباري باعتبار الحالة الوبائية في سنة 2020.

وارتفعت الاستثمارات المنجزة لمهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي إلى 49,082 م.د تم إنجازها ضمن نفقات البرنامج الأول التنمية الرقمية وتحديدا على اعتمادات الفصل دراسات وتدخلات لتنمية قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

خامسا: نفقات العمليّات الماليّة

وفقا للفصل التاسع من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 10 أفريل 2019 والمتعلّق بضبط تبويب ميزانيّة الدّولة، يحتوي القسم الخامس "نفقات العمليّات الماليّة" على الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسّسات العموميّة غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة بعنوان المساهمات والقروض.

وبلغت الاعتمادات النّهائيّة بخصوص نفقات العمليات الماليّة لسنة 2020 ما قيمته 215,600 م.د وتمّ صرفها في حدود 187,809 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 87,11 %.

واستأثرت مهمّة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري بالجزء الأوفر من هذه النّفقات بمبلغ 84 م.د وبنسبة 44,73 % تمّ صرفها على برنامج المياه.

كما تمّ صرف مبلغ 81,600 م.د من قبل مهمّة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وذلك أساسا بعنوان برنامج البنية التحتيّة للطّرقات (80 م.د). وتعلّق باقي المبلغ في حدود 22,209 م.د بمهمّة التنمية الاستثمار والتّعاون الدّولي.

سادسا: نفقات التّمويل

ضبطت الاعتمادات المرصودة بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 بعنوان نفقات التمويل بما جملته 3.762 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصبح 4.134 م.د. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قدره 3.740,958 م. د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات المرصودة بنسبة 90,49 % مقابل 99,37 % في التصرف السابق.

وسجلت نفقات التّمويل اعتمادات متبقّية قدرها 393,042 م.د مقابل 20,375 م.د في سنة 2019. ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات التّمويل بين سنتي 2019 و2020:

م.د

القسم	الاعتمادات النّهائيّة في سنة 2020	الاعتمادات المأمور بصرفها		الفارق 2020/2019	
		2019	2020	القيمة	النسبة %
جملة نفقات التمويل	**4 134,000**	**3 232,625**	**3 740,958**	**508,333**	**15,73**
فوائد الدين الداخلي	-	1 626,991	2 174,783	547,792	33,67
فوائد الدّين الخارجي	-	1 605,634	1 566,175	39,459 -	2,46 -

وتواصل تراجع نسق نمو الدفوعات بعنوان فوائد الدّين العمومي خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ليبلغ ما نسبته 15,73 % مقابل 17,34% في التصرف السابق و22,37 % في سنة 2018.

ويعزى ارتفاع نفقات التمويل إلى نموّ نفقات فوائد الدّين الدّاخلي بنسبة 33,67 % حدّ منه تدني التسديدات بعنوان فوائد الدّين الخارجي بما نسبته 2,46% خاصة نتيجة تراجع نسبة الفائدة المتغيرة بالأسواق العالمية بالإضافة إلى تراجع نسق السحوبات على القروض الخارجية المقدرة لسنة 2020.

ورغم تراجع النسق تواصل نموّ حجم فوائد الدين خلال الفترة من 2016 إلى 2020 وذلك كما يبرزه الرسم البياني التّالي:

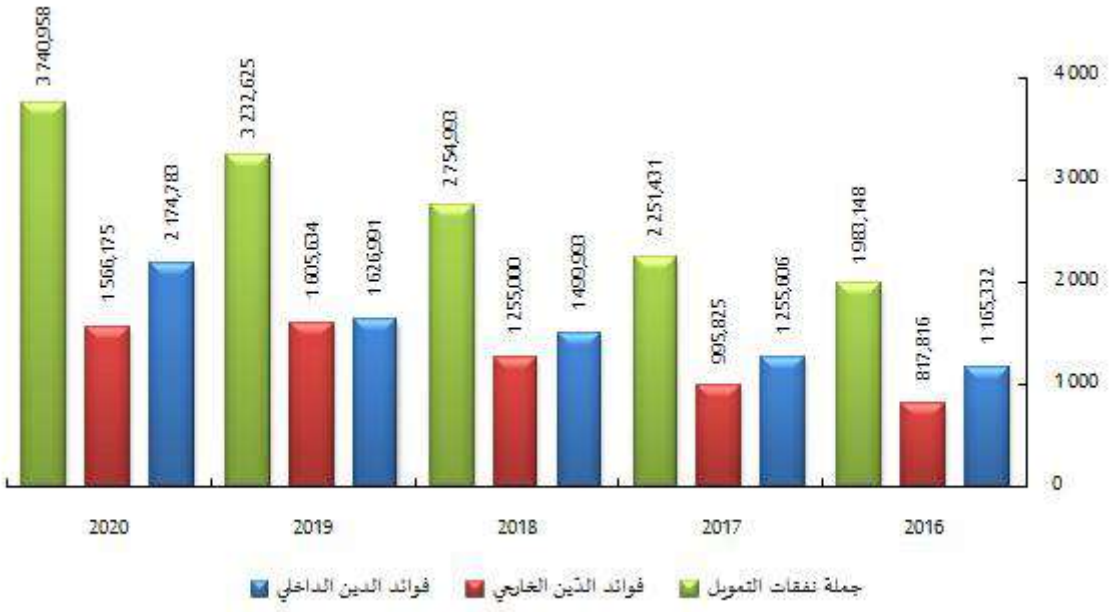

وفي خصوص هيكلة هذه النفقات، تدعّمت في سنة 2020حصّة فوائد الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات هذا القسم لتبلغ 58,13 %مقابل 50,33% في التصرّف السّابق وذلك على حساب حصّة فوائد الدين الخارجي التي بلغت 41,87 %مقابل 49,67 % في التصرف السابق.

وتتوزّع النّفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2019 و2020 على النّحو التّالي:

بالدينار

البيان	2019		2020		التغيرات 2020/2019	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	**1 626 990 521**	**50,33**	**2 174 782 773**	**58,13**	**547 792 252**	**33,67**
- فوائد دين الدّولة للسنة	1 607 177 212	49,72	2 160 767 803	57,76	**553 590 591**	**34,44**
- رقاع الخزينة	992 159 950	30,69	1 463 195 158	39,11	471 035 208	47,48
- الإيداعات بالخزينة العامّة	541 627 391	16,76	620 932 285	16,60	79 304 894	14,64
- القرض الوطني 2014	36 192 947	1,12	25 113 639	0,67	- 11 079 308	30,61-
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	18 687 251	0,58	36 860 647	0,99	18 173 396	97,25
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	18 509 673	0,57	14 666 074	0,39	- 3 843 599	20,77-
- فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**2 290 522**	**0,07**	**1 814 177**	**0,05**	**- 476 345**	**20,80-**
- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة	17 522 787	0,54	12 200 793	0,33	5 321 994-	30,37-
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	**1 605 634 343**	**49,67**	**1 566 174 960**	**41,87**	**- 39 459 383**	**2,46-**
- فوائد الدين الخارجي للسنة	1 580 152 875	48,88	1 567 419 737	41,90	**- 12 733 138**	**0,81-**
- تسوية تسبقة الخزينة تعود إلى السنة السابقة	27 868 987	0,86	-	-	27 868 987-	-
مبالغ مسترجعة سنة 2020	2 387 519	0,07	1 244 777	0,03	1 142 742-	47,86-
المجموع (أ + ب)	**3 232 624 864**	**100,00**	**3 740 957 733**	**100,00**	**508 332 869**	**15,73**

يبرز من الجدول أعلاه أنّ فوائد الدّين الدّاخلي في سنة 2020 تتمثّل أساسا في الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بنسبة 67,28 % والفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة بنسبة 28,55 % علما بأنّ حصّتهما من جملة فوائد الدّين العمومي قد بلغت على التّوالي 39,11 % و16,60 %.

وارتفعت الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بنسبة 47,48 % مقابل 4,59 % في التّصرّف السّابق. ويعود ذلك خاصّة إلى ارتفاع فوائد رقاع الخزينة ذات 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير لتبلغ على التّوالي 158,536 م.د و1.204,815 م.د في سنة 2020. أمّا الفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة فقد ارتفعت بنسبة 14,64 % مقابل 16,89 % في التّصرّف السّابق.

وشملت هذه الدّفوعات أساسا فوائد الصنّدوق الوطني للادّخار التونسي التي تطوّرت بنسبة 11,77 % لتصل إلى 361,175 م.د في سنة 2020 إلى جانب مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التّونسي والحسابات الجارية البريديّة التي بلغت ما قيمته 124,911 م.د مقابل 113,615 م.د في التّصرّف السّابق.

كما شهدت الفوائد بعنوان الدّين الدّاخلي بالعملة الصّعبة تطوّرا بنسبة 97,25 % لتبلغ 36,861 م.د مقابل انخفاض بنسبة 25,49 % في التّصرّف السّابق.

ويعزى تراجع فوائد الدّين العمومي الخارجي بنسبة 2,46 % مقابل تطوّر بنسبة 27,94 % في التّصرّف السّابق أساسا إلى انخفاض حجم الفوائد المدفوعة بعنوان قروض مجمع البنك الدّولي (-24,357 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (-19,483 م.د) وصندوق النّقد الدّولي (-10,582 م.د).

ويشار إلى تواصل تطوّر حصّة فوائد قروض السّوق الماليّة العالميّة مقارنة بنفقات فوائد الدين الخارجي لتبلغ ما نسبته 57,83 % في سنة 2020 مقابل 54,01 % في سنة 2019 و51,22 % في سنة 2018 بالرّغم من ارتفاع نسب الفائدة المتعلّقة بها مقارنة بمصادر الاقتراض الثنائي أو متعدّد الأطراف. ويفسر ذلك أساسا بتنامي اللجوء إلى السوق المالية العالمية لتعبئة موارد الاقتراض بالنظر إلى صعوبة تعبئة هذه الموارد في أطر التعاون الدولي الأخرى من جهة وارتفاع كلفة هذا الصنف من القروض خاصة بالنظر إلى تراجع الترقيم السيادي للبلاد التونسية من جهة أخرى وذلك فضلا عن صيغة تسديد قروض السوق المالية العالمية التي تتم دفعة واحدة.

وفي المقابل تواصل انخفاض حصّة فوائد قروض كلّ من البنك الإفريقي للتنمية لتصل إلى 8,06 % مقابل 9,10 % في سنة 2019 و10,86 % في سنة 2018 ومجمع البنك الدّولي لتصل إلى 8,36 % مقابل 9,69 % في التصرّف السّابق و10,06 % في سنة 2018.

ويبرز الرّسم التّالي هيكلة فوائد الدّين الخارجي في سنة 2020 حسب الجهات المقرضة:

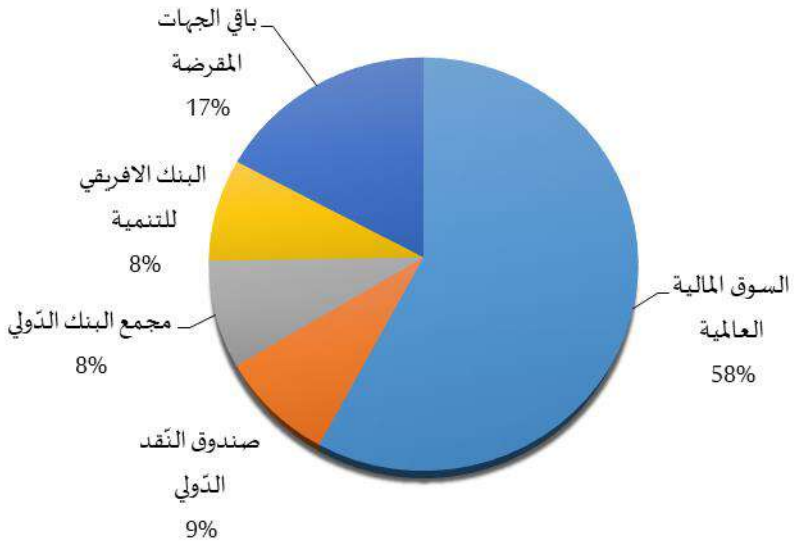

المحور الثاني تكاليف الخزينة

وفقا للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 تتكون تكاليف الخزينة من جملة التكاليف الناتجة عن إدارة الدين العمومي والصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبقاتها.

وتم بموجب قانون المالية لسنة 2020 رصد إعتمادات بعنوان تكاليف الخزينة بما قيمته 8.036 م. د ثم تم التخفيض فيها إلى 7.999 م. د بمقتضى قانون المالية التعديلي أي بما قدره 37 م.د. ويبرز الجدول التّالي نفقات الخزينة لسنة 2020 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بحساب م.د

البيانات	2020				فارق الاعتمادات المأمور بصرفها مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائية
نفقات تسديد أصل الدين	7 916,000	- 462,000	7 454,000	7 394,885	- 521,115	- 59,115
قروض وتسبقات الخزينة	120,000	425,000	545,000	912,493	792,493	367,493
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-	298 094,111	298 094,111	298 094,111
جملة نفقات الخزينة	**8 036,000**	**- 37,000**	**7 999,000**	**306 401,489**	**298 365,489**	**298 402,489**

نجم تجاوز الإنجازات للنفقات في مستوى تكاليف الخزينة أساسا عن عدم وضع تقديرات بعنوان نفقات الخزينة الأخرى واقتصار هذه التقديرات على بند قروض الخزينة.

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي

بلغ حجم الاعتمادات المرصودة ضمن قانون الماليّة لسنة 2020 بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين ما قيمته 7.916م.د. وتمّ التخفيض فيها إلى 7.454 م.د بمقتضى قانون الماليّة التعديلي أي بنسبة 5,84 % وتمّ توزيعها واستهلاكها في حدود 99,21 %.

ويبرز الجدول التّالي التقديرات النّهائيّة والنفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2020 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة.

بحساب م.د

البنود	التقديرات النّهائيّة في سنة 2020	النفقات		الفارق بين التقديرات والنفقات	الفارق 2020/2019	
		2019	2020		القيمة	النسبة %
نفقات تسديد أصل الدين الداخلي	3 121,000	1 241,401	3 107,898	- 13,102	1 866,497	150,35
نفقات تسديد أصل الدين الخارجي	4 333,000	5 378,900	4 286,987	- 46,013	- 1 091,913	- 20,30
نفقات تسديد أصل الدين	**7 454,000**	**6 620,301**	**7 394,885**	**- 59,115**	**774,584**	**11,70**

مقارنة بالتّصرّف السابق، شهدت الاعتمادات الموزّعة بعنوان تسديد أصل الدين في سنة 2020 تطوّرا بمبلغ 774,584 م.د وبنسبة 11,70 % وذلك بوتيرة أقل من سنة 2019 التي شهدت تطوّرا بمبلغ 1.534,301 م.د وبنسبة 30,17 %.

وتطوّرت النّفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي بقيمة 1.866,497 م.د وبنسبة 150,35 % مقابل تراجع بقيمة 649,599 م.د وبنسبة 34,35 % في التّصرّف السّابق. ويعود هذا الارتفاع إلى تسديد كلّ من خطي رقاع الخزينة القابلة للتنظير فيفري 2020 بمبلغ 725,600 م.د وأكتوبر 2020 بمبلغ 901,100 م.د

وقسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166,600 م.د إضافة إلى 850,200 م.د بعنوان أقساط القروض البنكيّة بالعملة وسداد رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 436,200 م.د[97].

وفي المقابل تراجعت نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.091,913 م.د وبنسبة 20,30 % ممّا ساهم في تراجع حصّتها لتبلغ 57,97 % في سنة 2020 مقابل 81,25 % في سنة 2019 و62,82 % في سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات تسديد أصل الدّين العمومي قد عرفت نسقا تصاعديّا بداية من سنة 2016 يعود أساسا إلى ارتفاع أصل الدّين الخارجي خاصّة خلال السّنوات من 2017 إلى 2019 نتيجة تتالي تسديدات قروض الأسواق الماليّة العالميّة وأقساط قرض صندوق النّقد الدّولي[98].

وتوزّعت نفقات تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2019 و2020 كما يلي:

بحساب الألف دينار

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2018/2019	
	2019	الحصة%	2020	الحصة %	القيمة	النسبة%
تسديد أصل الدّين الداخلي	**1 241 401,161**	**18,75**	**3 107 898,236**	**42,03**	**1 866 497,075**	**150,35**
أصل الدين الداخلي للدّولة	**1 234 778,702**	**18,65**	**3 102 361,945**	**41,95**	**1 867 583,243**	**151,25**
تسوية تسبقة الخزينة سنة 2018 (رقاع الخزينة 2018)	78 238,503	1,18	-	-	78 238,503-	-
رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع	26 600,000	0,40	436 200,000	5,90	409 600,000	1539,85
رقاع الخزينة القابلة لتنظير	648 400,000	9,79	1 626 630,334	22,00	978 230,334	150,87
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	21 974,276	0,33	20 771,721	0,28	1 202,555-	5,47-
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	277 027,636	4,18	850 176,135	11,50	573 148,499	206,89
الدين الداخلي بالدينار BTQ	2 318,894	0,04	1 988,938	0,03	329,956-	14,23-
القرض الوطني لسنة 2014	180 219,393	2,72	166 594,818	2,25	13 624,576-	7,56-
أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	**6 622,459**	**0,10**	**5 536,291**	**0,07**	**1 086,168-**	**16,40-**
تسوية تسبقة الخزينة سنة 2018 (قرض تسبقة الدعم المؤسساتي 2018 لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة)	33,177	-	-	-	33,177-	-
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	1 013,454	0,02	317,177	-	696,277-	68,70-
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	424,309	0,01	67,595	-	356,714-	84,07-
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	5 151,519	0,08	5 151,519	0,07	-	-
تسديد أصل الدّين الخارجي	**5 378 900,000**	**81,25**	**4 286 987,213**	**57,97**	**1 091 912,787-**	**20,30-**

[97] تقرير حول الدين العمومي الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022 ص27.

[98] تقرير حول الدين العمومي الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022 ص27.

تسديد الدين الخارجي للسّنة	5 174 565,652	78,16	4 286 987,213	57,97	887 578,439-	17,15-
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السّنة السابقة	204 334,348	3,09	-	-	204 334,348-	-
المجموع العام	**6 620 301,161**	**100,00**	**7 394 885,449**	**100,00**	**774 584,288**	**11,70**

1-1 أصل الدين العمومي الدّاخلي

ارتفع حجم النفقات بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 1.866,497م.د وبنسبة 150,35 % في سنة 2020 مقابل تراجع بمبلغ 649,599 م.د وبنسبة 34,35 % في التّصرّف السّابق.

وتعلق النمو أساسا بالتسديدات بعنوان أصل الدين الداخلي للدولة (+1.867,583 م.د وبنسبة 151,25 %) حد منه تقلص النفقات بعنوان تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة (- 1.086,168 م.د وبنسبة -16,40 %).

ويفسّر ارتفاع التسديدات بعنوان أصل الدين الداخلي للدولة بتطوّر نفقات تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير (1.626,630 م.د) بمبلغ 978,230 م. د وبنسبة 150,87 % مقارنة بالسنة الفارطة مّما يجعلها تحظى بالنّصيب الأوفر من نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي للدّولة (52,34 %). كما يفسر بارتفاع نفقات كل من تسديد أصل الدّين الدّاخلي بالعملة الصعبة بمبلغ 573,148 م.د (206,89 %) ورقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بما جملته 409,600 م.د.

وانخفضت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بعنوان القرض الوطني لسنة 2014 بما قيمته 13,625 م.د ونسبته 7,56 % لتبلغ 166,595 م.د في سنة 2020. ومثلت هذه النفقات ما نسبته 5,36% من جملة نفقات تسديد أصل الدين الداخلي للسنة في سنة 2020 مقابل 22,50 % في التّصرّف السّابق.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطوّر نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي بين سنتي 2019 و2020:

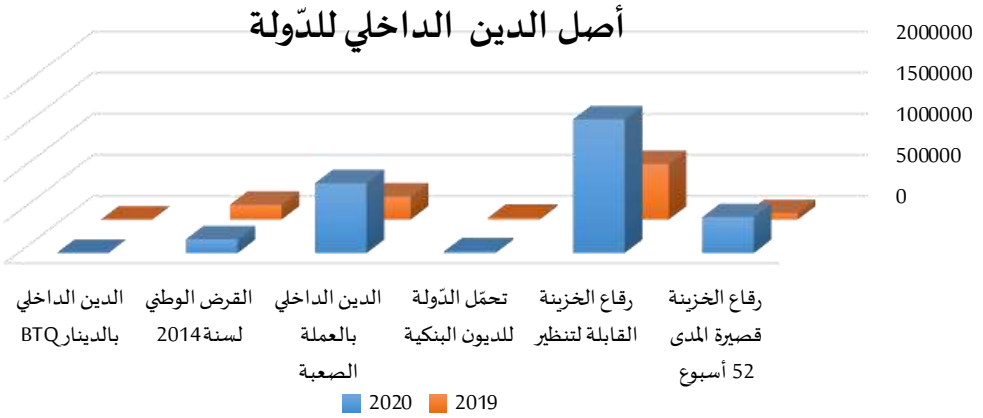

وتجدر الإشارة إلى أن ضمان الدولة يمنح للمؤسسات العمومية لتمكينها من الحصول على شروط أفضل للاقتراض لدى المتعاملين معها. ويتم ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة في قانون المالية

من كل سنة، وقدّر هذا المبلغ بما قيمته .3.000 م د خلال سنوات 2016 و2017 و2018 وبما قيمته 4.790 م. د بالنسبة لسنة 2019.

وبالنظر إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عديد المؤسسات وللطلبات المتزايدة للحصول على ضمان الدولة، تم ضمن قانون المالية لسنة 2020 الترفيع في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة في مناسبة أولى إلى حدود 5.000 م.د وفي مناسبة ثانية ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2020 إلى حدود 7.000 م.د وذلك خاصة تبعا للظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا.

ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة من سنة 2016 إلى سنة 2020[99]:

م.د

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ المرخص بقانون المالية	**3.000,000**	**3.000,000**	**3.000,000**	**4.790,000**	**7.000,000**
منح ضمان الدولة	**2.362,200**	**2.659,200**	**2.592,700**	**4.589,000**	**4.603,400**
قروض خارجية	877,300	1.818,200	734,900	2.198,700	1.730,600
قروض داخلي	1.484,900	841,000	1.857,800	2.390,300	2.872,800

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ منح ضمان الدولة في ارتفاع متواصل منذ سنة 2016 وذلك خاصة نظرا لتزايد طلبات البنوك العمومية لضمان الدّولة في إطار تجسيم توصيات مجامع التدقيق المكلّفة بالتدقيق الشامل لحسابات هذه البنوك خاصّة المتعلّقة بالتّعهّدات الماليّة لبعض المنشآت والمؤسّسات العموميّة تجاه البنوك المعنية والني تواجه صعوبات ماليّة[38].

وبلغ حجم الضّمان الممنوح لفائدة البنوك العموميّة 1.810,800م.د في سنة 2020 مقابل 1.357,700 م. د في سنة 2019. وانتفع البنك الوطني الفلاحي بما قيمته 1.570,800 م. د وبنك الإسكان بما قيمته 166,800 م.د والشركة التونسية للبنك بمبلغ 73,200 م.د[100]. كما تمّ منح ضمان الدّولة لفائدة البنك المركزي[101] بعنوان تعهّدات البنك الفرنسي التونسي في حدود 291,700 م.د في سنة 2020 مقابل 258م.د في التصرّف السّابق[102].

أما بالنسبة للنفقات بعنوان تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة فقد شهدت تراجعا لتصل إلى 5,536 م. د مقابل 6,622 م.د في سنة 2019 و5,700 م. د في سنة 2018. وتتمثل في تسديد أصل قروض كل من الديوان الوطني للزيت (5,152 م.د) وتسديد مبالغ تخص ضمان الدّولة في إطار الفصل 24 من قانون الماليّة لسنة 1999 (0,317 م.د).

[99] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص 56.

[100] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص 57.

[101] تجسيما لأحكام الفصل 19 (الفقرة 2) من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلّق بضبط النّظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

[102] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص 57.

2.1 أصل الدين العمومي الخارجي

خلافا للسّنة الفارطة، تراجعت نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بما نسبته 20,30 % لتبلغ 4.286,987 م.د مقابل تطوّر بنسبة 68,35 % في التّصرّف السّابق وتراجع بنسبة 12,78 % في سنة 2018.

وتتمثل أهم التسديدات بعنوان أصل الدين الخارجي لسنة 2020 في أقساط من قرض السوق المالية العالمية بمبلغ جملي2.009,200 م.د مقابل 2.142,358 م.د في السنة الفارطة وقرض صندوق النقد الدولي بما قيمته 495,197 م.د والقروض المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف بمبلغ 1.053,907 م.د والقروض المبرمة في إطار التعاون الثنائي ب 716,581 م.د.

وشملت الدّفوعات تسديد أصل القروض المبرمة مع البنك الافريقي للتنمية (505,185 م.د) وصندوق النّقد العربي (152,980 م.د) ومع البنك الأوروبي للاستثمار (140,577 م.د) ومجمع البنك الدّولي (134,170 م.د).

وتطوّرت الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد أصل القروض المبرمة في إطار التّعاون الثّنائي بقيمة 21,930 م.د وبنسبة 3,16 % مقابل تراجع بقيمة 101,976 م.د وبنسبة 12,80% في التّصرّف السّابق. وشمل هذا التسديد أساسا قروضا تأتّت من فرنسا (288,118 م.د) واليابان (149,905 م.د) والمملكة العربيّة السعوديّة (64,438 م.د) وألمانيا (63,347 م.د) والجزائر (39,671 م.د).

ومن حيث الهيكلة توزعت تسديدات أصل الدين الخارجي لسنة 2020 إلى أربعة أصناف أهمها قروض دعم الميزانية وبلغت حصتها 72,49 % وقيمتها 3.107,706 م.د تليها القروض الموظفة بما قدره 860,231م.د في حين توزع الباقي بين القروض الخارجية المعاد إقراضها والقروض الخارجية المعاد رسكلتها كما يوضح الرسم البياني الموالي:

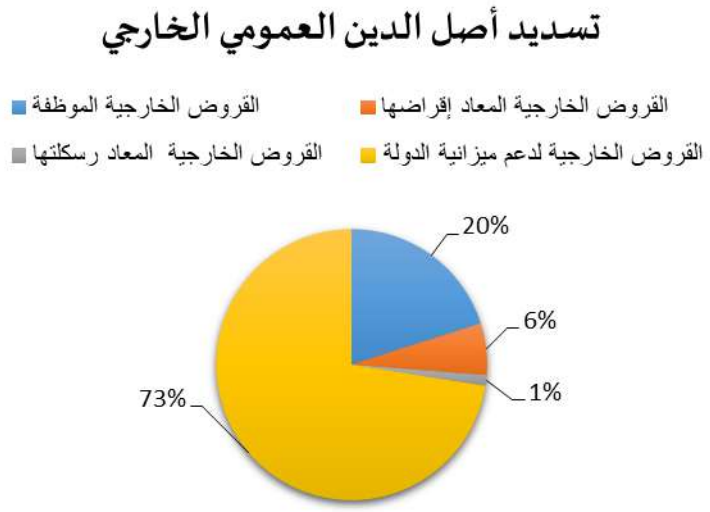

وتجدر الإشارة إلى أن النّفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدين الخارجي المتأتّي من السوق المالية الدولية قد حازت على الحصة الأكبر بنسبة 64,65 % تليها قروض صندوق النقد الدولي بنسبة 15,93 % كما يبرزه الرسم البياني المصاحب:

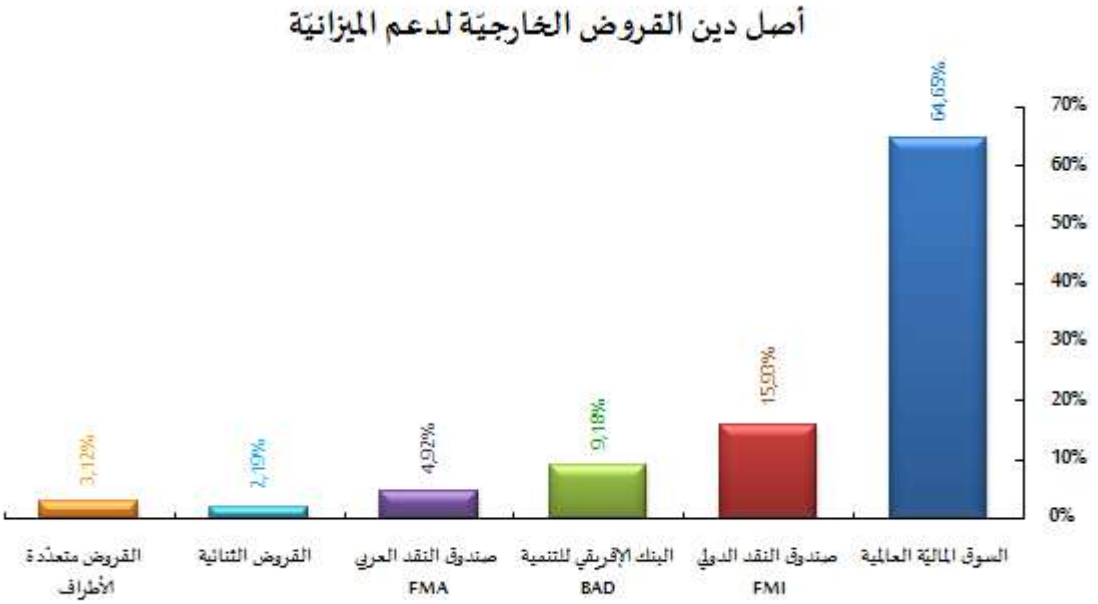

وعلى صعيد آخر، بلغت خدمة الدّين العمومي ما جملته 11.135,843 م.د مسجّلة ارتفاعا نسبته 13,02 % مقابل 25,66 % في سنة 2019 و10,65 % في سنة 2018 و33,60 % في سنة 2017. ويعزى هذا التّطوّر إلى ارتفاع خدمة الدّين الدّاخلي بنسبة 84,17 % حدّ منه تراجع في خدمة الدّين الخارجي بما نسبته16,20 %

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر خدمة الدّين العمومي والدّين الدّاخلي والخارجي خلال السّنوات من 2016 إلى 2020:

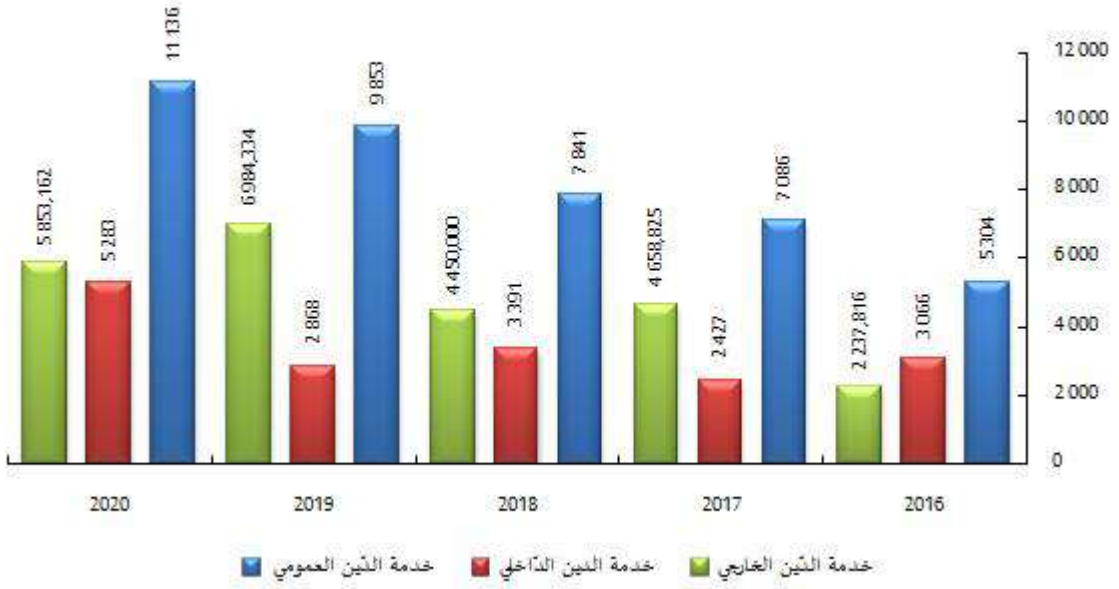

وتراجعت في سنة 2020حصّة الدّين الخارجي للدّولة لتمثل 52,56 % من جملة خدمة الدّين العمومي مقابل 70,89 % في سنة 2019 و56,75 % في سنة 2018.

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2020 مقارنة بالسّنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بالحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة:

بحساب الدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2019/12/31	الوضعيّة إلى 2020/12/31	التغيّرات 2019/2020	
			القيمة	النّسبة(%)
الدّين الباقي للتسديد	**82 555 250 318**	**93 044 616 244**	**10 489 365 926**	**12,71**
الدّين الدّاخلي	23 949 298 719	31 753 815 578	7 804 516 859	32,59
الدّين الخارجي	58 482 600 299	61 175 457 141	2 692 856 842	4,60
قروض المزودين	123 351 300	115 343 525	- 8 007 775	-6,49
خدمة الدّين (1)	**9 852 726 025**	**11 135 843 182**	**1 283 117 157**	**13,02**
الدّين الدّاخلي	2 868 391 682	5 282 681 009	2 414 289 327	84,17
الدّين الخارجي (2)	6 984 334 343	5 853 162 173	- 1 131 172 170	-16,20

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

(2) باعتبار قروض المزوّدين.

أمّا في خصوص الالتزامات، فقد ارتفع الحجم الجملي للقروض الخارجيّة المبرمة من قبل الدّولة في سنة 2020 ما جملته 111.094,271 م.د[103] مسجّلة نموّا بنسبة 7,58 % مقابل تراجع بنسبة 4,93 % في التّصرّف السّابق. وارتفعت السّحوبات المنجزة من هذه القروض إلى ما جملته 85.270,976 م.د ونسبته 76,76 %.

وفي ما يتعلق برصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد، فقد تواصل تطوّره ليصل إلى 93.044,616 م.د مقابل 82.555,250 م.د في سنة 2019 أي بنموّ نسبته 12,71 % مقابل 0,32 % في التّصرّف السّابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الدّين العمومي الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 32,59 % ليبلغ 31.753,816 م.د وارتفاع الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 4,60 % ليبلغ 61.175,457 م.د.

وارتفعت في سنة 2020 حصّة الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد مقارنة بالنّاتج المحلي الإجمالي لتبلغ 55,47 %[104] مقابل 51,37 % في سنة 2019 و57,25 % في سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّين العمومي الخارجي الباقي تسديده يتعلق بنسبة 30,82 % بالسّوق الماليّة العالميّة و24,67 % بالتّعاون متعدّد الأطراف و17,73 % بمجمع البنك الدّولي و16,13 % بالتّعاون ثنائي الأطراف في حين تمثل قروض صندوق النّقد الدّولي نسبة 10,64 %

وعلى مستوى الهيكلة حسب العملات، ما زالت تركيبة قائم الدّين متّسمة بهيمنة الأورو (58,4%) يليه الدّولار الأمريكي (24,8 %) والياني الياباني (10,6 %).[105]

[103] الحساب العام للسّنة الماليّة لسنة 2020.

[104] بلغ النّاتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 ما قيمته 110.295. م.د.

[105] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية ص 35.

وإجمالا بلغت نسبة التّداين العمومي 84,30 %[106] من النّاتج المحليّ الإجمالي في سنة 2020 مقابل 72,2 % في سنة 2019. وقد بلغ الدّين الباقي للتّسديد حوالي 7.909 [107]دينار للفرد الواحد مقابل 7.112 دينار في سنة 2019 و7.190 دينار في سنة 2018.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر التّداين العمومي خلال السّنوات من 2016 إلى 2020:

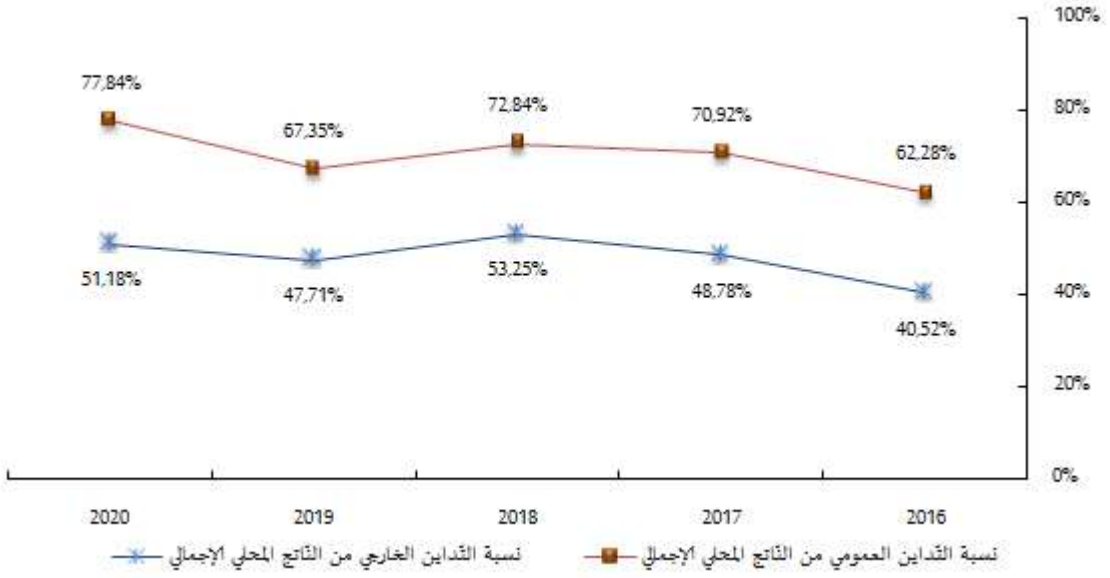

ويعدّ تأثير سعر الصّرف أهم عامل من عوامل ارتفاع نسبة المديونيّة. وشهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي في سنة 2020، ارتفاعا بنسبة 4,8 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ 3,29 في موفى سنة 2020 مقابل 3,14 في موفى سنة 2019 في حين انخفض سعر صرف الدّولار الأمريكي مقابل الدّينار التونسي من 2,80 نهاية سنة 2019 إلى 2,673 نهاية سنة 2020 مسجّلا بذلك تراجعا بنسبة 4,4 %. وإجمالا بلغ تأثير سعر الصّرف على حجم الدّين خلال سنة 2020 حوالي 902 م.د أي ما يمثل حوالي 0,77 % من النّاتج المحلي الإجمالي.[108]

ويبرز الرّسم الموالي تأثير سعر صرف العملات الأجنبيّة على حجم الدّين الخارجي خلال الفترة من 2016 إلى 2020:

[106] تقرير البنك المركزي لتونس لسنة 2020 ص 48.

[107] بلغ عدد السّكان بالجمهوريّة التونسيّة حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 8 مارس 2023 حوالي 11.763.857 ساكن في موفى سنة 2020.

[108] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص32-33.

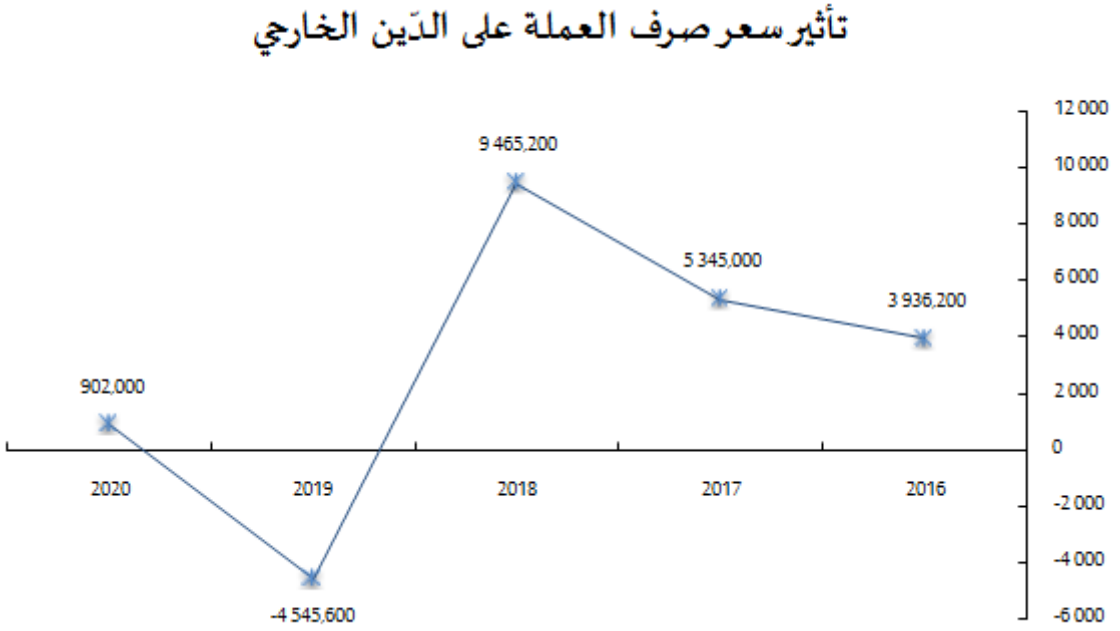

وسجّل التداين الكلي للدّولة (الدّاخلي والخارجي) في سنة 2020 تطوّرا ملحوظا لنسق نموّه (7,2 % مقابل 2,1 % في سنة 2019)[109] كما تطوّر التّداين الكلي من إجمالي النّاتج المحلي ليبلغ ما نسبته 78,1 % مقابل 70,3 % في التّصرّف السابق.[110]

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى

تتضمن نفقات الخزينة الأخرى جملة التكاليف المرتبطة بإسناد قروض الخزينة وتسبقاتها. وتكتسي هذه المصاريف الصبغة الظرفية إذ يتعين تسويتها لاحقا سواء بتسديدها من قبل المنتفعين بها أو بإخضاعها في مرحلة ثانية للإجراءات القانونية المنطبقة على تأدية نفقات الميزانية أو بتسويتها من قبل المحاسبين الذين تم الدفع لحسابهم سواء مباشرة أو عن طريق أمين المال العام للبلاد التونسية بواسطة ما اصطلح بتسميته بوصولات تغطية. وتتوزع تسبقات الخزينة المضمنة بحساب التصرف لأمين المال العام للبلاد التونسية الى صنفين:

- تسبيقات تسند من قبل مصالح الخزينة العامة يتم تقييدها مباشرة ضمن المجموعتين الرابعة والخامس عشر بكتابات أمين المال العام وتتعلق أساسا بتسبقات مسندة لفائدة هياكل عمومية من منشات ودواوين وجماعات عمومية وذلك قصد تمكينها من مجابهة مصاريف طارئة أو تمويل عمليات لم يتسن تغطيتها باعتمادات من ميزانية الدولة
- تسبقات تسند من قبل بقية المحاسبين العموميين (قباض المالية وامناء المصاريف) مدرجة بالمجموعة السادسة عشر بكتابات أمين المال العام ويتم تقييدها في إطار عملية تجميع الحسابات باعتبار أن أمين المال العام هو محاسب مركزي يجمع بحساباته كل العمليات الخاصة بالميزانية

[109] التقرير السّنوي للبنك المركزي لسنة 2020 ص 65.

[110] التقرير السّنوي للبنك المركزي لسنة 2020 ص 68.

والخارجة عنها التي يقوم محاسبو الدولة بإنجازها مباشرة على مسؤوليتهم وذلك طبقا للفصل 184 من مجلة المحاسبة العمومية.

وتتكون مصاريف الخزينة الأخرى من قروض وتسبقات الخزينة وبقية نفقاتها.

م.د

البيانات	2020				فارق الإنجازات مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النّهائيّة
- قروض وتسبقات الخزينة	120,000	425,000	545,000	912,493	792,493	367,493
-بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-	298 094,111	298 094,111	298 094,111
نفقات الخزينة الأخرى	**120,000**	**425,000**	**545,000**	**299 006,604**	**298 886,604**	**461,604 298**

تم بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2020 تقدير نفقات الخزينة الأخرى في حدود 545 م.د. وبلغت النفقات بعنوانها 299.006,604 م.د أي بتجاوز للتقديرات بمبلغ 298.461,604 م.د ناجم عن إقتصار التقديرات على نفقات قروض الخزينة. وتدعى المصالح المعنية إلى وضع تقديرات بعنوان بقية نفقات الخزينة.

وباستثناء نفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (33.407,059 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (112.086,424م.د)المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت نفقات الخزينة الأخرى في حدود 74.329,212 م.د بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالنفقات المسجلة في سنة 2020 بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (64.943,532 م.د) وبحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي (9.183,379 م.د).

كما شملت نفقات الخزينة لسنة 2020 مبلغا قدره 2.811,400 م.د يخص حساب تسبقات على عمليات الميزانية العنوان الأول و255,213 م.د بعنوان حساب تسبقات على عمليات الميزانية العنوان الثاني (المدرجين بالمحموعة عدد 15 من جزء عمليات الخزينة) ومبلغ 438,079 م.د أسند على حساب تسبقات أخرى مرخص فيها (المضمن بالمجموعة 4 من نفس الجزء). وطبقا للأحكام المنظمة لإسناد هذه التسبقات وخاصة منها الفصل عدد 59 من مجلة المحاسبة العمومية يتم تسوية هذه المبالغ وفقا لما تنص عليه المذكرات الصادرة عن وزير المالية في شأنها أو في أجل لا يتجاوز 9 أشهر من تاريخ إسنادها.

وتعلقت نفقات الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 24.953,153 م.د بصرف المبالغ المودعة لفائدة المؤسسات شبه الدولية (ن مكرر) في حدود 15.991,413 م.د. ويتضمن الجدول الموالي النفقات المنجزة بعنوان عمليات الخزينة في سنتي 2019 و2020:

م.د

بيان الحسابات	المصاريف		التغيّرات 2020/2019	
	2 019	2 020	القيمة	النسبة
القسم الأوّل - حسابات الأصول				
المتوفرات قصيرة المدى	63 535,004	74 329,212	10 794,208	16,99
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	-	-		-
التّسبقات القابلة للتّرجيع	1 131,101	912,493	218,608 -	19,33-
قيم الحكومة	226,302	301,016	74,714	33,01-
الجملة	**64 892,407**	**75 542,720**	**10 650,313**	
القسم الثّاني - حسابات الخصوم				
مستحقات البنك المركزي	-	-	-	-
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	-	-	-	
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,539	0,969	0,430	79,75
حسابات الغير	26 666,110	24 953,153	1 712,957 -	6,42-
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	50,014	5,614	44,400 -	88,78-
حسابات محاسبي الدّولة	-	-	-	-
حسابات محاسبي البلديّات	-	-	-	-
حسابات هيئات مختلفة	-	-	-	-
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة		-	-	-
الجملة	**26 716,663**	**24 959,735**	**1 756,928-**	**6,58-**
القسم الثالث - العمليات الترتيبية			-	-
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	2 682,782	3 526,801	844,019	31,46
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	5 744,446	5 388,232	356,214 -	6,20-
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	40 878,723	33 407,059	7 471,664 -	18,28-
تداول الأموال بين المحاسبين	122 449,408	112 086,424	10 362,984 -	8,46-
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	23 430,874	41 082,103	17 651,229	75,33
حسابات الدّين العمومي	9 135,640	3 013,529	6 122,111 -	67,01-
الجملة	**204 321,873**	**198 504,149**	**5 817,724 -**	**2,85-**
الجملة العامّة لعمليات الخزينة	**295 930,943**	**299 006,604**	**3 075,661**	**1,04**

وتولت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار خلال سنة 2020 إبرام 25 اتفاقية قرض مع المؤسسات العمومية بمبلغ جملي قدره 474,885 م.د مقابل 12 اتفاقية قرض بقيمة 116,600م.د في سنة 2019 و9 اتفاقيات قرض بقيمة 97,900 م.د في سنة 2018.[111]

[111] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص43.

فقد ضبط الفصل 9 جديد من قانون المالية التعديلي عدد 45 لسنة 2020 المؤرخ في 14 ديسمبر 2020 المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بما قيمته 550 م.د مقابل 125 م.د في قانون المالية لسنة 2019.

وأسندت هذه القروض أساسا لشركة تونس للطرقات السيارة (163,407 م.د) والشركة الوطنية للتبغ والوقيد (90 م.د) وشركة التبغ بالقيروان (60 م.د) وشركة الخطوط التونسية (35,353 م.د) والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (24,700 م.د) وشركة نقل تونس (24 م.د).

وبالنظر إلى الصعوبات المالية التي تشهدها عديد المؤسسات العمومية فإن السنوات الأخيرة شهدت لجوء مكثفا لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي للبعض منها نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات أمين المال العام تضمنت في مستوى الجزء المتعلق بعمليات الخزينة مبالغ قروض أسندت لمؤسسات عمومية كان من المفترض تسديدها منذ عدة سنوات. وكانت محكمة المحاسبات أكدت في عديد المناسبات على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع المبالغ العالقة بعنوان هذه القروض وعلى بنود عمليات الخزينة عموما قصد تطهير حسابات المحاسب المركزي لا سيما مع إقرار اعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج.

وتعتبر الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق من أهم المؤسسات التي تخلّدت بذمّتها قروض الخزينة حيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 156,9 م.د من جملة 208 م د أي بنسبة 75 %. وتعرف الشركة عجزا هيكليا أثر سلبا في الوضعية المالية للشركة ورفع مديونيتها تجاه القطاع البنكي، ممّا اضطر الخزينة العامة لضخ قروض خزينة سنويا بحوالي 30 م د لضمان استمراريتها والمحافظة على اليد العاملة وتأمين العودة المدرسية وقد تم خلال سنة 2020 إعادة جدولة مخلداتها قصد التخفيف من أعبائها المالية[112].

وعلى صعيد آخر تضمنت نفقات الخزينة لسنة 2020 مبلغا قدره 11.388,527 يخص حساب توقيف وقتي لميزانية الدولة تصرف 2020. وتم إدراج المبلغ ضمن المجموعة 18 المتعلقة بالحسابات الترتيبية في انتظار نقله للحساب القار لتسبقات الخزينة (المدرج بالمجموعة عدد 4) عند المصادقة على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

[112] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2020 ص49.

الجزء الثالث: تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصّة والصّناديق الخاصّة

أفرد القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 الباب الثالث من العنوان الثاني له "موارد الدولة وتكاليفها وحساباتها" للحسابات الخاصة والصناديق الخاصة، وبدخول هذا القانون الأساسي حيز النفاذ تم تغيير التسمية من "صناديق الخزينة " إلى "الحسابات الخاصة" وسيشمل هذا الجزء من التقرير تحليلا لموارد ونفقات كل من الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة

العنوان الأول: موارد الحسابات الخاصة

ضبط قانون الماليّة التعديلي التقديرات لسنة 2020 بعنوان مقابيض الحسابات الخاصة ما قيمته 1.286,600 م.د. وبلغت الإنجازات 5.800,074 م.د مقابل 4.509,494 م.د في التصرّف السّابق بإعتبار فواضل السّنة السّابقة مسجّلة بذلك زيادة قدرها 1.290,580 م.د ونسبتها 28,62 %.

وتوزّعت هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة (89,41 %) وحسابات أموال المشاركة (10,59 %).

وقُدّر المبلغ الجملي للاقتطاعات من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة القسم الأوّل والمتعلّق بالمداخيل الجبائيّة بمقتضى قانون المالية لسنة 2020 بما قيمته 1.565,400 م.د تم التخفيض فيه بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 إلى ما قدره 1.224,400 م.د ولم يتم تطبيق هذا الخصم عند تنفيذ الميزانيّة.

كما مكّن الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية الوزير المكلف بالمالية الترفيع في نفقات هذه الحسابات خلال السنة في صورة تسجيل موارد إضافية تفوق الموارد المصادق عليها بقوانين المالية للسنة. وبلغت جملة الترفيعات ما قدره 557,332 م.د توزعت بين الحسابات الخاصة في الخزينة (331,156 م.د) وحسابات أموال المشاركة (226,176 م.د)

أوّلا- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2020 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.036,600 وتمّ التخفيض فيها بموجب القانون التعديلي إلى 1.016,600 م.د. وارتفعت الموارد الجملية الصافية التي تمّ تحصيلها إلى 5.185,689 م.د في سنة 2020 مقابل 4.069,745 م.د في سنة 2019. وتوزّعت هذه الموارد بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 2.154,890 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 3.030,799 م.د.

مقابل مقابيض محصّلة بعنوان سنة 2019 بمبلغ 2.310,091 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 1.766,450. م.د.

أ - الموارد المحصّلة

سجّلت الموارد المحصّلة للحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2020 انخفاضا قدره 155,202 م.د ونسبته 6,72 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت ما قدره 2.154,890 م.د. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 7 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2019 و2020.

وشمل هذا التراجع خاصة الصندوق الوطني للتشغيل (43,145 - م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (25,475- م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (25,116- م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (20,869- م.د) وصندوق حماية المناطق السياحيّة (15,737- م.د).

في المقابل ارتفعت موارد بعض الحسابات الأخرى على غرار صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب (8,294 م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (4,723 م.د) وحساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة (1,718 م.د) وصندوق الخدمة الوطنية (1,138 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2020:

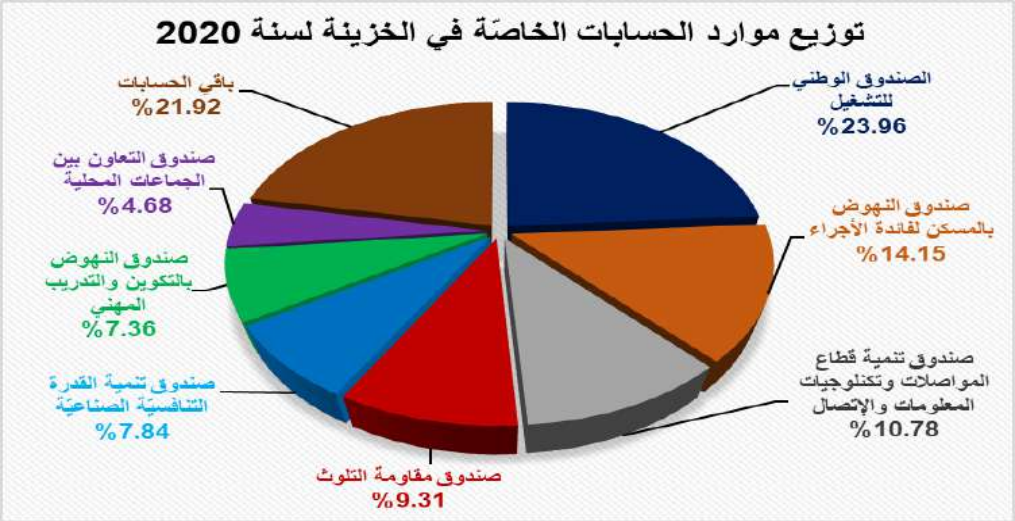

وخلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 خاصة الفصلين 8 و32 منه، لم يتم ضبط تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها والتي سجّلت مقابيض في سنة 2020 بلغت على التوالي 96,117 م.د و5,570 م.د و0,032م.د.

وفضلا عن ذلك أقر القانون الأساسي المذكور مبدأ المصداقية ضمن الفصل الثامن منه والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية إلا أن ورد التقديرات

المتعلقة ببعض الصناديق كانت غير واقعية مقارنة بما يتم تحصيله فعليّا و إنجازاتها المحققة خلال الفترات السابقة وفقا ما يبرزه الجدول الموالي:

بحساب م.د

بيان الحسابات	تقديرات نهائيّة سنة 2020	الإنجازات		
		سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
حساب استعمال مصاريف المراقبة مكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,000	11,370	12,926	14,644
صندوق مقاومة التلوث	17,000	149,671	211,841	200,676
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10,000	33,485	32,974	30,538
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73,000	187,295	194,425	168,950
صندوق تنمية المواصلات وتكنلوجيّات المعلومات والإتّصال	70,000	188,399	235,566	232,360
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8,000	35,379	38,246	13,129
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38,000	274,858	304,686	305,020
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70,000	158,728	179,455	158,586
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	4,000	18,566	11,749	20,043
صندوق التّشجيع على الإبداع الفنّي والأدبي	7,000	18,965	19,608	18,385

ب – الفوائض المنقولة

ارتفعت الفوائض المنقولة سنة 2020 إلى 3.030,799 م.د مقابل 1.766,450 م.د في التصرف السّابق مسجلة زيادة نسبتها 71,58 %. وأفرزت سنة 2020 فوائض جملية بقيمة 4.044,315 م.د. وسجلت أهمّ الفوائض لدى الصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (615,382 م.د) والصندوق العام للتعويض (458,248 م.د) وصندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيّات المعلومات والاتصال (454,861 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (442,870 م.د).

ويفسّر تواصل ارتفاع الفوائض بهذا الحجم أساسا إلى عدم تناسب النفقات المنجزة على موارد هذه الحسابات، والتي اقتصرت في سنة 2020 على ما قيمته 1.141,374 م.د، مع جملة مواردها الصافية البالغة 5.185,688 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 22,01 % من جملة الموارد الصافية لتلك الحسابات.

وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2016 إلى 2020 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

بحساب م.د

السنة الحسابات	2016	2017	2018	2019	2020
الصندوق العامّ للتعويض	260,172	260,172	260,172	362,131	458,248
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتّصال	216,245	216,245	216,245	357,446	454,861
الصندوق الوطني للتشغيل	197,155	197,155	197,155	325,527	442,870
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,856	174,856	174,856	304,117	409,888
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	172,599	172,599	302,808	392,596
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	119,488	119,488	119,488	378,362	615,382
باقي الحسابات	671,838	639,719	625,935	1.000,408	1.270,470
الجملة	**1.812,353**	**1.780,234**	**1.766,450**	**3.030,799**	**4.044,315**

ولئن تعهدت هذه الحسابات عمليات اقتطاع من فوائضها لفائدة ميزانيّة الدّولة في السنوات السابقة غان عددا منها قد راكم فوائض هامّة على مدار السنوات الأخيرة.

وتدعو محكمة المحاسبات الأطراف المعنية الى الالتزام بمبدأ المصداقية عند تحديد التقديرات لموارد ونفقات هذه الحسابات بقانون المالية من جهة والعمل على الملاءمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها من جهة أخرى بما يساهم في الرفع من حجم وجودة الخدمات العمومية التي يتمّ إسداؤها سنويّا عبر الحسابات الخاصة في الخزينة والنهوض بالقطاعات التي مجال تدخلها

ثانيا - موارد حسابات أموال المشاركة

بلغ في سنة 2020 حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة ما قيمته 614,385 م.د مقابل 439,749 م.د في سنة 2019. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة (262,950 م.د) والفوائض المنقولة (351,435 م.د) وبلغت حصة الموارد المحصّلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 42,79 % مقابل 30,81 % في سنة 2019 و11,59 % في سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قانون المالية لسنة 2020، تضمّن ضمن فصله الرابع تقديرات بخصوص مبلغ مقابيض حسابات أموال المشاركة بالنسبة إلى سنة 2020 قدرت بمبلغ 50 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى ما قدره 270 م.د. ووردت هذه التقديرات بصفة جملية دون تفصيل أو توزيع وفقا الحسابات.

أ- الموارد المحصّلة

سجلت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2020 زيادة قدّرت بمبلغ 127,475 م.د ونسبته 94,10 % مقارنة بسنة 2019 مقابل زيادة في التّصرّف السّابق بمبلغ 91,594 م.د ونسبته 208,73 %. وبلغت الموارد المحصّلة في سنة 2020 ما قدره 262,950 م.د مقابل 135,475 م.د في التصرف السابق. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة بين سنتي 2019 و2020.

ويعود هذا النمو أساسا إلى الموارد المسجلة لدى حساب أموال المشاركة عدد 6 المحدث في سنة 2020 لدى مهمة الصحة والمسمى حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية وذلك بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 2020 كما تم تنقيحه في 22 جويلية 2020 في إطار التوقي من جائحة الكوفيد 19.

وتتأتى موارد هذا الحساب أساسا من المبالغ المتوفرة بالحساب الجاري البريدي المفتوح لدى أمين المال العام للبلاد التونسية 1818 والهبات والعطايا والموارد الأخرى التي يمكن توظيفها لفائدته طبقا للتشريع الجاري به العمل. علما وأنه تم إحداث لجنة للإشراف على حوكمة التصرف في حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية وذلك بمقتضى قرار وزير الصحة بتاريخ 06 أفريل 2020. وارتفعت موارد هذا الحساب في موفى سنة 2020 إلى ما قدره 204,136 م.د.

كما سجّلت أهمّ الزّيادات أيضا لدى حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (4,269 م.د) وحساب إنجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة (3,847 م.د) وحساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي (2،822 م.د) وحساب دفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمتدخلين فيه (1,965 م.د.)

وشمل تراجع المقابيض أساسا حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019 (60,148- م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (16,859- م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (4,149- م.د) وحساب إقتناء المعدّات لفائدة قوّات الأمن الدّاخلي (3,104- م.د) وحساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات (2,689- م.د).

ب- الفوائض المنقولة

شهدت الفوائض المنقولة إلى تصرف 2020 إرتفاعا مقارنة بالتصّرف السّابق لتبلغ 351,435 م.د مقابل 304,274 م.د في سنة 2019. وفي موفّى سنة 2020, بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى تصرف سنة 2021 مبلغ 494,518 م.د.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب التّوقي ومجابهة الجوائح الصحيّة (143,161 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (73,761 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (56,492 م.د) وحساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 (23,547 م.د) وحساب القروض الجامعية (22,635 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (19,513 م.د) .

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2020.

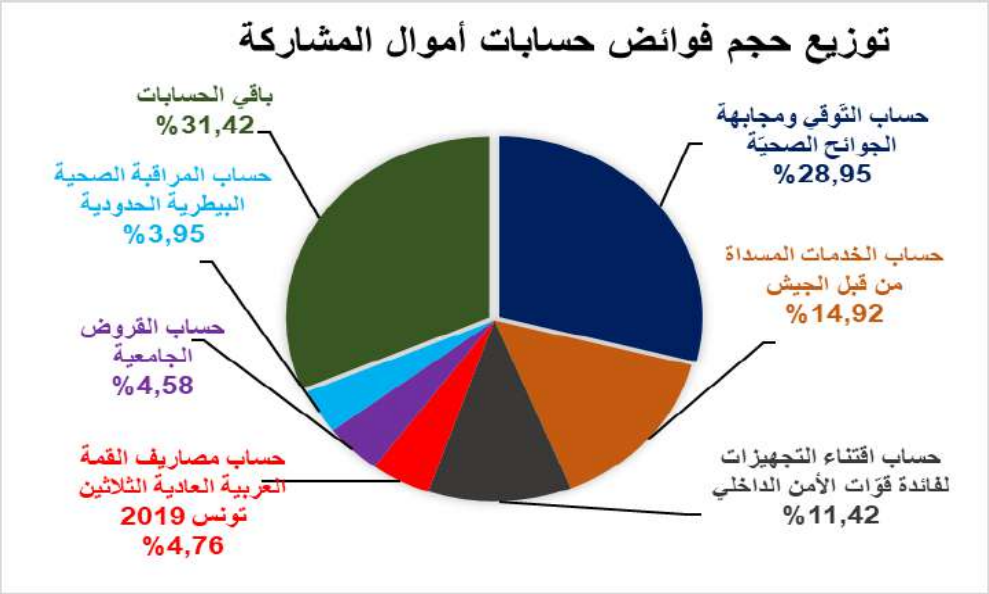

العنوان الثاني: نفقات الحسابات الخاصة

ضبط قانون الماليّة التعديلي التقديرات لسنة 2020 بعنوان نفقات الحسابات الخاصة بما قيمته 1.286,600 م.د مقابل 1.144,675 م.د في التصرّف السّابق مسجلة ارتفاعا قدره 141,925 م.د ونسبته 12,40 %. وتواصل ارتفاع نسق استهلاك هذه الاعتمادات حيث بلغت النفقات المنجزة فعليّا 1.261,242 م.د مقابل 1.127,258 م.د في سنة 2019 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 11,89 % مقابل نسبة 13,41 % في التصرّف السابق.

وتوّزعت نفقات الحسابات الخاصة بين نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.141,374 م.د ونفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 119,868 م.د

كما تميزت سنة 2020 بإبراز حجم نفقات الحسابات الخاصة وضبطها ضمن مختلف المهمات حسب الأقسام كما يبرزه الجدول الموالي:

الأقسام	الدفوعات بحساب المليون دينار
نفقات التأجير	2,979
نفقات التسيير	87,426
نفقات التدخلات	861,051
نفقات الاستثمار	309,786
المجموع	1.261,242

وأقر الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 الإلغاء الوجوبي للحسابات التي لم تسجل نفقات خلال الثلاث سنوات مالية متتالية. وفي هذا الإطار تم تسجيل ما عدده 40 حساب خاص (35 حساب أموال المشاركة و5 حسابات خاصة في الخزينة) لم تنجز أي نفقات خلال الثلاث سنوات الأخيرة أي سنوات 2018 و2019 و2020 ارتفعت مواردها إلى 532,679 م.د في موفى سنة 2020 وتوزعت بين الفواضل المتوفرة بالحسابات الخاصة في الخزينة (483,518 م.د) والمتوفرة في حسابات أموال المشاركة (49,161 م.د) وفقا لما يبرزه الملحق عدد 9. وتجدر الإشارة إلى أنّ 21 حساب أموال مشاركة لم يسجّلوا أي مقابيض أو دفوعات لثمان سنوات متتالية حيث يرتفع مجموع أرصدتها إلى 7,574 م.د.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى العمل على ملاءمة حجم تدخّلات الحسابات الخاصّة للموارد المتوفرة بعنوانها سنويّا خاصّة بالنّظر إلى أهميّة المجالات المعنيّة بها من النّاحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أوّلا - الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبطت بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2020 التقديرات النهائية بعنوان نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قيمته 1.016,600 م.د مقابل 1.009,200 م.د في السنة السّابقة.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2020 ما قيمته 1.141,374 م.د مقابل 1.038,945 م.د في سنة 2019 مسجلة زيادة بقيمة 102,429 م.د وبنسبة 9,86 % عن السنة السابقة.

وشملت هذه الزّيادة عددا من الحسابات الخاصة في الخزينة يذكر منها، صندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (40,580+ م.د) وصندوق مقاومة التلوث (33,719+ م.د) وصندوق دعم الصحة العمومية (30,000+ م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (22,326+ م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (22,188+ م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (19,552+ م.د).

ومن جهة أخرى تراجع حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ويذكر منها خاصة الصندوق الوطني للتشغيل (32,117- م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (16,205- م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (6,603- م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني (6،211- م.د) والصندوق الوطني لتحسين السّكن (4,225- م.د) وصندوق حماية المناطق السياحيّة (2,714- م.د).

وبالرّغم من ضبط تقديرات بمبلغ 2,500 م.د لصندوق الوقاية من حوادث المرور ومبلغ 500 ألف دينار لصندوق النهوض بالصادرات، وتحصيل موارد تجاوزت التقديرات النهائية فإنّه لم يتم تسجيل خلال سنة 2020 إنجاز أي نفقات بعنوان هذه الحسابات الخاصة.

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابـات الخاصّة في الخزينة التي سجّلت أهمّ النفقات خلال سنة 2020.

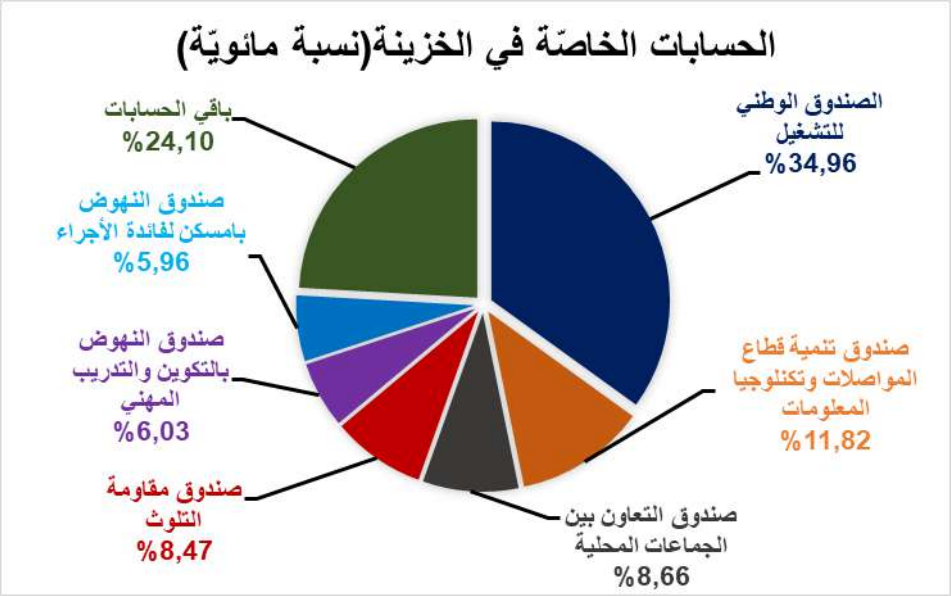

وإجمالا، أفرزت الحسابات الخاصّة في الخزينة في نهاية سنة 2020 فائضا جمليا لمقابيضها على نفقاتها قيمته 4.044,315 م.د مقابل 3.030,799 م.د في التصرف السابق. وساهم في تسجيل هذا الفائض عدم إنجاز أي نفقات بعنوان 5 حسابات خاصّة في الخزينة خلال السنوات الثّلاث الفارطة (2018،2019،2020) وهي صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية، الصندوق العام للتّعويض وصندوق حوادث الشّغل وصندوق النّهوض بالصّادرات وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد.

فقد تمّ على غرار السنوات السابقة تحميل كل النفقات المنجزة بعنوان دعم المواد الأساسية على الموارد العامة للميزانيّة بالرغم من وجود متوفرات بحساب الصندوق العام للتّعويض الذي بلغ رصيده 458,248 م.د في نهاية سنة 2020.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 10 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

ثانيا - حسابات أموال المشاركة

سجّلت النّفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة إرتفاعا لتبلغ 119,868 م.د في موفى سنة 2020 مقابل 88,313 م.د في التصرّف السابق أي بزيادة قدرها 31,555 م.د وبنسبة 35,73 % مقابل 18,89 % في التصرّف السابق.

ويعود هذا التّطور أساسا إلى تسجيل نفقات على موارد حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (60,975 م.د) والمحدث في سنة 2020 باعتبار الحالة الوبائية، وتعلقت هذه النفقات بجملة من التدخلات وتمويل الشراءات لدعم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الضرورية

كما خص نمو النفقات حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (3,690 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها (3,450 م.د). حدّ منه تراجع حجم نفقات بعض الحسابات الأخرى أهمها حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019 (15,389- م.د) وحساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات (6,497- م.د) وحساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة (3,977- م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتم خلال سنة 2020 إنجاز أي نفقات بعنوان 44 حساب أموال مشاركة منها 35 لم تنجز نفقات كذلك خلال سنتي 2018 و2019

ويبرز الرسم البياني التالي حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2020.

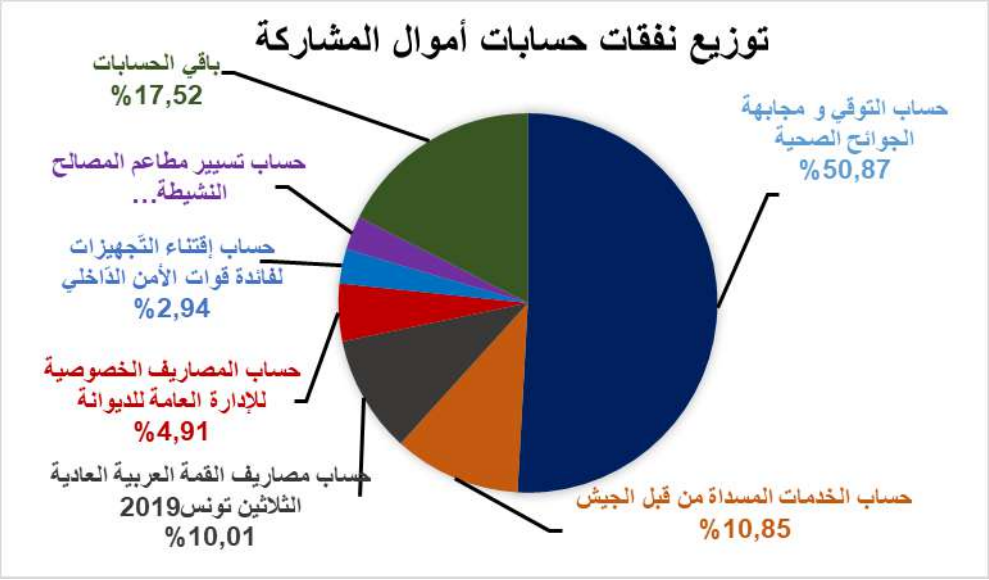

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 11 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2019 و2020.

العنوان الثالث: موارد الصّناديق الخاصّة

ورد بالفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 لإمكانية إحداث الصناديق الخاصّة بمقتضى قانون الماليّة بغاية تمويل التّدخّلات في قطاعات معيّنة، حيث ترصد لفائدتها اعتمادات من ميزانية الدّولة إضافة إلى المبالغ التي يتمّ استرجاعها من القروض المسندة أو التي يمكن توظيفها لفائدتها. ويعهد التصرف فيها إلى المؤسسات أو الهياكل المختصة بمقتضى اتفاقيات تبرم مع الوزير المكلف بالمالية ورئيس الإدارة..

ووفقا للمعطيات الواردة بالكشف حول موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2020 [113]، شهدت موارد الصناديق الخاصّة نموا في سنة 2020 قدره 69,334 م.د وبنسبة قدرها 8,38 %حيث بلغت 896,252 م.د مقابل 826,918 م.د في التّصرّف السّابق.

وتوزعت جملة الموارد بين الأرصدة المنقولة من السنة السابقة (377,639 م.د) ومنحة الدولة (144,531 م.د) والموارد الذاتية (374,082 م.د).

وخص هذا النمو أساسا صندوق تغطية مخاطر الصرف (62,066 م.د) والصندوق الوطني للضمان (60,142 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (6,611 م.د). حد منه تراجع موارد بعض الصناديق على غرار الحساب المركزي (- 43,294 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (- 16,000 م.د) وصندوق التطوير واللاّمركزية الصّناعية (- 7,324 م.د).

[113] تم مد محكمة المحاسبات بهذا الكشف بتاريخ 27 جويلية 2023.

ويبين الجدول الموالي توزيع المقابيض لمختلف الصناديق الخاصة خلال سنة 2020:

بالدينار

بيان تعريف الصندوق	المقابيض				النفقات المنجزة	الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في نهاية السنة
	الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في بداية السنة	منحة الدّولة	المقابيض الذاتيّة	جملة المقابيض		
الصندوق الوطني للضّمان(1)	**552.222.333**	0	64.867.966	**617.090.299**	108.201.335	**508.888.964**
صندوق تغطية مخاطر الصرف(2)	**361.998.770-**	0	251.168.768	**110.830.001-**	176.530.047	**287.360.048 -**
صندوق ضمان المؤمّن لهم	**54.525.842**	0	32.650.019	**87.175.861**	5.230.623	**81.945.238**
الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى(3)	**7.823.774**	0	13.500.000	**21.323.774**	14.999.972	**6.323.802**
صندوق التّطوير و اللّامركزية الصناعيّة(3)	**34.040.114**	28.000.000	5.565.109	**67.605.223**	45.674.531	**21.930.692**
الصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري(4)	**10.742.000**	27.000.000	333.199	**38.075.199**	25.013.098	**13.062.101**
صندوق النّهوض بقطاع الزّيتون(4)	**183.000**	850.000	3.856	**1.036.856**	578.987	**457.869**
الحساب المركزي(4)	**21.413.000**	82.150.000	1.551.158	**105.114.158**	77.340.099	**27.774.059**
صندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار	**20.000.000**	0	0	**20.000.000**	0	**20.000.000**
صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية(5)	**38.688.189**	6.531.095	4.441.811	**49.661.095**	4.893.351	**44.767.744**
الجملة	**377.639.482**	**144.531.095**	**374.081.886**	**896.252.463**	**458.462.043**	**437.790.420**

(1) المصدر: معطيات الشركة التونسية للضمان التي تتصرف في الصندوق (بما في ذلك اعتماد بـ 100 م.د تم تحويله لفائدة آلية ضمان قروض التّصرف والاستغلال المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد 19.

(2) حسب تقرير مراقب حسابات الصندوق والوارد من شركة الإعادة التونسية، وتبلغ متخلدات تغطية مخاطر الصرف 287.360.047,935 دينار إلى موفي السّنة حسب القوائم الماليّة

(3) المصدر: معطيات البنك المركزي التونسي.

(4) المصدر: معطيات البنك الوطني الفلاحي والبنك التّونسي للتضامن.

(5) المصدر: معطيات بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة ومعطيات الشّركة التّونسية للضّمان التي تتصرّف في آليّة الضّمان.

العنوان الرابع: نفقات الصّناديق الخاصّة

ارتفعت نفقات الصناديق الخاصة في سنة 2020 بمبلغ 9,184 م.د مقارنة بالتصرف السابق، حيث بلغت 458,462 م.د مقابل 449,278 م.د في سنة 2019، أي نمو قدر بنسبة 2,04 % مقابل على التوالي 114,863 م.د و نسبة 34,35 % في السنة السّابقة.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هذه النّفقات بين سنتي 2019 و2020 حسب ما يبرزه الكشف المرفق للحساب العام للدولة:

بالدينار

بيان الصناديق الخاصّة	النفقات		التغييرات 2019/2020	
	2019	2020	القيمة	النسبة%
الصندوق الوطني للضّمان	4 725 354	108 201 335	103 475 981	21,90
صندوق تغطية مخاطر الصرف	189 102 452	176 530 047	12 572 405-	6,65-
صندوق ضمان المؤمّن لهم	26 039 639	5 230 623	20 809 016-	79,91-
الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى	29 500 000	14 999 972	14 500 028-	49,15-
صندوق التّطوير و اللّامركزية الصناعيّة	40 888 637	45 674 531	4 785 894	11,70
الصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري	26 395 955	25 013 098	1 382 857-	5,24-
صندوق النّهوض بقطاع الزّيتون	737 619	578 987	158 632-	21,51-
الحساب المركزي	126 995 350	77 340 098	49 655 252-	39,10-
صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية	4 893 351	4 893 351	0	-
صندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار	0	0	0	-
الجملة	**449 278 357**	**458 462 043**	**9 183 686**	**2,04**

ويعود ارتفاع نفقات الصّناديق إلى المفعول المزدوج لنمو نفقات بعض منها الصّندوق الوطني للضّمان (+ 103,476 م.د) وصندوق التّطوير واللّامركزية الصناعيّة (+ 4,786 م.د) من جهة ولتراجع تدخلاّت الحساب المركزي (- 49,655 م.د) وصندوق ضمان المؤمن لهم (- 20,809 م.د) والصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى (- 14,500 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (- 12,572م.د) من جهة أخرى.

وبخصوص الأرصدة المتوفّرة في موفى سنة 2020، فقد بلغت ما جملته 437,790 م.د مقابل 377,639 م.د في السنة السّابقة.

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة
ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

خص القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بالباب الرابع من العنوان الثاني منه وذلك بالفصول من 34 إلى 37. وتساهم هذه المؤسسات في تحقيق أهداف برنامج أو أكثر. وفي ما يلي تحليل لموارد ونفقات ميزانيات هذه المؤسسات.

العنوان الأول: موارد ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

عرفت سنة 2020 انخفاضا في عدد المؤسّسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى 2590 مقابل 2597 في سنة 2019. نتج هذا الانخفاض أساسا عن تجميع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف الولايات ضمن المركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات. هذا بالإضافة إلى تغير صبغة بعض المؤسسات على غرار إدارة الملكية العقارية[114] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصالح وزارة المالية تولّت تعديل حجم الفواضل المنقولة من سنة 2019 إلى سنة 2020 في مستوى العنوان الثاني من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة من 221,938 م.د إلى 193,890 م.د ويعود ذلك إلى أنّه لم يتمّ احتساب فواضل إدارة الملكية العقارية التابعة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وحقّقت هذه المؤسسات خلال سنة 2020 موارد جملية باعتبار فواضل السّنة السّابقة قدرها 2.110,369 مقابل 2.145,523 في سنة 2019، مسجّلة بذلك انخفاضا قدره 35,154 ونسبته 1,64 %.

أوّلا: موارد العنوان الأوّل

ضُبطت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدّولة بما قيمته 1.648,952 م.د في سنة 2020 مسجلة مقارنة بالتصرف السابق (1.616,425 م.د) نموّا بقيمة 35,527 م.د وبنسبة 2,12 %. ويبرز الملحق عدد 12 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2020.

ويعود نموّ تقديرات موارد العنوان الأوّل أساسا إلى ارتفاع موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى مهمة التربية (59,088 + م.د؛ 29,56 + %) و مهمّة التّعليم العالي والبحث العلمي (29,849 + م.د؛ +8,60 %) ومهمّة الشّؤون الاجتماعية (3,897+ م.د؛ 31,74+%).

[114] تم تغيير الصبغة القانونية للملكية العقارية من مؤسسة عمومية إلى منشأة عمومية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الديوان الوطني للملكية العقارية.

وحدّ من هذا الارتفاع أساسًا تقلّص موارد عدد من المؤسسات خاصة تلك الراجعة بالنظر إلى رئاسة الحكومة (8,313- م.د؛ 58,60- %) ومهمّة الشّؤون الثّقافية (1,780- م.د؛ 4,45- %) ومهمة السياحة والصناعات التقليدية (0,241- م.د ؛ 6,53 - %).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2020 حسب مهمات الإشراف:

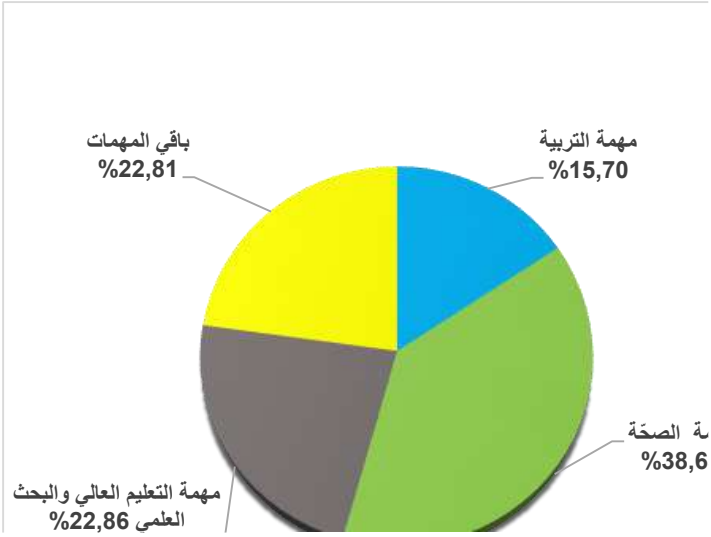

وانقسمت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2020 بين مواردها الذاتية بمبلغ 564,436 م.د ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة بمبلغ 847,854 م.د. وانخفضت حصّة الموارد الذاتيّة ضمن الموارد الجمليّة إلى 39,97 % في سنة 2020 مقابل 48,15 % في سنة 2019.

وعلى غرار السنة السابقة، حافظت في سنة 2020 مهمات كل من الصحّة (462,237 م.د) والتّعليم العالي والبحث العلمي (329,180 م.د) والتّربية (305,741 م.د) على الحصّة الأوفر ضمن موارد العنوان الأول للمؤسسات التابعة وذلك بمجموع قدره 1.097,158 م.د وبنسبة 77,69%.

ثانيا: موارد العنوان الثاني

تراجعت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى 698,079 م.د في سنة 2020 مقابل 756,241 م.د في سنة 2019 أي بانخفاض قدره 58,162 م.د ونسبته 7,69 %.

وانقسمت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة بمبلغ 504,189 م.د والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق بمبلغ 193,890 م.د.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه، تم في أوت 2019 تغيير الصبغة الإدارية لإدارة الملكية العقارية وترتب عن ذلك التخفيض في المبلغ الجملي للفواضل المنقولة من سنة 2019 إلى سنة 2020 من 221,938 م.د إلى 193,890 م.د.

أ- الموارد المحصّلة خلال السنة

في سنة 2020، انخفضت الموارد المحصّلة والبالغة 504,189 م.د بما قيمته 30,768 م. د ونسبته 5,75 % مقارنة بالتصرّف السابق. واستأثرت كل من المؤسّسات التّابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي ومهمة التربية بالنصيب الأكبر من الموارد المحصّلة على التوالي بنسبة 57,51 % و18,17 % و16,33 % من الموارد المحصّلة في سنة 2020 مقابل نسبة 54,07 % و11,22 % و26,33 % في سنة 2019.

وتعلق الانخفاض في الموارد المحصلة أساسًا بالمؤسّسات التابعة لمهمة التربية (58,507- م.د ؛41,54-%) ولمهمة الصحة (9,408- م.د ؛ 60,48- %) ولمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (0,922- م.د ؛ 38,89 - %).

وحدّ من هذا التراجع ارتفاع الموارد المحصلة لبعض المؤسّسات التابعة لمهمّة التّعليم العالي والبحث العلمي (31,622 م.د؛ 52,70 %)، ومهمة الشؤون الثقافية (2,385 م.د ؛159,79%) ومهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (1,685 م.د ؛40,57 %).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة في سنة 2020 حسب مهمات الإشراف:

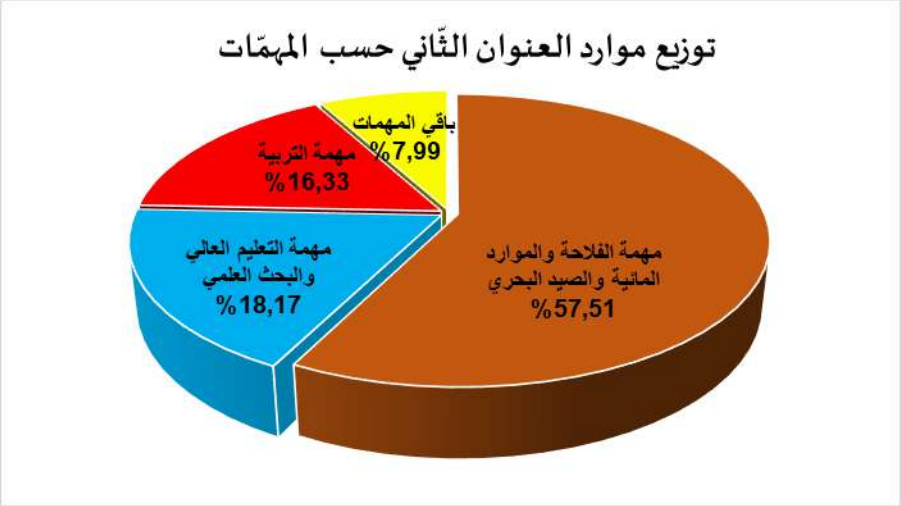

ويبرز الملحق عدد 13 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة بين سنتي 2020 و2019.

ب- الفواضل المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفع حجم الفواضل في المقابيض على نفقات العنوان الثاني في سنة 2020 إلى 285,760 م.د مقابل 221,938 م.د في التصرّف السابق. وفي سنة 2020 سجّلت حصّة الفواضل ارتفاعا إلى ما نسبته 40,94 % من جملة موارد العنوان الثاني مقارنة بالتصرف السابق حيث بلغت 29,35 %.

وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسّسات التّابعة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 144,192 م.د وبنسبة (50,46%[115]) ولمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 83,086 م.د وبنسبة (29,08 %) ولمهمة التربية بمبلغ 22,287 م.د وبنسبة (7,80 %).

العنوان الثاني: تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

ضُبطت في سنة 2020 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة بما قيمته 1.486,257 م.د مقابل 1.714,844 م.د في سنة 2019 مسجّلة تراجعا بمبلغ 228,587 م.د وبنسبة 13,33 %. ونتج ذلك عن تراجع كل من نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثّاني بنسب على التوالي 9,03 % و22,83 %.

أوّلا: نفقا ت العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون الماليّة الأصلي لسنة 2020 بخصوص نفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدّولة ما قيمته 1.103,348 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة (545,604 م.د)، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 1.648,952 م.د، مقابل 1.616,425 م. د في سنة 2019، أي بزيادة قيمتها 32,527 م.د ونسبتها 2,01 %.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.073,939 م.د، وهو ما يمثل استهلاكًا للاعتمادات بنسبة 65,13 % (مقابل 73,03 % خلال سنة 2019). وسجّلت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2020 تراجعا بنسبة 9,03 %، خلافا للنمو المسجل خلال سنة 2019 (8,35 %) وسنة 2018 (6,49 %).

وفي موفى سنة 2020، ارتفعت فواضل المقابيض على المصاريف في مستوى العنوان الأول إلى 338,351 م.د مقابل 208,704 م.د في سنة 2019. وتوزّعت هذه الفواضل أساسًا بين المؤسّسات التابعة إلى كّل من مهمة التربية (172,518 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (53,127 م.د) ومهمة الصحة (42,514 م.د).حيث سجلت المؤسّسات التابعة لهذه المهمّات مجتمعة ما نسبته 79,25 % من جملة فواضل سنة 2020.

ويبيّن الملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2020 و2019.

[115] من جملة الفواضل المسُجلة.

ثانيا: نفقات العنوان الثاني

تراجعت في سنة 2020 نفقات العنوان الثّاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة إلى 412,318 م.د بمبلغ قدره 121,985 م.د وبنسبة 22,83 % مقارنة بإنجازات سنة 2019.

ونتج هذا التراجع عن المفعول المزدوج لتقلصّ نفقات بعض المؤسّسات خاصة التابعة لمهمة التربية (- 58,996 م.د) ولمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-41,498 م.د) ولمهمة الصحة (- 10,496 م.د) وللزيادة المسجّلة في بعض المؤسّسات الملحقة بمهمّة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السّن (1,787 م.د) ومهمّة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرّقمي (1,130 م.د) ومهمّة الدفاع الوطني (0,340 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة على مصاريفها إلى 285,761 م. د مقابل 221,938 م. د في التصرف السابق.

ويبرز الملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة خلال سنتي 2020 و2019.

العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 198,905م.د في سنة 2020 مقابل 206,202 م. د في التصرّف السّابق أي بانخفاض قدره 7,297م.د ونسبته 3,54% .وبعد تنقيح هذه الاعتمادات الأولية بلغت التقديرات النهائيّة 204,890 م.د وتمّ تحقيقها كاملة مقابل 217,180 م.د في سنة 2019.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج ما مجموعه 12,540 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 5,586 م.د وفواضل منقولة قدرها 6,955 م.د.

العنوان الرابع: مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

انخفضت في سنة 2020 نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج إلى 200,711 م.د مقابل 210,271 م.دفي سنة 2019. وسجّلت مصاريف سنة 2020 استهلاكا للمقابيض المحصلة (204,890 م.د) بنسبة 97,96 % مقابل ما نسبته 96,82% خلال السنة السّابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفّ السنة بلغت 4,179 م.د مقابل 6,908 م.د في التصرّف السّابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 3,436 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 27,40 % من مجموع المقابيض البالغة 12,540 م.د. وأفضت نسبة الاستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 9,104م.د.

الجزء الخامس: النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة

العنوان الأوّل: النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة

I-موارد وتكاليف الدّولة

أوّلا-موارد الدولة

- أ- موارد ميزانية الدولة

ضبطت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 30.778.331.885 د مفصّلة كما يلي:

- تقديرات قانون الماليّة التعديلي بمبلغ 30.221.000.000 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 331.156.042 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ 226.175.843 د

وبلغت جملة الاستخلاصات 33.898.125.083 د

ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للتقديرات بمبلغ 3.119.793.198 د.

-ب- موارد الخزينة

ضبطت جملة التقديرات النهائية لموارد الخزينة بمبلغ 19.491.000.000 د

وبلغ مجوع استخلاصات مداخيل عمليات الخزينة 307.386.651.414 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض على التقديرات قدرها 287.895.651.414 د

وبذلك تكون التقديرات النهائيةلموارد الدولة قد بلغتما جملته 50.269.331.885 د

وبلغت موارد الدولة المحصّلة ما جملته 341.284.776.497 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ291.015.444.612 د

ثانيا –تكاليف الدولة

-أ- نفقات ميزانية الدولة

بلغت الاعتمادات النّهائيّة بعنوان نفقات الميزانية 42.270.331.885 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 40.747.819.505 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها 1.522.512.379 د

ومقارنة بجملة استخلاصات مداخيل الميزانية المنجزة 33.898.125.083 د

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة والبالغة 40.747.819.505 د

تجاوزا بمبلغ 6.849.694.422 د

-ب- تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة 7.999.000.000 د
وتمّ صرف تكاليف الخزينة في حدود306.401.489.297 د

وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره 298.402.489.297 د

وبلغ مجموع مصاريف عمليات الخزينة 306.401.489.297 د

وبلغ مجموع استخلاص مداخيل عمليات الخزينة 307.386.651.414 د

وهو ما أسفر عن تجاوز مداخيل الخزينة لمصاريف الخزينة بما قيمته 985.162.117 د
وباعتبار فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2019 والذي بلغ 3.683.327.616 د

يصبح فائض المقابيض عن المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2020 ما قيمته 4.668.489.733 د

ثالثا - النتائج

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليات الخزينة النّتائج التالية:

أ- الاعتمـادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات النّهائيّة لنفقات الميزانيّة	42.270.331.885 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات الميزانيّة	40.747.819.505 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها	1.522.512.380 د

يتعيّن إلغاؤها

ب- فوائض المـوارد التي يتعيّن نقلها

1- الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت المقابيض المحصّلة 5.185.688.694 د
وبلغت المصاريف المنجزة 1.141.373.960 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره 4.044.314.734د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2021 وفقا لأحكام الفصل32 من القانون الأساسي للميزانيّة

2- حسابات أموال المشاركة

بلغت المقابيض المحصّلة 614.385.607 د
وبلغت المصاريف المنجزة 119.867.902 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره 494.517.705د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2021 وفقا لأحكام الفصل32 من القانون الأساسي للميزانيّة

رابعا: نتيجة تنفيذ الميزانيّة

يسفر تصرف ميزانيّة 2020 عن نقص للمقابيض على المصاريف قدره 6.849.694.422 د

ودون اعتبار فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصّة لسنة 2020 والبالغ ماقدره 4.538.832.439 د

أفضى تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2020 إلى نقص الموارد الحاصلة للميزانيّة على النّفقات المنجزة بمبلغ قدره 11.388.526.861 د

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II-المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا-الموارد

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ 1.648.951.679 د

وبلغت المقابيض المنجزة 1.412.290.402 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره 236.661.277 د

ثانيا- النفقات

بلغت الاعتمادات النهائيّة 1.648.951.679 د

وبلغت النّفقات المنجزة 1.073.939.078د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها 575.012.601 د
يتمّ إلغاؤها.

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة 1.412.290.402 د

جملة المصاريف المنجزة 1.073.939.078 د

الرّصيد المتبقّى 338.351.324 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2021 وفقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للميزانيّة.

III -المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة 204.889.739 د

وبلغت المصاريف المنجزة 200.711.019 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره 4.178.720 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

بلغت المقابيض المحصّلة 896.252.463 د
وبلغت المصاريف المنجزة 458.462.043 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2020 قدرها 437.790.420 د

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2020:

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية للميزانيّة	الإنجازات			الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		الميزانية	الخزينة	موارد أخرى	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّلتسبقات الخزينة	
الدولة							
المقابيض	30.778.331.885	33.898.125.083	307.386.651.414	-	-	-	-
المصاريف	42.270.331.885	40.747.819.505	306.401.489.297	-	-	-	1.522.512.380
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	6.849.694.422	985.162.117	-	-	-	-
فوائض المقابيض في موفّى السّنة السّابقة	-	3.382.234.803	3.683.327.617	-	-	-	
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2021	-	4.538.832.439	4.668.489,733	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّلتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	11.388.526.861	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة							
المقابيض	1.649.951.679			1.412.290.402			
المصاريف	1.649.951.679	-	-	1.073.939.078	-	-	575.012.601
فائض مقابيض	-	-	-	338.351.324	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج							
المقابيض	-	-	-	204.889.739	-	-	-
المصاريف	-	-	-	200.711.019	-	-	-
فائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	4.178.720	4.178.720	-	-
الصناديق الخاصّة							
المقابيض	-	-	-	896.252.463	-	-	-
المصاريف	-	-	-	458.462.043	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	437.790.420	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة 4.178.720 د

فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة 11.388.526.861 د

فوائض تنقل إلى تصرف 2021 - حسابات خاصّة 4.538.832.439 د

- المؤسّسات العموميّة 338.351.324 د

اعتمادات غير مستعملة تلغى: - الدولة 1.522.512.380 د

- المؤسسات العمومية 575.012.601 د

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2020

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصول عدد10 و160من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات،

وعملا بأحكام الفصول عدد 66 و67 من القانون الأساسي للميزانية،

تتولّى محكمة المحاسبات التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدّولة،

وحيث أنّه خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة، لم يتم مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة والتي وجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2020،

وحيث لم يتم مدّ المحكمة بحسابات التصرف لعدد من المراكز المحاسبية بعنوان سنة 2020،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2020، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للدولة للسنة المالية 2020 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2020 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. اختلاف الصيغ التي ورد بها حساب التّصرّف لأمين المال العام مع تلك التي تمّ وفقها إعداد الحساب العام للدّولة لسنة 2020 سواء في مستوى الموارد والنّفقات،
2. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2020،
3. عدم إدراج بالحساب العامّ للدّولة للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
4. عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدّولة

أ- موارد وتكاليف الدّولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة للميزانيّة ما قدره 33.898.125.083 د وبلغت المصاريف 40.747.819.505 د.

وأسفر تصرّف 2020 عن فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 6.849.694.422 د وبعد طرح مبلغ 4.538.832.439 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2021 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 4.044.314.734 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 494.517.705 د، أغلق تصرف2020بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 11.388.526.861 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ	
31 ديسمبر 2020 فائضا في المقابيض قدره	3.683.327.616 د
وسجّلت الحسابات الدّائنة فائضا في المقابيض قدره	985.162.117 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	4.668.489.733 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ 7.506.746.195 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة 2.191.242.300 د

عمليّات بصدد التّنزيل 5.315.503.895.د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2020.

II –وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت المقابيض لمجموع المؤسّسات العموميّة	1.412.290.402 د
وبلغت مصاريفها	1.073.939.078 د
ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ	338.351.324 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2021.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

III –وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّةبالخارج:

قبضا	204.889.739 د
وصرفا	200.711.019 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	4.178.720 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

IV-وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة	896.252.463 د
والمصاريف المنجزة	458.462.043 د
ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2020 جملتها	437.790.420 د

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة 2020 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2020 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2020.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 2 أوت 2023.

الملاحق

ملحق عدد 1: تبويب موارد الميزانية حسب الأقسام والأصناف والفصول لسنتي 2019 و2020

بالدينار

أرقام الفصول	إسم الفصل	الإنجازات		التغيرات 2020/2019	
		سنة 2019	سنة 2020	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل: المداخيل الجبائيّة					
الصنف الأول : الأداءات على الدّخل و الأرباح و المكاسب الرّأسماليّ					
1 :الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين					
11010	المرتبات و الأجور(الصفقات العمومية)	3 601 431 256,186	3 465 346 034,387	- 136 085 221,799	-3,78%
11011	المرتبات و الأجور (الوظيفة العمومية)	1 944 898 250,888	2 256 413 767,184	311 515 516,296	16,02%
11012	المرتبات و الأجور (جماعات محلية و مؤسسات إدارية)	87 534 798,050	91 087 612,356	3 552 814,306	4,06%
11,01	**المرتبات و الأجورو الجر ايات و الإيرادات العمريّة**	**5 633 864 305,124**	**5 812 847 413,927**	178 983 108,803	3,18%
11041	مكافاة ،عمولة ، وساطة، أجور ظرفية وأكرية . . (الأشخاص الطبيعيون)	664 579 257,207	623 096 802,251	- 41 482 454,956	-6,24%
11,02	**مكافاة ،عمولة ، وساطة، أجورظرفية و أكرية . .**	**664 579 257,207**	**623 096 802,251**	- 41 482 454,956	-6,24%
11020	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	315 425 875,594	339 497 957,325	24 072 081,731	7,63%
11,03	**فو ائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخارلدى البنوك**	**315 425 875,594**	**339 497 957,325**	24 072 081,731	7,63%
11031	مداخيل الأموال المنقولة الأشخاص الطبيعيون	498 082 372,801	573 047 982,596	74 965 609,795	15,05%
11033	مداخيل الأموال الموزعة	230 440 111,541	246 979 127,048	16 539 015,507	7,18%
11091	القيم المنقولة لغير المقيمين الأشخاص الطبيعيون	3 004 275,091	3 531 812,846	527 537,755	17,56%
11094	أجور ظرفية و أكرية الأشخاص غير المقيمين	2 288 836,372	3 372 334,102	1 083 497,730	47,34%
13051	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة على القيم المنقولة	9 655 008,989	21 060 339,393	11 405 330,404	118,13%
11,04	**مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة**	**743 470 604,794**	**847 991 595,985**	104 520 991,191	14,06%
11051	أتاوة لغير المقيمين الأشخاص الطبيعيون	61 441 656,514	56 119 038,147	- 5 322 618,367	-8,66%

11053	خصم من الدفوعات لغير المقيمين	3 379 682,309	10 627 039,242	7 247 356,933	214,44%
11093	مداخيل أخرى لغير المقيمين	1 312 143,553	728 113,541	- 584 030,012	-44,51%
11,05	**أتاوة لغير المقيمين**	**66 133 482,376**	**67 474 190,930**	1 340 708,554	2,03%
11071	تسبقة على موارد الإستهلاك المورّدة الأشخاص الطبيعيون	1 245 444,912	275 290,009	- 970 154,903	-77,90%
11,06	**تسبقات على موارد الإستهلاك المورّدة**	**1 245 444,912**	**275 290,009**	- 970 154,903	-77,90%
11081	تسبقة ب1.5% على الصفقات الأشخاص الطبيعيون	820 651 853,689	715 832 041,147	- 104 819 812,542	-12,77%
11,07	**تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت**	**820 651 853,689**	**715 832 041,147**	- 104 819 812,542	-12,77%
12010	الأشخاص الطبيعيون الأرباح الصناعية و التجارية	120 018 931,608	108 690 927,101	- 11 328 004,507	-9,44%
13012	الأشخاص الطبيعيون الأرباح الصناعية و التجارية (نظام حقيقي)	80 558 451,885	62 494 722,920	- 18 063 728,965	-22,42%
26030	ما يحجز من الجزء الراجع لباعة المنتوجات المختصة بها الدولة و الخطايا التأديبية المسلطة على الباعة	13 420,891	8 045,679	- 5 375,212	-40,05%
11,08	**الأرباح الصّناعيّة و التّجاريّة**	**200 590 804,384**	**171 193 695,700**	- 29 397 108,684	-14,66%
13013	الأشخاص الطبيعيون أرباح المهن غير التجارية (النظام الحقيقي)	48 033 512,562	39 409 820,101	- 8 623 692,461	-17,95%
12020	الأشخاص الطبيعيون أرباح المهن غير التجارية	74 727 590,003	77 242 816,113	2 515 226,110	3,37%
11,09	**أرباح المهن غير التّجاريّة**	**122 761 102,565**	**116 652 636,214**	- 6 108 466,351	-4,98%
11083	تسبقة على أداء الدخل الدخل التقديري	6 572 149,828	6 003 015,675	- 569 134,153	-8,66%
13011	الأشخاص الطبيعيون الخاضعون للنظام التقديري	64 005 556,250	46 530 293,325	- 17 475 262,925	-27,30%
13017	المداخيل الخاضعة للنظام التقديري التعاقدي	83 203,954	12 997,318	- 70 206,636	-84,38%
11.10	**الضريبة التقديريّة**	**70 660 910,032**	**52 546 306,318**	- 18 114 603,714	-25,64%
13014	المداخيل الفلاحية الأشخاص الطبيعيون	33 359 608,337	39 145 842,498	5 786 234,161	17,35%
11,11	**أرباح الإستغلال الفلاحي و الصيد البحري**	**33 359 608,337**	**39 145 842,498**	5 786 234,161	17,35%
11060	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	21 029 394,359	21 211 305,982	181 911,623	0,87%
13015	المداخيل العقارية و مداخيل أخرى للأشخاص الطبيعيين	39 725 681,637	42 509 339,502	2 783 657,865	7,01%
13050	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية الأشخاص الطبيعيون	30 843 983,575	23 125 133,248	- 7 718 850,327	-25,03%

11,12	**المداخيل العقاريّة**	**91 599 059,571**	**86 845 778,732**	- 4 753 280,839	-5,19%
11044	مكافأت مقابل النجاعة في إصدار الخدمات	1 883 279,892	994 312,492	- 888 967,400	-47,20%
13061	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الأجور و المرتبات	67 664,968	14 226 043,775	14 158 378,807	20924,24%
13063	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الأشخاص الطبيعيون	1 855 380,790	1 088 886,661	- 766 494,129	-41,31%
13064	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الأشخاص الخاضعين للحد الأدنى	15 884,217	50 116,501	34 232,284	215,51%
13065	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الأشخاص الخاضعين للنظام التقديري	1 020 543,562	748 340,512	- 272 203,050	-26,67%
13069	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 التطوعية	10 586,369	33 713,235	23 126,866	218,46%
13070	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2020	-	47 692 500,821	47 692 500,821	
13072	تصاريح تصحيحية الأشخاص الطبيعيون	13 789,491	23 064,827	9 275,336	67,26%
13080	مساهمة اجتماعية تضامنية أجور و مرتبات	311 788 114,969	312 438 816,002	650 701,033	0,21%
13081	مساهمة اجتماعية تضامنية أشخاص طبيعيون	19 210 135,383	20 777 967,751	1 567 832,368	8,16%
13082	مساهمة اجتماعية تضامنية نظام تقديري	15 989,820	35 282,898	19 293,078	120,66%
14010	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017	674 033,072	777 006,089	102 973,017	15,28%
14011	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017 الأشخاص الطبيعيون	4 798 109,017	1 339 467,528	- 3 458 641,489	-72,08%
14012	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017 نظام تقديري	480 437,478	181 935,373	- 298 502,105	-62,13%
14040	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017 التطوعية	112 255,171	73 793,792	- 38 461,379	-34,26%
11,13	**ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين**	**341 946 204,199**	**400 481 248,257**	58 535 044,058	17,12%
	جملـــــــــة1	**9 106 288 512,784**	**9 273 880 799,293**	167 592 286,509	1,84%
	2 :الضريبة على الشركات	-	-		
12030	الأشخاص المعنويون الشركات البترولية	16 853 814,043	25 501 340,701	8 647 526,658	51,31%
13020	الشركات البترولية الخاضعة للضريبة على الشركات	912 214 435,687	421 216 252,937	- 490 998 182,750	-53,82%
13021	الأداء التكميلي : الشركات البترولية	17 580 684,470	-	- 17 580 684,470	-100,00%
13022	أتاوة على إستغلال النفط و الغاز	174 109 512,798	62 763 051,936	- 111 346 460,862	-63,95%
12,01	**الضرائب على أرباح الشركات البترولية**	**1 120 758 446,998**	**509 480 645,574**	- 611 277 801,424	-54,54%

11043	مكاتب دراسات التصدير	1 480 876,595	1 293 608,721	- 187 267,874	-12,65%
11054	خصم من المورد الشركات المقيمة	1 904 972,924	11 266 911,793	9 361 938,869	491,45%
11084	خصم من المورد في توزيع السلع	2 016 969,250	1 845 260,417	- 171 708,833	-8,51%
12040	الأشخاص المعنويون الشركات غير البترولية	1 242 410 080,382	1 309 357 579,301	66 947 498,919	5,39%
13030	الشركات غير البترولية الخاضعة للضريبة على الشركات	391 077 586,953	356 510 101,422	- 34 567 485,531	-8,84%
13031	الأداء التكميلي الشركات غير البترولية	11 603,707	135,198	- 11 468,509	-98,83%
13032	الضريبة على الشركات القارة	7 489 945,998	9 321 280,324	1 831 334,326	24,45%
13034	الضريبة على الشركات المصدرة	166 197,416	49 273,010	- 116 924,406	-70,35%
13040	مرابيح شركات الأشخاص	1 958 288,034	1 390 314,137	- 567 973,897	-29,00%
13074	الأداءات على الإيداعات بالحسابات	688,404	28 652,306	27 963,902	4062,14%
12,02	**الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية**	**1 648 517 209,663**	**1 691 063 116,629**	42 545 906,966	2,58%
11082	تسبقة ب1.5% على الصفقات الأشخاص المعنويون	48 224 122,728	49 498 520,821	1 274 398,093	2,64%
12,03	**تسبقات على الصفقات العموميّة:خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت**	**48 224 122,728**	**49 498 520,821**	1 274 398,093	2,64%
11072	تسبقة على موارد الإستهلاك الموردة الأشخاص المعنويون	468 373 831,119	285 234 776,343	- 183 139 054,776	-39,10%
12,04	**تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة**	**468 373 831,119**	**285 234 776,343**	- 183 139 054,776	-39,10%
11042	مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة و أكرية الأشخاص المعنويون	1 104 991,789	764 462,135	- 340 529,654	-30,82%
12,05	**مكافأة، عمولة، وساطة أجورظرفيّة و أكرية**	**1 104 991,789**	**764 462,135**	- 340 529,654	-30,82%
11032	مداخيل الأموال المنقولة الأشخاص المعنويون	38 789 625,050	46 608 397,280	7 818 772,230	20,16%
11095	أجور ظرفية الأشخاص الغير مقيمين	865 056,378	1 960 914,142	1 095 857,764	126,68%
12,06	**مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الاموال المنقولة**	**39 654 681,428**	**48 569 311,422**	8 914 629,994	22,48%
11052	اتاوة لغير المقيمين الأشخاص المعنويون	12 282 854,619	4 625 259,350	- 7 657 595,269	-62,34%
12,07	**الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين**	**12 282 854,619**	**4 625 259,350**	- 7 657 595,269	-62,34%
11061	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة الأشخاص المعنويون	293 077,711	166 050,075	- 127 027,636	-43,34%

13016	المداخيل العقارية و مداخيل أخرى للأشخاص المعنويين	123 198,846	137 995,875	14 797,029	12,01%
12,08	**المداخيل العقاريّة**	**416 276,557**	**304 045,950**	- 112 230,607	-26,96%
13062	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الأشخاص المعنويون	1 820 556,362	757 280,494	- 1 063 275,868	-58,40%
13066	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2014 الشركات البترولية	139 696,205	49 052,006	- 90 644,199	-64,89%
13071	تصاريح تصحيحية الاشخاص المعنويون	70,000	-	- 70,000	-100,00%
13073	تسوية الوضعيات الجبائية	63 712,353	9 055,809	- 54 656,544	-85,79%
13083	مساهمة إجتماعية تضامنية شركات بترولية	68 908,653	61 493,659	- 7 414,994	-10,76%
13084	مساهمة إجتماعية تضامنية أشخاص معنويون	100 650 384,515	160 044 119,747	59 393 735,232	59,01%
14020	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017 الشركات البترولية	52 666,119	12 810,151	- 39 855,968	-75,68%
14030	المساهمة الظرفية الإستثنائية 2017 الأشخاص المعنويون	35 473 694,676	2 911 872,705	- 32 561 821,971	-91,79%
14031	المساهمة الظرفية الإستثنائية مؤسسات مالية	61 007 511,895	38 482 159,026	- 22 525 352,869	-36,92%
12,09	**آداءات أخرى على الشركات**	**199 277 200,778**	**202 327 843,597**	3 050 642,819	1,53%
	جملـــــــــــة2	**3 538 609 615,679**	**2 791 867 981,821**	- 746 741 633,858	-21,10%
	جملة الصنف الأول	**12 644 898 128,463**	**12 065 748 781,114**	- 579 149 347,349	-4,58%
	الصنف الثاني:الآداءات على النّقل	-		-	
	3: المعاليم على نقل الاملاك	-		-	
24022	المعاليم على الإنتقالات الأملاك غير المنقولة	263 284 678,677	232 254 507,676	- 31 030 171,001	-11,79%
24037	معاليم للتسجيل تكميلي الأملاك غير منقولة	12 236 452,117	13 428 707,682	1 192 255,565	9,74%
13.01	**معاليم على نقل العقارات المنقولة**	**275 521 130,794**	**245 683 215,358**	- 29 837 915,436	-10,83%
24021	المعاليم على الإنتقالات الأملاك المنقولة	4 510 362,759	3 486 392,480	- 1 023 970,279	-22,70%
13.02	**معاليم على نقل الممتلكات**	**4 510 362,759**	**3 486 392,480**	- 1 023 970,279	-22,70%
24023	المعاليم على الإنتقالات 70% من المعلوم على العقارات الغير مرسمة	11 131 623,839	9 267 357,680	- 1 864 266,159	-16,75%
24024	المعاليم على الإنتقالات 30% من معلوم الترسيم بالسجل العقاري	28 203 600,164	26 566 009,601	- 1 637 590,563	-5,81%

13.03	**حصص التسجيل العقاري**	**39 335 224,003**	**35 833 367,281**	- 3 501 856,722	-	-8,90%
	جملـــــــــة 3	**319 366 717,556**	**285 002 975,119**	- 34 363 742,437	-	-10,76%
	جملة الصنف ا لثاني	**319 366 717,556**	**285 002 975,119**	- 34 363 742,437	-	-10,76%
	الصنف الثّالث: الأداءات على السّلع و الخدمات	-		-		
	4: الأداء على القيمة المضافة	-		-		
22011	الأداء على القيمة المضافة نظام التوريد دون إعتبار التبغ و السيارات	3 522 278 198,410	3 081 227 981,984	- 441 050 216,426	-	-12,52%
22012	الأداء على القيمة المضافة نظام التوريد على السيارات	311 902 238,770	278 839 623,567	- 33 062 615,203	-	-10,60%
22013	الأداء على القيمة المضافة نظام التوريد الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	123 581 714,632	110 377 820,427	- 13 203 894,205	-	-10,68%
22014	الأداء على القيمة المضافة نظام التوريد مصنع التبغ بالقيروان	71 655 069,662	74 805 193,237	3 150 123,575		4,40%
14.01	**الأداء على القيمة المضافة : نظام ديو اني**	**4 029 417 221,474**	**3 545 250 619,215**	- 484 166 602,259	-	-12,02%
22020	الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي تسبقة ب25% على الصفقات العمومية	288 721 279,684	286 030 775,596	- 2 690 504,088	-	-0,93%
22021	الأداء على القيمة المصافة على السياحة نظام داخلي	37 812 480,104	14 354 301,789	- 23 458 178,315	-	-62,04%
22022	الأداء على القيمة المضافة على البنوك نظام داخلي	202 943 206,372	211 662 732,387	8 719 526,015		4,30%
22023	الأداء على القيمة المضافة لشركات توزيع البترول نظام داخلي	656 998 784,619	625 939 331,432	- 31 059 453,187	-	-4,73%
22024	نظام داخلي (SONEDEو ((STEGالأداء على القيمة المضافة (	499 877 148,770	481 159 813,000	- 18 717 335,770	-	-3,74%
22025	الأداء على القيمة المضافة للمهن الحرة نظام داخلي	224 751 173,909	202 562 646,842	- 22 188 527,067	-	-9,87%
22026	الأداء على القيمة المضافة للمشروبات الكحولية نظام داخلي	117 329 625,875	117 705 069,609	375 443,734		0,32%
22027	الأداء على القيمة المضافة للوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد نظام داخلي	34 635 118,551	56 181 794,888	21 546 676,337		62,21%
22028	الأداء على القيمة المضافة لمصنع التبغ بالقيروان نظام داخلي	5 000 284,264	34 478 015,578	29 477 731,314		589,52%
22029	الأداء على القيمة المضافة لنشاطات أخرى نظام داخلي	1 542 641 609,182	1 478 756 799,257	- 63 884 809,925	-	-4,14%
22031	الأداء على القيمة المضافة لاتصالات تونس	46 202 261,567	43 301 025,068	- 2 901 236,499	-	-6,28%
22032	الأداء على القيمة المضافة "أوراسكوم"	76 233 079,440	73 844 093,762	- 2 388 985,678	-	-3,13%
22033	"I.T.Jالأداء على القيمة المضافة "	1 197,105	413,912	- 783,193	-	-65,42%

22034	SONEDEالأداء على القيمة المضافة	5 057 540,373	4 185 401,814	- 872 138,559	-17,24%
22035	الأداء على القيمة المضافة لشركة أورونج تونس	30 425 008,107	26 700 440,851	- 3 724 567,256	-12,24%
14,02	**الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي**	**3 768 629 797,922**	**3 656 862 655,785**	- 111 767 142,137	-2,97%
	جملـــــــــــة4	**7 798 047 019,396**	**7 202 113 275,000**	- 595 933 744,396	-7,64%
	5: المعلوم على الإستهلاك	-		-	
23011	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت	382 714 770,831	374 854 592,934	- 7 860 177,897	-2,05%
23012	معلوم الإستهلاك على الزيوت الموردة	363 980 879,962	340 214 968,854	- 23 765 911,108	-6,53%
23013	معلوم الإستهلاك على مواد بترولية أخرى موردة	13 172 461,510	11 690 268,934	- 1 482 192,576	-11,25%
23014	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد عند التوريد الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	317 683 800,919	287 828 196,565	- 29 855 604,354	-9,40%
23015	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد عند التوريد مصنع التبغ بالقيروان	184 836 437,826	204 093 357,671	19 256 919,845	10,42%
23016	معلوم الإستهلاك على الخمر و الجعة و مشروبات كحولية أخرى نظام التوريد	30 711 015,355	19 307 329,203	- 11 403 686,152	-37,13%
23017	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة أخرى على السيارات نظام التوريد	299 147 002,112	278 717 415,385	- 20 429 586,727	-6,83%
23018	معلوم الإستهلاك على المنتوجات أخرى مختلفة غير السيارات نظام التوريد	130 895 446,074	119 726 802,323	- 11 168 643,751	-8,53%
15,01	**المعلوم على الإستهلاك : نظام ديو اني**	**1 723 141 814,589**	**1 636 432 931,869**	- 86 708 882,720	-5,03%
23022	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد نظام داخلي	860,250	460,000	- 400,250	-46,53%
23023	معلوم الإستهلاك على مواد أخرى نظام داخلي	90,000	300 161,724	300 071,724	333413,03%
23024	محصول الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	225 676 344,970	208 974 174,590	- 16 702 170,380	-7,40%
23025	محصول الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد مصنع التبغ بالقيروان	86 413 119,685	98 077 295,860	11 664 176,175	13,50%
23026	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد نظام داخلي الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	212 793 380,562	271 602 650,163	58 809 269,601	27,64%
23027	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد نظام داخلي مصنع التبغ بالقيروان	66 388 100,312	150 187 721,331	83 799 621,019	126,23%
23028	معلوم الإستهلاك على الخمر و الجعة و مشروبات كحولية أخرى نظام داخلي	374 700 444,707	352 162 446,166	- 22 537 998,541	-6,01%
23029	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة نظام داخلي	181 661 647,902	169 966 528,188	- 11 695 119,714	-6,44%
15,02	**المعلوم على الإستهلاك : نظام داخلي**	**1 147 633 988,388**	**1 251 271 438,022**	103 637 449,634	9,03%

	جملـــــــــة5	**2 870 775 802,977**	**2 887 704 369,891**	16 928 566,914	0,59%
	6 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى	-		-	
25010	المعلوم التعويضي على التقل	70 824 333,076	62 210 018,301	- 8 614 314,775	-12,16%
25011	المعلوم التعويضي على التقل أقل من 2 .طن	70 729 105,457	70 827 892,919	98 787,462	0,14%
16,01	**المعلوم التعويضي على النّقل**	**141 553 438,533**	**133 037 911,220**	- 8 515 527,313	-6,02%
25021	معلوم الجولان على العربات السيارة الأشخاص المعنويون	26 217 720,098	26 364 446,072	146 725,974	0,56%
25022	معلوم الجولان على العربات السيارة الأشخاص الطبيعيون	104 991 875,944	106 025 429,317	1 033 553,373	0,98%
25023	معلوم الجولان على العربات السيارة الدولة و الجماعات و المؤسسات العمومية	1 472 693,717	1 448 393,163	- 24 300,554	-1,65%
25024	معلوم الجولان على عربات السياحة ذات المحركات المزودة بالزيوت التقيلة	31 470 264,800	31 014 919,383	- 455 345,417	-1,45%
25025	معلوم على السيارات المستعملة للمحروقات الغازية	2 980 176,986	3 242 458,686	262 281,700	8,80%
25026	معاليم الجولان المتخلدة	5 376 237,628	5 343 941,579	- 32 296,049	-0,60%
16,02	**معلوم الجولان على العربات السيّارة**	**172 508 969,173**	**173 439 588,200**	930 619,027	0,54%
11034	خصم من المورد العاب اليانصيب	4 651 179,739	4 334 097,351	- 317 082,388	-6,82%
26062	ما يستخلص من المقابيض الخام للعروض	393 313,900	490 513,536	97 199,636	24,71%
16,03	**معاليم على منتوجات مختلفة**	**5 044 493,639**	**4 824 610,887**	- 219 882,752	-4,36%
	جملـــــــــة6	**319 106 901,345**	**311 302 110,307**	- 7 804 791,038	-2,45%
	جملة الصنف الثّالث	**10 987 929 723,718**	**10 401 119 755,198**	- 586 809 968,520	-5,34%
	الصنف الرّابع: معاليم على التجارة الخارجيّة و المعاملات الدوليّة	-		-	
	7: أداءات و معاليم ديو انيّة	-		-	
21011	المعاليم الديوانية عند التوريد دون إعتبار التبغ	947 894 888,387	919 789 507,960	- 28 105 380,427	-2,97%
21012	المعاليم الديوانية الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	45 652 092,872	42 093 844,865	- 3 558 248,007	-7,79%
21013	معاليم الديوانية مصنع التيغ بالقيروان	24 855 899,102	24 735 783,783	- 120 115,319	-0,48%
21014	معاليم ديوانية	749,662	36,010	- 713,652	-95,20%

21015	المعاليم الديوانية غاز	1 477,296	1 304,650	- 172,646	-11,69%
21018	المعايم الديوانية على السيارات	95 375,427	133 959,703	38 584,276	40,46%
17,01	**المعاليم الديو انيّة**	**1 018 500 482,746**	**986 754 436,971**	- 31 746 045,775	-3,12%
21017	المعاليم الديوانية :مواد اخرى	3,000	-	- 3,000	-100,00%
21020	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	99 071 720,113	-	- 99 071 720,113	-100,00%
21031	معلوم على الخدمات الديوانبة عند التوريد	139 782 636,687	219 440 229,010	79 657 592,323	56,99%
21030	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير.	1 166 154,951	-	- 1 166 154,951	-100,00%
21032	معلوم على الخدمات الديوانبة عند التصدير	28 301 581,716	22 193 050,854	- 6 108 530,862	-21,58%
17,02	**الأتاوة على الخدمات الديو انيّة**	**268 322 096,467**	**241 633 279,864**	- 26 688 816,603	-9,95%
	جملـــــــــــة7	**1 286 822 579,213**	**1 228 387 716,835**	- 58 434 862,378	-4,54%
	جملة الصنف الر ابع	**1 286 822 579,213**	**1 228 387 716,835**	- 58 434 862,378	-4,54%
	الصنف الخامس: معاليم و أداءات أخرى	-		-	
	8: معاليم و أداءات أخرى	-		-	
24011	معاليم الطابع الجبائي	32 486 574,085	26 006 923,856	- 6 479 650,229	-19,95%
24012	التاشيرة بالطابع الجبائي	2 128 288,664	1 779 335,483	- 348 953,181	-16,40%
24013	معاليم أخرى للطابع الجبائي	85 251 714,755	56 761 936,491	- 28 489 778,264	-33,42%
24014	معاليم أخرى للطابع الجبائي المستخلص من الدولة	353 816 728,616	339 663 672,666	- 14 153 055,950	-4,00%
24015	مداخيل بيع العلامات الجبائية على الخمور	793 770,875	609 477,375	- 184 293,500	-23,22%
24016	معاليم الخروج	70 703 244,500	21 134 371,000	- 49 568 873,500	-70,11%
24017	معاليم التسجيل للسجل التجاري	342 373,750	50,000	- 342 323,750	-99,99%
24019	معاليم دفتر عدل التنفيذ	58 402,001	62 525,040	4 123,039	7,06%
18.01	**معاليم الطابع الجبائي**	**545 581 097,246**	**446 018 291,911**	- 99 562 805,335	-18,25%
11073	خصم من المورد تسبقة بـ2,5% على الصفقات	120,000	-	- 120,000	-100,00%

24018	معلوم الطابع الجبائي للعقود القضائية	7 118 947,000	4 918 211,000	- 2 200 736,000	-30,91%
24031	معلوم التسجيل على الصفقات المبرمة مع الدولة و الجماعات العمومية	43 398 562,779	38 419 274,702	- 4 979 288,077	-11,47%
24032	معلوم التسجيل على الصفقات الأخرى	36 948 380,826	38 170 204,854	1 221 824,028	3,31%
24033	معلوم التسجيل على عقود الشركات غير المتعلقة بالصفقات	3 140 895,000	3 339 263,000	198 368,000	6,32%
24034	معلوم التسجيل على العقود القضائية	47 742 177,928	39 329 150,798	- 8 413 027,130	-17,62%
24035	معاليم أخرى للتسجيل	109 651 276,323	95 766 596,817	- 13 884 679,506	-12,66%
24036	معاليم للتسجيل عقود التقادم	3 376 981,011	3 322 038,680	- 54 942,331	-1,63%
18,02	**معاليم على العقود و المبادلات**	**251 377 340,867**	**223 264 739,851**	- 28 112 601,016	-11,18%
24050	معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	2 389 658,314	1 608 417,476	- 781 240,838	-32,69%
18,03	**معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى**	**2 389 658,314**	**1 608 417,476**	- 781 240,838	-32,69%
24040	المعلوم الوحيد على التأمينات	198 853 249,302	208 448 039,760	9 594 790,458	4,83%
18,04	**المعلوم الوحيد على التأمينات**	**198 853 249,302**	**208 448 039,760**	9 594 790,458	4,83%
26021	خطايا و عقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	10 080,310	1 032,985	- 9 047,325	-89,75%
26022	خطايا و عقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة غير مباشرة	56 547 264,474	29 456 833,541	- 27 090 430,933	-47,91%
26023	خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة القمارق	116 433 181,258	83 406 374,744	- 33 026 806,514	-28,37%
26024	خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة الصيد	276 315,173	316 752,990	40 437,817	14,63%
26025	خطايا التأخير على المستحقات الجبائية	94 862 711,911	102 176 559,926	7 313 848,015	7,71%
18.05	**خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة**	**268 129 553,126**	**215 357 554,186**	- 52 771 998,940	-19,68%
26027	معلوم أدنى في المادة الجبائية	7 287 625,271	5 471 575,954	- 1 816 049,317	-24,92%
26040	إستخلاصات بعنوان الأداءات الملغاة	1 355 092,085	1 100 248,688	- 254 843,397	-18,81%
26051	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	19 106 393,057	13 263 804,782	- 5 842 588,275	-30,58%
26055	معلوم على الإقامة بالنزل السياحية	34 217 311,487	7 709 940,489	- 26 507 370,998	-77,47%
18.06	**أداءات أخرى**	**61 966 421,900**	**27 545 569,913**	- 34 420 851,987	-55,55%

	جملـــــــــة8	**1 328 297 320,755**	**1 122 242 613,097**	- 206 054 707,658	-15,51%
	9: الحسابات الخاصّة في الخزينة	-		-	
19.01	**مداخيل جبائيّة موظفة**	**2 029 907 858,391**	**1 989 212 979,101**	- 40 694 879,290	-2,00%
	جملـــــــــة9	**2 029 907 858,391**	**1 989 212 979,101**	- 40 694 879,290	-2,00%
	جملة الصنف الخامس	**3 358 205 179,146**	**3 111 455 592,198**	- 246 749 586,948	-7,35%
	جملة القسم الأول	**28 597 222 328,096**	**27 091 714 820,464**	- 1 505 507 507,632	-5,26%
	القسم الثاني: المداخيل غير الجبائيّة	-		-	
	الصنف السادس: مداخيل الملكيّة	-		-	
	1: الفوائد	-		-	
30012	مرابيح الخزينة فوائد السندات المضمونة	11 966 916,757	14 203 151,422	2 236 234,665	18,69%
30018	مرابيح الخزينةبعناوين مختلفة	51 607 670,725	65 160 886,634	13 553 215,909	26,26%
30027	فوائد صكوك بدون رصيد	440 654,598	224 143,384	- 216 511,214	-49,13%
30052	إستخلاص فوائد القروض	59 662 559,611	48 932 811,922	- 10 729 747,689	-17,98%
30053	فوائد القروض الموتوقة برهن	469 872,728	387 615,303	- 82 257,425	-17,51%
30090	مداخيل مالية أخرى	29 814,008	891 326,981	861 512,973	2889,62%
30019	مرابيح على اصدار رقاع خزينة	522,154	-	- 522,154	-100,00%
21,01	**الفوائد**	**124 178 010,581**	**129 799 935,646**	5 621 925,065	4,53%
	جملـــــــــة1	**124 178 010,581**	**129 799 935,646**	5 621 925,065	4,53%
	2: حصص المرابيح	-		-	
30013	مرابيح الخزينة حصص المرابيح شركات غير بترولية	49 976 003,333	43 429 947,657	- 6 546 055,676	-13,10%
22.01	**حصص المرابيح على الشركات البترولية**	**49 976 003,333**	**43 429 947,657**	- 6 546 055,676	-13,10%
30014	مرابيح الخزينة حصص المرابيح شركات بترولية	297 634 141,793	146 501 000,000	- 151 133 141,793	-50,78%
22.02	**حصص المرابيح على الشركات غير البترولية**	**297 634 141,793**	**146 501 000,000**	- 151 133 141,793	-50,78%

	جملـــــــــة2	**347 610 145,126**	**189 930 947,657**	- 157 679 197,469	-45,36%
	3: فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	-		-	
30011	مرابيح البنك المركزي	676 320 531,318	741 156 251,563	64 835 720,245	9,59%
30015	فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية و التجارية غير البترولية	43 794 044,874	-	- 43 794 044,874	-100,00%
23,01	**فوائض مرابيح المنشآت العموميّة**	**720 114 576,192**	**741 156 251,563**	21 041 675,371	2,92%
	جملـــــــــة3	**720 114 576,192**	**741 156 251,563**	21 041 675,371	2,92%
	4: أتاوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة	-		-	
40010	مداخيل تسويق منتوجات نفطية	532 405 765,214	280 000 000,000	- 252 405 765,214	-47,41%
40030	معاليم عبور أنابيب الغاز	322 682 831,590	331 650 569,616	8 967 738,026	2,78%
40060	مايدفع بعنوان إستغلال الملك العمومي	6 147 477,175	2 891 474,516	- 3 256 002,659	-52,96%
40110	معاليم على إستغلال المياه الجوفية	3 779 611,746	1 060 414,077	- 2 719 197,669	-71,94%
24,01	**أتاوات**	**865 015 685,725**	**615 602 458,209**	- 249 413 227,516	-28,83%
40040	مداخيل الغابات	14 780 838,738	9 260 639,653	- 5 520 199,085	-37,35%
40080	الأكرية	26 167 896,256	22 652 362,351	- 3 515 533,905	-13,43%
40091	معلوم على الترخيص المسند لممارسة نشاط الشبكة الإعتراضية للإتصالات	165,000	352 145,000	351 980,000	213321,21%
40092	أتاوة سنوية على مشغلي شبكة الاتصالات	55 860,582	75,000	- 55 785,582	-99,87%
40100	المساهمة في مصاريف التهيئة المائية	75 915,114	36 473,982	- 39 441,132	-51,95%
24,02	**أكرية**	**41 080 675,690**	**32 301 695,986**	- 8 778 979,704	-21,37%
40050	مداخيل بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة	13 538 092,640	11 418 210,292	- 2 119 882,348	-15,66%
40070	محصول بيع الأتات الراجع للدولة الذي زال الإنتفاع به	1 771 784,366	1 870 607,974	98 823,608	5,58%
40090	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	15 906 219,126	7 554 166,207	- 8 352 052,919	-52,51%
24,03	**محاصيل أخرى من أملاك الدولة**	**31 216 096,132**	**20 842 984,473**	- 10 373 111,659	-33,23%
	جملـــــــــة4	**937 312 457,547**	**668 747 138,668**	- 268 565 318,879	-28,65%

	جملة الصنف السادس	**2 129 215 189,446**	**1 729 634 273,534**	- 399 580 915,912	-18,77%
	الصنف السّابع: مبيعات، سلع و خدمات	-		-	
	5: معاليم إداريّة	-		-	
30041	مصاريف الإدارة و التصرّف و الإستخلاص لفائدة الغير	2 449 414,682	2 571 314,091	121 899,409	4,98%
25,01	**مصاريف الإدارة و التصرّف و الإستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع**	**2 449 414,682**	**2 571 314,091**	121 899,409	4,98%
25030	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة	1 797 495,345	1 304 072,593	- 493 422,752	-27,45%
25.02	**معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة**	**1 797 495,345**	**1 304 072,593**	- 493 422,752	-27,45%
30061	الإ سقاطات المقبوضة بعنوان إعتمادات الرفع	1 031 564,659	908 005,014	- 123 559,645	-11,98%
30062	الإسقاطات المقبوضة بعنوان تأجيل دفع المعاليم	2 351 721,201	1 934 937,456	- 416 783,745	-17,72%
25,03	**الإسقاطات المقبوضة بعنوان إعتمادات الرّفع**	**3 383 285,860**	**2 842 942,470**	- 540 343,390	-15,97%
26052	معلوم الإحتساب على المكاييل و الموازين	12 500,000	407,000	- 12 093,000	-96,74%
26053	معلوم على بيع المشروبات الكحولية	250 546,495	246 159,947	- 4 386,548	-1,75%
26054	معلوم على شراء أو دخول أسلحة	171 960,000	210 950,000	38 990,000	22,67%
26056	معلوم على الكشف بالأشعة على وحدات الشحن عند التوريد	42 208 183,612	40 279 560,469	- 1 928 623,143	-4,57%
26061	معلوم على اللحوم المذبوحة	138 808,212	303 180,895	164 372,683	118,42%
25.04	**معاليم إداريّة أخرى**	**42 781 998,319**	**41 040 258,311**	- 1 741 740,008	-4,07%
	جملـــــــــة5	**50 412 194,206**	**47 758 587,465**	- 2 653 606,741	-5,26%
	جملة الصنف السابع	**50 412 194,206**	**47 758 587,465**	- 2 653 606,741	-5,26%
	الصنف الثامن: خطايا و عقوبات و مصادرات	-		-	
	6 : خطايا و عقوبات و مصادرات	-		-	
13018	مداخيل التصريح بعد العفو الجبائي	-	264,963	264,963	
26026	خطايا قتصادية	7 337 859,756	6 405 270,695	- 932 589,061	-12,71%
30021	خطايا و عقوبات مالية	18 072 191,498	9 500 428,955	- 8 571 762,543	-47,43%

30023	خطايا صادرة عن السلط الإدارية	8 506 763,995	8 649 834,570	143 070,575	1,68%
30024	خطايا مخالفات المرور	44 066 599,173	35 660 830,197	- 8 405 768,976	-19,08%
30025	خطايا على صكوك بدون رصيد	48 092 035,152	35 551 762,280	- 12 540 272,872	-26,08%
30026	خطايا مالية مسلطة على البنوك	9 068 087,888	5 920 052,042	- 3 148 035,846	-34,72%
30028	خطايا مالية بعنوان الانتخابات	16 143,443	8 248,312	- 7 895,131	-48,91%
30044	خطايا مرورية سيارات إدارية	195 192,500	90 035,000	- 105 157,500	-53,87%
26.01	**الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية والسلط القضائية**	**135 354 873,405**	**101 786 727,014**	- 33 568 146,391	-24,80%
عنوان 2 سابقا	المصادرات	300 000 000,000	50 000 000,000	- 250 000 000,000	-83,33%
26.02	**المصادرات**	**300 000 000,000**	**50 000 000,000**	- 250 000 000,000	-83,33%
	جملـــــــــة6	**435 354 873,405**	**151 786 727,014**	- 283 568 146,391	-65,13%
	جملة الصنف الثامن	**435 354 873,405**	**151 786 727,014**	- 283 568 146,391	-65,13%
	الصنف التاسع: مداخيل غير جبائية أخرى	-		-	
	7 : مداخيل غير جبائية أخرى	-		-	
30081	مساهمة الكنام في مصاريف العلاج	76 200 000,000	86 700 000,000	10 500 000,000	13,78%
30083	مساهمة الصناديق الاجتماعية في برنامج العائلات المعوزة	2 200 000,000	625 000,000	- 1 575 000,000	-71,59%
27,01	**دفوعات و مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي**	**78 400 000,000**	**87 325 000,000**	8 925 000,000	11,38%
30022	مبالغ أخرى راجعة للدولة و مقابيض بمقتضى أحكام أو مصالحات أو سقوط الحق	75 268 163,487	92 027 672,577	16 759 509,090	22,27%
30031	إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات	5 342 342,881	4 598 358,651	- 743 984,230	-13,93%
30032	إرجاع جزئي أو كلي لمصاريف الترحيل	76 580,697	55 893,178	- 20 687,519	-27,01%
30033	إرجاع المنح العمومية بعنوان الانتخابات	402 936,370	137 432,173	- 265 504,197	-65,89%
30034	خصم من الإمتيازات المالية	3 627,079	9 795,000	6 167,921	170,05%
30042	زيادة 5% لمصاريف التتبع	1 996 964,224	2 163 273,772	166 309,548	8,33%
30070	مقابيض عرضية بعناوين شتى	104 740 168,216	99 963 040,247	- 4 777 127,969	-4,56%

	مداخيل استرجاع القروض	155 481 743,573	950 000,000	- 154 531 743,573	-99,39%
27.02	**مبالغ أخرى راجعة للدولة و مقابيض بعناوين شتى**	**343 312 526,527**	**199 905 465,598**	- 143 407 060,929	-41,77%
	جملـــــــــــة7	**421 712 526,527**	**287 230 465,598**	- 134 482 060,929	-31,89%
	8: حسابات أموال المشاركة	-		-	
28.01	**مداخيل غير جبائية موظفة**	**439 748 601,075**	**614 385 606,961**	174 637 005,886	39,71%
	جملـــــــــــة8	**439 748 601,075**	**614 385 606,961**	174 637 005,886	39,71%
	9: الحسابات الخاصّة في الخزينة	-		-	
29.01	**مداخيل غير جبائية موظفة**	**2 039 836 723,733**	**3 196 475 714,656**	1 156 638 990,923	56,70%
	جملـــــــــــة9	**2 039 836 723,733**	**3 196 475 714,656**	1 156 638 990,923	56,70%
	جملة الصنف التاسع	**2 901 297 851,335**	**4 098 091 787,215**	1 196 793 935,880	41,25%
	جملة القسم الثاني	**5 516 280 108,392**	**6 027 271 375,228**	510 991 266,836	9,26%
	القسم الثالث: الهبات	-		-	
	الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة	-		-	
	1: هبات خارجية	238 956 433,035	779 138 887,719	540 182 454,684	226,06%
	2: هبات داخلية	-	-	-	
	جملـــــــــــة10	**238 956 433,035**	**779 138 887,719**	540 182 454,684	226,06%
	جملة الصنف العاشر	**238 956 433,035**	**779 138 887,719**	540 182 454,684	226,06%
	الصنف الحادي عشر: هبات موظفة	-	-	-	
	جملة القسم الثالث	**238 956 433,035**	**779 138 887,719**	540 182 454,684	226,06%
	جملة مداخيل ميزانية الدولة	**34 352 458 869,523**	**33 898 125 083,411**	- 454 333 786,112	-1,32%

ملحق عدد 2 : توزيع الاعتمادات التكميليّة لسنة 2020 حسب المهمات والأقسام

بالمليون دينار

الأقسام / المهمات	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
2- رئاسة الجمهورية	2,608	3,413	-	-	6,021
3- رئاسة الحكومة	28,966	1,990	4,043	1,699	36,698
4-الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	0,235	-	-	-	0,235
5- مهمة الدّاخلية	-	60,809	6,500	0,100	67,409
6-مهمة البيئة	0,190	-	0,450	-	0,640
7- مهمة العدل	9,249	1,800	2,528	-	13,577
8- مهمة الشؤون الخارجية	15,421	2,100	28,150	-	45,671
9- مهمة الدفاع الوطني	-	0,093	-	-	0,093
10- مهمة الشؤون الدينية	0,206	-	-	-	0,206
11- مهمة الماليّة	83,323	8,258	-	2,031	93,613
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	4,375	0,347	-	0,218	4,940
13- مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	2,052	-	11,200	-	13,252
14- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	-	23,910	119,188	128,809	271,906
15- مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	0,574	0,338	-	-	0,912
16- مهمة التجارة	0,087	0,213	-	0,059	0,359
17- مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	-	-	-	1,822	1,822
19- مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	-	-	0,375	-	0,375
20- مهمة النقل	-	-	5,109	1,040	6,149
21- مهمة الشؤون الثقافية	10,989	0,223	3,200	-	14,412
22- مهمة شؤون الشباب والرياضة		1,000	0,700	10,160	11,860
23- مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	-	-	1,151	-	1,151
24- مهمة الصحة	29,100	2,000	-	20,000	51,100
25- مهمة الشؤون الاجتماعية	17,050		24,500	-	41,550
26- مهمة التربية	-	6,360	-	-	6,360
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	-	1,500	0,090	69,591	71,181
28- مهمة التكوين المهني والتشغيل	66,949	-	-	-	66,949
29- المجلس الأعلى للقضاء	-	-	-	3,923	3,923
31- مهمة محكمة المحاسبات	1,103	0,637	-	-	1,740
35- مهمة الشؤون المحلية	0,445	0,691	27,000	-	28,136
36- مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	0,292	150,000	-	-	150,292
المجموع	**273,214**	**265,681**	**234,184**	**239,452**	**1.012,531**

ملحق عدد 3: توزيع نفقات الدولة لسنة 2020 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

بيان المهمة	الاعتمادات الأصلية	نقل اعتمادات		الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
		+	-		+	-	+	-					
مهمة مجلس نواب الشعب	43,903	-	-	43,903	-	-	0,285	0,285	-	-	43,903	39,822	4,081
مهمة رئاسة الجمهورية	140,953	-	-	140,953	0,192	0,192	-	-	6,021	13,399	160,373	150,910	9,463
مهمة رئاسة الحكومة	184,295	10,367	-	194,662	0,153	0,153	-	-	36,698	2,213	233,573	228,292	5,281
مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	13,560	-	10,367	3,193	-	-	-	-	0,235	-	3,428	3,426	0,002
مهمة الداخلية	3.712,321	-	-	3.745,111	8,198	8,198	91,865	91,865	67,409	20,294	3.832,814	3.779,628	53,186
مهمة البيئة	1.156,941	-	567,593	634,348	0,980	0,980	-	-	0,640	101,698	736,686	709,029	27,657
مهمة العدل	742,205	-	-	732,205	-	-	-	-	13,577	-	745,782	740,035	5,747
مهمة الشؤون الخارجية	270,543	-	-	270,543	1,434	1,434	-	-	45,671	-	316,214	311,930	4,284
مهمة الدفاع الوطني	3.241,777	-	-	3.218,822	15,440	15,440	63,363	63,363	0,093	19,969	3.238,884	3.181,535	57,349
مهمة الشؤون الدينية	149,044	-	-	149,044	0,190	0,190	1,925	1,925	0,206	-	149,250	147,009	2,241
مهمة المالية	913,088	-	-	1.093,088	0,030	0,030	-	-	93,613	7,774	1.194,475	1.127,156	67,319
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	73,352	-	-	73,352	0,313	0,313	0,053	0,053	4,940	5,713	84,005	80,977	3,028
مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	889,831	-	-	679,831	0,313	0,313	0,046	0,046	13,252	-	693,083	582,982	110,101
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1.726,890	-	-	1.760,890	3,630	3,630	5,583	5,583	271,906	9,114	2.041,910	1.971,248	70,662
مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	2.157,161	-	1.938,131	239,030	-	-	-	-	0,912	14,687	254,629	233,057	21,572
مهمة التجارة	2.003,707	-	-	2.619,707	-	-	-	-	0,359	-	2.620,066	2.558,678	61,388
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	133,501	-	-	113,501	-	-	-	-	1,822	71,260	186,583	160,112	26,471
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	157,582	-	-	177,582	-	-	-	-	-	-	177,582	156,839	20,743
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة التر ابية	1.479,112	-	-	1.634,112	5,950	5,950	53,456	53,456	0,375	50,243	1.684,730	1.616,099	68,631
مهمة النقل	728,650	-	-	828,650	-	-	-	-	6,149	-	834,799	808,897	25,902

مهمة الشؤون الثقافية	351,000	-	-	341,000	1,668	1,668	2,746	2,746	14,411	5,964	361,375	351,281	10,094
مهمة شؤون الشباب والرياضة	755,777	-	-	802,977	1,390	1,390	0,887	0,887	11,860	1,519	816,356	760,947	55,409
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	190,379	-	-	185,379	0,122	0,122	-	-	1,151	-	186,530	169,610	16,920
مهمة الصحة	2.544,430	-	-	2.864,430	18,225	18,225	2,138	2,138	51,100	144,537	3.060,067	2.916,077	143,990
مهمة الشؤون الاجتماعية	1.631,094	-	-	2.658,094	1,639	1,639	-	-	41,550	1,638	2.701,282	2.684,138	17,144
مهمة التربية	6.509,948	-	-	6.479,948	16,383	16,383	7,110	7,110	6,360	-	6.486,308	6.454,032	32,276
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1.782,591	-	-	1.762,591	3,515	3,515	4,371	4,371	71,181	-	1.833,772	1.789,610	44,162
مهمة التكوين المهني والتشغيل	917,637	-	-	962,637	-	-	-	-	66,949	87,310	1.116,896	991,361	125,535
مهمة المجلس الأعلى للقضاء	8,800	-	-	8,800	-	-	-	-	3,923	-	12,723	6,678	6,045
المحكمة الدستورية	6,140	-	-	6,140	-	-	-	-	-	-	6,140	-	6,140
محكمة المحاسبات	20,225	-	-	20,225	-	-	-	-	1,740	-	21,965	21,713	0,252
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	25,666	-	-	25,666	-	-	-	-	-	-	25,666	25,666	0,000
نفقات التمويل	3.762,000	-	-	4.134,000	-	-	-	-	-	-	4.134,000	3.740,958	393,042
مهمة الشؤون المحلية	-	567,593	-	567,593	-	-	-	-	28,136	-	595,729	589,381	6,348
مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	-	1.938,131	-	1.528,131	-	-	-	-	150,292	-	1.678,423	1.658,707	19,716
المجموع دون احتساب مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة	**38.424,103**	**2.516,091**	**2.516,091**	**40.700,138**	**79,765**	**79,765**	**233,828**	**233,828**	**1.012,531**	**557,332**	**42.270,001**	**40.747,820**	**1.522,181**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	766,897	-	-	1.012,862	-	-	-	-	**1.012,531 -**	-	0,331	-	0,331
المجموع	**39.191,000**	**2.516,091**	**2.516,091**	**41.713,000**	**79,765**	**79,765**	**233,828**	**233,828**	-	**557,332**	**42.270,332**	**40.747,820**	**1.522,512**

ملحق عدد 4: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 حسب المهمات والبرامج

بحساب المليون دينار

المهام والبرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات التمويل	الإنجازات
مهمة مجلس نواب الشعب	**30,302**	**4,909**	**1,807**	**2,804**	-	-	**39,822**
برنامج عدد1: مجلس نواب الشعب	30,302	4,909	1,807	2,804	-	-	39,822
مهمة رئاسة الجمهورية	**112,831**	**20,516**	**2,047**	**15,516**	-	-	**150,910**
برنامج عدد1:الأمن القومي و العلاقات الخارجية	2,693	3,854	0,913	-	-	-	7,460
برنامج عدد2: الأمن الرئاسي	96,357	9,680	0,635	12,800	-	-	119,472
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	13,781	6,982	0,499	2,716	-	-	23,978
مهمة رئاسة الحكومة	**161,428**	**19,011**	**46,096**	**1,757**	-	-	**228,292**
برنامج عدد1: الإشراف	3,797	4,409	15,479	-	-	-	23,685
برنامج عدد2: الرقابة	38,751	2,450	0,170	0,154	-	-	41,525
برنامج عدد3: الإعلام و الاتصال و التكوين	84,689	2,032	5,844	-	-	-	92,565
برنامج عدد4: التصرف في القطاع العمومي	27,497	9,745	22,966	0,772	-	-	60,980
برنامج عدد5: تحديث الخدمات الإدارية	5,635	0,375	1,575	0,831	-	-	8,416
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	1,059	-	0,062	-	-	-	1,121
مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	**1,628**	**0,375**	**1,423**	-	-	-	**3,426**
برنامج عدد1: التصرف في القطاع العمومي	1,628	0,375	1,410	-	-	-	3,413
برنامج عدد2: تحديث الخدمات الإدارية	-	-	0,013	-	-	-	0,013
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	-	-	-	-	-	-	-
مهمة الداخلية	**3.072,091**	**364,876**	**70,898**	**271,763**	-	-	**3.779,628**
برنامج عدد1: الأمن الوطني	1.614,509	138,077	10,610	140,741	-	-	1.903,937
برنامج عدد2: الحرس الوطني	970,217	97,991	6,529	92,809	-	-	1.167,546

برنامج عدد3: الحماية المدنية	215,000	-	20,300	-	-	-	235,300
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	272,365	128,808	33,459	38,213	-	-	472,845
مهمة البيئة	**41,471**	**5,148**	**577,555**	**84,855**	**-**	**-**	**709,029**
برنامج عدد1: البيئة و التنمية المستدامة	27,748	3,187	301,927	84,536	-	-	417,398
برنامج عدد2: الشؤون المحلية	8,279	0,616	275,205	0,000	-	-	284,100
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	5,444	1,345	0,423	0,319	-	-	7,531
مهمة العدل	**601,749**	**64,669**	**13,937**	**59,680**	**-**	**-**	**740,035**
برنامج عدد1: العدل	283,472	10,443	6,026	21,544	-	-	321,485
برنامج عدد2: السجون و الإصلاح	298,356	42,550	1,193	31,999	-	-	374,098
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	19,921	11,676	6,718	6,137	-	-	44,452
مهمة الشؤون الخارجية	**174,920**	**66,783**	**64,426**	**5,801**	**-**	**-**	**311,930**
برنامج عدد1: العمل الديبلوماسي	108,897	48,929	44,992	4,365	-	-	207,183
برنامج عدد2: العمل القنصلي و التونسيين بالخارج	55,620	11,617	19,236	1,073	-	-	87,546
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	10,403	6,237	0,198	0,363	-	-	17,201
مهمة الدفاع الوطني	**2.235,525**	**377,788**	**65,857**	**502,365**	**-**	**-**	**3.181,535**
برنامج عدد1: التدخل العسكري	1.533,772	14,887	0,221	98,471	-	-	1.647,352
برنامج عدد2: الإسناد اللوجستي	253,457	220,194	0,941	44,459	-	-	519,051
برنامج عدد3: الإحاطة بالعسكريين	209,747	74,144	23,674	0,705	-	-	308,270
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	238,549	68,563	41,021	358,730	-	-	706,863
مهمة الشؤون الدينية	**115,549**	**18,491**	**10,330**	**2,639**	**-**	**-**	**147,009**
برنامج عدد1: التنمية الدينية	107,208	16,646	10,149	2,416	-	-	136,419
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	8,341	1,845	0,181	0,223	-	-	10,590
مهمة المالية	**813,839**	**52,618**	**231,712**	**28,987**	**-**	**-**	**1.127,156**
برنامج عدد1: الديوانة	332,606	22,711	3,199	17,621	-	-	376,137

برنامج عدد2: الجباية	180,908	8,484	0,085	1,952	-	-	191,429
برنامج عدد3: المحاسبة العمومية	263,535	14,299	0,013	8,687	-	-	286,534
برنامج عدد4: مصالح الميزانية	7,344	0,574	-	0,210	-	-	8,128
برنامج عدد5: الدين العمومي	1,532	0,212	-	0,006	-	-	1,750
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	27,914	6,338	228,415	0,511	-	-	263,178
مهمة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	**55,438**	**9,782**	**0,768**	**14,989**	**-**	**-**	**80,977**
برنامج عدد1: التصرف في أملاك الدولة	14,621	0,176	0,000	4,602	-	-	19,399
برنامج عدد2: حماية أملاك الدولة	21,664	0,737	0,000	8,898	-	-	31,299
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	19,153	8,869	0,768	1,489	-	-	30,279
مهمة التنمية و الاستثمار والتعاون الدولي	**68,036**	**12,634**	**480,087**	**0,016**	**22,209**	**-**	**582,982**
برنامج عدد1: التوازنات الجملية و الإحصاء	29,639	2,691	10,886	-	-	-	43,216
برنامج عدد2: دعم التنمية القطاعية و الجهوية	18,227	1,742	451,841	-	-	-	471,810
برنامج عدد3: التعاون الدولي	6,781	0,718	0,615	-	22,209	-	30,323
برنامج عدد4: الإحاطة بالإستثمار	8,303	2,663	16,465	-	-	-	27,431
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	5,086	4,820	0,280	0,016	-	-	10,202
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**626,247**	**116,143**	**567,123**	**577,735**	**84,000**	**-**	**1.971,248**
برنامج عدد1: الإنتاج الفلاحي والجودة و السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	66,151	1,975	304,553	33,812	-	-	406,491
برنامج عدد2: الصيد البحري و تربية الأحياء المائية	6,646	0,181	118,114	38,445	-	-	163,386
برنامج عدد3: المياه	56,590	78,506	122,118	331,623	84,000	-	672,837
برنامج عدد4: الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية	203,859	1,239	3,824	124,907	-	-	333,829
برنامج عدد5: التعليم العالي و البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي	165,922	11,167	7,750	9,421	-	-	194,260
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	127,079	23,075	10,764	39,527	-	-	200,445
مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**26,021**	**3,856**	**203,053**	**0,127**	**-**	**-**	**233,057**

برنامج عدد1: الطاقة و الطاقات المتجددة	3,550	0,512	14,770	-	-	-	18,832
برنامج عدد2: الصناعة	15,598	1,005	188,110	0,064	-	-	204,777
برنامج عدد3: المناجم	2,576	0,333	-	-	-	-	2,909
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	4,297	2,006	0,173	0,063	-	-	6,539
مهمة التجارة	**45,618**	**8,660**	**2.502,068**	**2,332**	**-**	**-**	**2.558,678**
برنامج عدد1: التجارة الداخلية	29,457	4,356	2.420,855	0,371	-	-	2.455,039
برنامج عدد2: التجارة الخارجية	10,763	2,185	81,135	0,725	-	-	94,808
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	5,398	2,119	0,078	1,236	-	-	8,831
مهمة تكنولوجيا الإتصال و الاقتصاد الرقمي	**15,605**	**5,615**	**88,848**	**50,044**	**-**	**-**	**160,112**
برنامج عدد1: التنمية الرقمية	1,349	-	85,863	49,082	-	-	136,294
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	14,256	5,615	2,985	0,962	-	-	23,818
مهمة السياحة و الصناعات التقليدية	**63,413**	**11,538**	**81,681**	**0,208**	**-**	**-**	**156,839**
برنامج عدد1: السياحة و الصناعات التقليدية	61,360	11,028	77,989	0,192	-	-	150,569
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	2,053	0,509	3,692	0,016	-	-	6,270
مهمة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية	**104,466**	**56,411**	**3,444**	**1.370,178**	**81,600**	**-**	**1.616,099**
برنامج عدد1: البنية التحتية للطرقات	48,080	47,805	-	1.066,699	80,000	-	1.242,584
برنامج عدد2: حماية المناطق العمرانية و الشريط الساحلي و التحكم في المنشآت	15,095	1,860	-	87,894	1,600	-	106,449
برنامج عدد3: التهئية الترابية و التعمير و الإسكان	16,129	1,107	0,569	210,263	-	-	228,069
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	25,162	5,639	2,875	5,322	-	-	38,998
مهمة النقل	**19,400**	**3,668**	**783,767**	**2,062**	**-**	**-**	**808,897**
برنامج عدد1: النقل البري	6,114	0,648	751,119	0,060	-	-	757,941
برنامج عدد2: الطيران المدني	1,248	-	10,418	-	-	-	11,666
برنامج عدد3: النقل البحري و الموانئ	1,820	0,400	19,370	0,889	-	-	22,479

برنامج عدد9: القيادة و المساندة	10,218	2,620	2,860	1,113	-	-	16,811
مهمة الشؤون الثقافية	**194,870**	**17,745**	**88,389**	**50,277**	**-**	**-**	**351,281**
برنامج عدد1: الفنون	3,508	7,019	30,446	4,663	-	-	45,636
برنامج عدد2: الكتاب و المطالعة	0,722	2,270	4,850	9,712	-	-	17,554
برنامج عدد3: العمل الثقافي	8,427	2,818	31,489	27,708	-	-	70,442
برنامج عدد4: التراث	11,202	2,294	4,807	5,791	-	-	24,094
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	171,011	3,344	16,797	2,403	-	-	193,555
مهمة شؤون الشباب والرياضة	**515,696**	**33,116**	**63,708**	**148,427**	**-**	**-**	**760,947**
برنامج عدد1: الشباب	108,942	5,118	4,477	25,131	-	-	143,668
برنامج عدد2: الرياضة	18,313	4,536	55,952	100,104	-	-	178,905
برنامج عدد3: التربية البدنية	334,176	20,666	2,815	19,521	-	-	377,178
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	54,265	2,796	0,464	3,671	-	-	61,196
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	**115,699**	**9,228**	**25,612**	**19,071**	**-**	**-**	**169,610**
برنامج عدد1: المرأة و الأسرة و تكافؤ الفرص	2,215	0,375	0,718	7,465	-	-	10,773
برنامج عدد2: الطفولة	104,396	4,567	7,124	9,080	-	-	125,167
برنامج عدد3: كبار السن	0,190	0,023	16,088	1,339	-	-	17,640
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	8,898	4,263	1,682	1,187	-	-	16,030
مهمة الصحة	**2.194,519**	**365,640**	**25,298**	**330,620**	**-**	**-**	**2.916,077**
برنامج عدد1: الرعاية الصحية الأساسية	287,300	46,595	10,905	130,802	-	-	475,602
برنامج عدد2: الخدمات الصحية الإستشفائية	882,033	92,419	3,730	40,529	-	-	1.018,711
برنامج عدد3: البحث و الخدمات الإستشفائية الجامعية	880,622	59,271	3,240	40,544	-	-	983,677
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	144,564	167,355	7,423	118,745	-	-	438,087
مهمة الشؤون الاجتماعية	**217,750**	**18,169**	**2.438,024**	**10,195**	**-**	**-**	**2.684,138**
برنامج عدد1: الشغل و العلاقات المهنية	19,801	1,342	0,204	0,723	-	-	22,070

برنامج عدد2: الضمان الاجتماعي	0,611	0,026	1.030,021	0,016	-	-	1.030,674
برنامج عدد3: النهوض الاجتماعي	133,708	8,469	1.400,717	4,503	-	-	1.547,397
برنامج عدد4: الهجرة و التونسيين بالخارج	22,123	2,584	3,578	-	-	-	28,285
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	41,507	5,748	3,504	4,953	-	-	55,712
مهمة التربية	**5.791,416**	**375,626**	**16,509**	**270,481**	**-**	**-**	**6.454,032**
برنامج عدد1: المرحلة الإبتدائية	2.136,375	59,997	3,897	66,500	-	-	2.266,769
برنامج عدد2: المرحلة الإعدادية و التعليم الثانوي	3.410,133	84,844	0,401	109,570	-	-	3.604,948
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	244,908	230,785	12,211	94,411	-	-	582,315
مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	**1.257,340**	**96,600**	**215,174**	**220,496**	**-**	**-**	**1.789,610**
برنامج عدد1: تعليم عالي	1.070,332	42,545	14,030	76,548	-	-	1.203,455
برنامج عدد2: بحث علمي	55,553	4,587	5,933	75,199	-	-	141,272
برنامج عدد3: الخدمات الجامعية	109,958	45,002	194,544	20,375	-	-	369,879
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	21,497	4,466	0,667	48,374	-	-	75,004
مهمة التكوين المهني والتشغيل	**478,290**	**42,303**	**469,808**	**0,960**	**-**	**-**	**991,361**
برنامج عدد1: التكوين المهني	391,531	35,528	56,723	-	-	-	483,782
برنامج عدد2: التشغيل	73,180	3,447	391,235	-	-	-	467,862
برنامج عدد3: تنمية المبادرة الخاصة	-	-	21,586	0,150	-	-	21,736
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	13,579	3,328	0,264	0,810	-	-	17,981
مهمة المجلس الأعلى للقضاء	**1,890**	**0,842**	**0,008**	**3,938**	**-**	**-**	**6,678**
برنامج عدد1: المجلس الأعلى للقضاء	1,890	0,842	0,008	3,938	-	-	6,678
مهمة المحكمة الدستورية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
برنامج عدد1: المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-
مهمة محكمة المحاسبات	**17,300**	**4,137**	**0,132**	**0,143**	**-**	**-**	**21,713**

برنامج عدد1: محكمة المحاسبات	17,300	4,137	0,132	0,143	-	-	21,713
مهمة الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**13,000**	**5,150**	**7,516**	**-**	**-**	**-**	**25,666**
برنامج عدد1: الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	13,000	5,150	7,516	-	-	-	25,666
مهمة الشؤون المحلية	**11,797**	**3,392**	**573,739**	**0,453**	**-**	**-**	**589,381**
برنامج عدد2: الشؤون المحلية	11,715	1,381	573,739	0,453	-	-	587,288
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	0,082	2,011	-	-	-	-	2,093
مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	**7,673**	**152,450**	**1.498,342**	**0,242**	**-**	**-**	**1.658,707**
برنامج عدد1: الطاقة و الطاقات المتجددة	3,636	0,512	1.496,592	-	-	-	1.500,740
برنامج عدد3: المناجم	2,844	0,333	1,655	-	-	-	4,832
برنامج عدد9: القيادة و المساندة	1,193	151,605	0,095	0,242	-	-	153,135
نفقات التمويل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3.740,958**	**3.740,958**
برنامج عدد1: فوائد الدين العمومي	-	-	-	-	-	3.740,958	3.740,958
الجملة العامة	**19.202,816**	**2.347,891**	**11.219,185**	**4.049,161**	**187,809**	**3.740,958**	**40.747,820**

ملحق عدد 5: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 حسب مصادر التمويل

بحساب المليون دينار

البرنامج/مصدر التمويل/الأقسام	الإعتمادات الأصلية	نقل إعتمادات		الإعتمادات التعديلية	تحويل إعتمادات بين البرامج		تحويل إعتمادات داخلية		إعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الإعتمادات الباقية
		+	-		+	-	+	-					
الموارد العامة للميزانية													
نفقات التأجير	19.030,000	26,356	26,356	19.246,585	42,857	62,912	-	165,767	273,214	-	19.333,977	19.199,837	134,140
نفقات الاستثمار	2.851,761	5,208	5,208	2.889,737	15,590	12,190	173,047	-	88,763	-	3.154,947	3.016,608	138,339
نفقات العمليات المالية	215,600	-	-	215,600	-	-	-	-	-	-	215,600	187,809	27,791
نفقات أخرى	10.622,586	2.384,527	2.384,527	12.334,586	19,819	3,164	60,781	18,061	499,865	-	12.893,827	12.616,628	277,199
جملة الموارد العامة للميزانية	**32.719,947**	**2.416,091**	**2.416,091**	**34.686,508**	**78,266**	**78,266**	**233,828**	**183,828**	**861,842**	-	**35.598,351**	**35.020,882**	**577,469**
موارد القروض الخارجية الموظفة													
نفقات الاستثمار	766,805	-	-	773,948	1,500	1,500	0,000	50	150,688	-	874,636	722,767	151,870
نفقات أخرى	88,751	-	-	39,082	-	-	-	-	-	-	39,082	1,971	37,111
جملة موارد القروض الخارجية الموظفة	**855,556**	-	-	**813,030**	**1,500**	**1,500**	-	**50**	**150,688**	-	**913,718**	**724,738**	**188,980**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة													
نفقات الاستثمار	133,676	-	-	123,676	-	-	-	-	-	137,904	261,580	222,198	39,382
نفقات أخرى	902,924	100,000	100,000	892,924	-	-	-	-	-	193,252	1.086,176	919,176	167,000
جملة موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1.036,600**	**100,000**	**100,000**	**1.016,600**	-	-	-	-	-	**331,156**	**1.347,756**	**1.141,374**	**206,382**
موارد حسابات أموال المشاركة													

نفقات التأجير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,984	2,979	0,004
نفقات الاستثمار	39,200	-	-	39,200	-	-	-	-	-	-	-	181,688	87,588	133,300
نفقات أخرى	10,800	-	-	10,800	-	-	-	-	-	-	-	41,504	29,300	23,004
جملة موارد حسابات أموال المشاركة	**50,000**	-	-	**50,000**	-	-	-	-	-	-	-	**226,176**	**119,868**	**156,308**
نفقات التمويل	**3.762,000**	-	-	**4.134,000**	-	-	-	-	-	-	-	-	**3.740,958**	**393,042**
جملة موارد الدولة	**38.424,103**	**2.516,091**	**2.516,091**	**40.700,138**	**79,765**	**79,765**	**233,828**	**233,828**	**1.012,531**	**557,332**	**42.270,001**	**40.747,820**	**1.522,181**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**766,897**	-	-	**1.012,862**	-	-	-	-	**1.012,531** -	-	**0,331**	-	**0,331**
المجموع	**39.191,000**	**2.516,091**	**2.516,091**	**41.713,000**	**79,765**	**79,765**	**233,828**	**233,828**	**0**	**557,332**	**42.270,332**	**40.747,820**	**1.522,512**

ملحق عدد 6: توزيع نفقات الاستثمار لسنة 2020 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

رقم المهمة	اسم المهمة	الإعتمادات الأصلية	نقل إعتمادات من مهمة إلى مهمة أخرى		الإعتمادات التعديلية	تحويل إعتمادات بين البرامج		تحويل إعتمادات داخلية		إعتمادات تكميلية*	تنقيحات بمقتضى التوزيع النهائي للإعتمادات (رفع/خفض)	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الإعتمادات الباقية
			+	-		+	-	+	-					
1	مهمة مجلس نواب الشعب	4,050	-	-	4,050	-	-	-	-	-	-	4,050	2,805	1,245
2	رئاسة الجمهورية	6,560	-	-	6,560	-	-	-	-	-	10,625	17,185	15,516	1,669
3	رئاسة الحكومة	2,670	0,400	-	3,070	-	-	-	-	1,699	0,000	4,769	1,757	3,012
4	الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	0,400	-	0,400	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5	الداخلية	210,900	-	-	210,900	3,400	-	76,460	-	0,100	4,734	295,594	271,762	23,832
6	البيئة	32,400	-	3,788	28,612	0,600	0,600	-	-	0,000	73,500	102,112	84,854	17,258
7	العدل	72,550	-	-	62,550	-	-	-	-	-	-	62,550	59,680	2,870
8	الشؤون الخارجية	8,000	-	-	8,000	0,623	0,623	-	-	-	-	8,000	5,801	2,199
9	الدفاع الوطني	539,217	-	-	489,217	-	-	38,177	-	-	3,138	530,532	502,366	28,167
10	الشؤون الدينية	2,500	-	-	2,500	-	-	1,870	-	-	-	4,370	2,639	1,731
11	المالية	68,000	-	-	68,000	-	-	-	-	2,031	-	70,031	28,987	41,044
12	أملاك الدولة والشؤون العقارية	13,700	-	-	13,700	-	-	-	-	0,218	3,500	17,418	14,989	2,429
13	التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	0,230	-	-	0,230	-	-	-	-	-	-	0,230	0,016	0,214
14	الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	514,536	-	-	500,205	-	-	-	-	128,809	3,578	632,591	577,735	54,856
15	الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	9,947	-	1,020	8,927	-	-	-	-	-	-	8,927	0,127	8,800

16	التجارة	5,623	-	-	5,623	-	-	-	-	0,059	-	5,682	2,332	3,351
17	تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	50,000	-	-	40,000	-	-	-	-	1,822	32,701	74,523	50,044	24,479
18	السياحة والصناعات التقليدية	0,430	-	-	0,430	-	-	-	-	-	-	0,430	0,208	0,222
19	التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	1.226,400	-	-	1.381,400	3,900	3,900	52,169	50	-	48,385	1.431,954	1.370,178	61,776
20	النقل	6,000	-	-	6,000	-	-	-	-	1,040	-	7,040	2,062	4,978
21	الشؤون الثقافية	55,552	-	-	52,302	0,732	0,732	-	-	-	-	52,302	50,277	2,025
22	شؤون الشباب والرياضة	95,600	-	-	142,800	-	-	-	-	10,160	0,019	152,979	148,427	4,551
23	المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	32,520	-	-	27,520	-	-	-	-	-	-	27,520	19,071	8,449
24	الصحة	300,100	-	-	275,600	2,000	2,000	-	-	20,000	139,412	435,012	330,620	104,392
25	الشؤون الاجتماعية	13,787	-	-	13,787	-	-	-	-	-	-	13,787	10,195	3,592
26	التربية	324,400	-	-	294,400	5,835	5,835	-	-	-	-	294,400	270,481	23,919
27	التعليم العالي والبحث العلمي	170,000	-	-	150,000	-	-	4,371	-	69,591	-	223,962	220,496	3,466
28	التكوين المهني والتشغيل	19,700	-	-	19,700	-	-			0,000	-	19,700	0,960	18,740
29	المجلس الأعلى للقضاء	2,800	-	-	2,800	-	-			3,923	-	6,723	3,937	2,785
30	المحكمة الدستورية	2,530	-	-	2,530	-	-			-	-	2,530	0,000	2,530
31	محكمة المحاسبات	0,340	-	-	0,340	-	-			-	-	0,340	0,143	0,197
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	-	-	-	-	-	-			-	-	-	-	-
35	الشؤون المحلية	-	3,788	-	3,788	-	-			-	-	3,788	0,453	3,335
36	الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	-	1,020	-	1,020	-	-			-	-	1,020	0,242	0,778
المجموع		**3.791,442**	**5,208**	**5,208**	**3.826,561**	**17,090**	**13,690**	**173,047**	**50,000**	**239,451**	**319,592**	**4.512,051**	**4.049,161**	**462,890**
*** متأتية من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة**														

ملحق عدد 7 :جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2019 و2020

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي لسنة 2020	الإنجازات		التغيّرات 2019/2020	
		2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**12 926 024**	**14 643 846**	**1 717 822**	**13,29**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	12 926 024	14 643 846	1 717 822	**13,29**
وزارة الدّاخليّة	**11 000 000**	**17 278 286**	**18 111 271**	**832 985**	**4,82**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 500 000	11 550 922	12 273 283	722 361	**6,25**
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	5 727 364	5 837 988	110 624	**1,93**
مهمة الشؤون المحلية	**100 000 000**	**112 319 723**	**100 758 449**	**-11 561 274**	**-10,29**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100 000 000	112 319 723	100 758 449	-11 561 274	**-10,29**
مهمة البيئة	**23 000 000**	**217 509 895**	**205 774 532**	**-11 735 363**	**-5,40**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	5 669 089	5 098 388	-570 701	**-10,07**
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	211 840 806	200 676 144	-11 164 662	**-5,27**
مهمة الدفاع الوطني	**10 000 000**	**1 349 517**	**2 487 818**	**1 138 301**	**84,35**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	1 349 517	2 487 818	1 138 301	**84,35**
مهمةالماليّة	**100 000**	**347 170**	**273 095**	**-74 075**	**-21,34**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	347 170	273 095	-74 075	**-21,34**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**13 000 000**	**41 258 703**	**38 660 457**	**-2 598 246**	**-6,30**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	3 000 000	8 284 407	8 122 723	-161 684	**-1,95**
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10 000 000	32 974 296	30 537 734	-2 436 562	**-7,39**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**78 044 157**	**76 827 023**	**-1 217 134**	**-1,56**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	58 340 097	58 461 750	121 653	**0,21**
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	8 348 915	7 961 267	-387 648	**-4,64**
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	11 355 145	10 404 006	-951 139	**-8,38**
مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**77 000 000**	**206 174 505**	**188 993 354**	**-17 181 151**	**-8,33**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73 000 000	194 424 993	168 950 102	-25 474 891	**-13,10**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	4 000 000	11 749 512	20 043 252	8 293 740	**70,59**
مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	**40 000 000**	**52 958 598**	**57 681 282**	**4 722 684**	**8,92**
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	52 958 598	57 681 282	4 722 684	**8,92**
مهمة التجارة	**500 000**	**102 543 946**	**96 800 766**	**-5 743 180**	**-5,60**
الصندوق العامّ للتعويض	0	101 958 392	96 116 762	-5 841 630	**-5,73**

صندوق النهوض بالصادرات	500 000	585 554	684 004	98 450	**16,81**
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**70 000 000**	**235 565 949**	**232 359 667**	**-3 206 282**	**-1,36**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	70 000 000	235 565 949	232 359 667	-3 206 282	**-1,36**
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	**18 000 000**	**59 744 478**	**18 891 352**	**-40 853 126**	**-68,38**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	21 498 889	5 761 549	-15 737 340	**-73,20**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	38 245 589	13 129 803	-25 115 786	**-65,67**
مهمة التجهيزوالإسكان والتهيئة الترابية	**48 000 000**	**322 437 584**	**319 239 322**	**-3 198 262**	**-0,99**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	17 751 707	14 218 836	-3 532 871	**-19,90**
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	304 685 877	305 020 486	334 609	**0,11**
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**19 607 980**	**18 385 209**	**-1 222 771**	**-6,24**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	19 607 980	18 385 209	-1 222 771	**-6,24**
مهمة شؤون الشباب والرياضة	**20 000 000**	**11 123 411**	**10 721 692**	**-401 719**	**-3,61**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	11 123 411	10 721 692	-401 719	**-3,61**
مهمة الصحة	**30 000 000**	**67 495 594**	**68 155 158**	**659 564**	**0,98**
صندوق دعم الصحة العمومية	30 000 000	67 495 594	68 155 158	**659 564**	**0,98**
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**12 461 345**	**11 167 578**	**-1 293 767**	**-10,38**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	7 849 217	5 597 126	-2 252 091	**-28,69**
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	0	4 612 128	5 570 452	958 324	**20,78**
مهمة التربية	**0**	**4 760**	**32 410**	**27 650**	**580,88**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	0	4 760	32 410	27 650	**580,88**
مهمة التكوين المهني والتشغيل	**490 000 000**	**738 939 719**	**674 925 017**	**-64 014 702**	**-8,66**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	559 484 537	516 339 123	-43 145 414	**-7,71**
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	179 455 182	158 585 894	-20 869 288	**-11,63**
الجملة	**1 016 600 000**	**2 310 091 344**	**2 154 889 298**	**-155 202 046**	**-6,72**

ملحق عدد 8 : جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2019 و2020

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2019/2020	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**60 148 000**	**11 030**	**-60 136 970**	**-99,86**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	60 148 000	-72 000	-60 220 000	-100
- حساب القمة الفرنكوفونية	0	83 030	83 030	-
رئاسة الحكومة	**6 010**	**0**	**-6 010**	**-100**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	6 010	0	-6 010	-100
مهمة الدّاخلية	**9 174 424**	**4 489 295**	**-4 685 129**	**-51,07**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	4 527 005	2 945 885	-1 581 120	-34,93
- حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	4 647 419	1 543 410	-3 104 009	-66,79
مهمة الدفاع الوطني	**37 963 106**	**22 661 574**	**-15 301 532**	**-40,31**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	36 279 936	19 420 648	-16 859 288	-46,47
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 040 561	2 501 833	1 461 272	140,43
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	642 609	739 093	96 484	15,01
مهمة المالية	**3 771 004**	**3 941 370**	**170 366**	**4,52**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	1 389 691	2 112 938	723 247	52,04
- حساب القروض المرتبطة برهن	2 381 313	1 828 432	-552 881	-23,22
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**21 410**	**3 850 141**	**3 828 731**	**17882,91**
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	21 410	2 787	-18 623	-86,98
حساب إنجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة	0	3 847 354	3 847 354	-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**5 014 554**	**4 406 458**	**-608 096**	**-12,13**
- حساب حماية النباتات	1 853 476	1 911 325	57 849	3,12
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3 161 078	2 495 133	-665 945	-21,07
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**2 261 607**	**1 019 406**	**-1 242 201**	**-54,93**
- حساب بناء الجسور والطرقات	111 876	173 346	61 470	54,94
- حساب إنجاز منشات مائية مختلفة	1 222 629	407 370	-815 259	-66,68
- حساب بطاح جربة	591 522	390 974	-200 548	-33,90
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانى الصيد	0	18	18	-
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	335 580	47 698	-287 882	-85,79
مهمة الشؤون الثقافية	**0**	**2 174 943**	**2 174 943**	**-**
حساب للقطاع الثقافي	0	210 037	210 037	-
حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمتدخلين فيه	0	1 964 906	1 964 906	-

مهمة الصحة	**7 379 600**	**215 571 554**	**208 191 954**	**2821,18**
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	250 000	0	-250 000	-100
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	17 400	4 286 858	4 269 458	24537,11
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	145 848	50 000	-95 848	-65,72
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	4 966 352	2 276 934	-2 689 418	-54,15
حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	2 000 000	4 822 075	2 822 075	141,10
حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	0	204 135 687	204 135 687	-
مهمة الشؤون الاجتماعية	**758 720**	**0**	**-758 720**	**-100**
- حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	4 000	0	-4 000	**-100**
- حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل	754 720	0	-754 720	**-100**
مهمة التربية	**8 870 551**	**4 721 658**	**-4 148 893**	**-46,77**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	8 870 551	4 721 658	-4 148 893	-46,77
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**105 710**	**102 770**	**-2 940**	**-2,78**
- حساب القروض الجامعية	105 710	102 770	-2 940	-2,78
المجموع العامّ	**135 474 696**	**262 950 199**	**127 475 503**	**-94,10**

ملحق عدد 9: الحسابات الخاصة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات 2018 و2019 و2020

بالدينار

ع/ر	الحسابات	الفواضل في 2020
حسابات أموال المشاركة		
1	حساب نشر و توزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي	23 443,435
2	حساب و نشر و توزيع مجلة الهداية	9 154,966
3	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين و دعم اللامركزية	215 526,333
4	حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	2 616 488,523
5	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
6	حساب دعم القوات المسلحة	1 729 312,470
7	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
8	حساب حراسة و صيانة بعض المباني الراجعة للدولة	415 546,976
9	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
10	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا	277 295,209
11	حساب البناءات المدنية و الحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانئ الصيد	119 140,687
12	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
13	حساب القروض الجامعية	22 635 276,702
14	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
15	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
16	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس 2001	280 241,036
17	حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
18	حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10 561,050
19	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
20	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
21	حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181 265,260
22	- حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
23	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500
24	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000

25	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
26	حساب دار الصحافي	78 016,184
27	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
28	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
29	- حساب حماية البيئة	175 023,570
30	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
31	حساب تهيئة متحف باردو	1 150 000,000
32	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
33	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
34	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
35	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
جملة حسابات أموال المشاركة		**49 160 587,925**
الحسابات الخاصة في الخزينة		
1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
2	الصندوق العام للتعويض	458 247 557,728
3	صندوق النهوض بالصادرات	10 142 424,875
4	صندوق حوادث الشغل	0,996
5	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	12 511 702,357
جملة الحسابات الخاصة في الخزينة		**483 517 959,268**
المجموع العام		**532 678 547,193**

ملحق عدد 10 : جدول تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2019 و 2020

بالدّينار

بيان الحسابات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي لسنة 2020	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2020	
		2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**4 066 133**	**3 549 210**	**-516 923**	**-12,71**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	4 066 133	3 549 210	**-516 923**	-12,71
مهمة الدّاخليّة	**11 000 000**	**8 119 462**	**8 400 000**	**280 538**	**3,46**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 500 000	8 100 000	8 400 000	**300 000**	3,70
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	19 462	0	**-19 462**	-100
مهمة الشؤون المحلية	**100 000 000**	**100 000 000**	**98 845 903**	**-1 154 097**	**-1,15**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100 000 000	100 000 000	98 845 903	**-1 154 097**	-1,15
مهمة البيئة	**23 000 000**	**80 351 824**	**111 798 074**	**31 446 250**	**39,14**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	17 372 824	15 100 537	**-2 272 287**	-13,08
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	62 979 000	96 697 537	**33 718 537**	53,54
مهمة الدفاع الوطني	**10 000 000**	**6 528 947**	**4 620 117**	**-1 908 830**	**-29,24**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	6 528 947	4 620 117	**-1 908 830**	-29,24
مهمة الماليّة	**100 000**	**1 132**	**198**	**-934**	**-82,51**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	1 132	198	**-934**	-82,51
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**13 000 000**	**14 406 558**	**13 756 700**	**-649 858**	**-4,51**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	3 000 000	3 695 864	4 858 310	**1 162 446**	31,45
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10 000 000	10 710 694	8 898 390	**-1 812 304**	-16,92
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**45 232 584**	**51 494 608**	**6 262 024**	**13,84**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	29 657 244	36 316 808	**6 659 564**	22,46
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	8 787 547	8 180 800	**-606 747**	-6,9
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	6 787 793	6 997 000	**209 207**	3,08
مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**77 000 000**	**67 078 275**	**65 531 403**	**-1 546 872**	**-2,31**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73 000 000	65 164 272	63 178 536	**-1 985 736**	-3,05
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	4 000 000	1 914 003	2 352 867	**438 864**	22,93
مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	**40 000 000**	**17 674 000**	**40 000 000**	**22 326 000**	**126,32**
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	17 674 000	40 000 000	**22 326 000**	126,32
وزارة التجارة	**500 000**	**0**	**0**	**0**	-
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	0	0	**0**	-

مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**70 000 000**	**94 364 753**	**134 944 513**	**40 579 760**	**43**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	70 000 000	94 364 753	134 944 513	**40 579 760**	43
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	**18 000 000**	**12 810 137**	**3 492 822**	**-9 317 315**	**-72,73**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	5 145 342	2 431 000	**-2 714 342**	-52,75
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	7 664 795	1 061 822	**-6 602 973**	-86,15
مهمة التجهيزوالإسكان والتهيئة الترابية	**48 000 000**	**58 268 414**	**76 230 796**	**17 962 382**	**30,83**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	12 456 271	8 230 796	**-4 225 475**	-33,92
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	45 812 143	68 000 000	**22 187 857**	48,43
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**13 029 092**	**6 817 777**	**-6 211 315**	**-47,67**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	13 029 092	6 817 777	**-6 211 315**	-47,67
مهمة شؤون الشباب والرياضة	**20 000 000**	**34 487 306**	**18 282 761**	**-16 204 545**	**-46,99**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	34 487 306	18 282 761	**-16 204 545**	-46,99
مهمة الصحة	**30 000 000**	**0**	**30 000 000**	**30 000 000**	**-**
صندوق دعم الصحة العمومية	30 000 000	0	30 000 000	**30 000 000**	-
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**2 167 889**	**5 815 008**	**3 647 119**	**168,23**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	2 167 889	5 815 008	**3 647 119**	168,23
مهمة التكوين المهني والتشغيل	**490 000 000**	**480 358 681**	**467 794 070**	**-12 564 611**	**-2,62**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	431 112 732	398 996 000	**-32 116 732**	-7,45
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	49 245 949	68 798 070	**19 552 121**	39,70
الجملة	**1 016 600 000**	**1 038 945 187**	**1 141 373 960**	**102 428 773**	**9,86**

ملحق عدد 11: جدول تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2019 و2020

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2020/2019	
	2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**27 391 133**	**12 011 225**	**-15 379 908**	**-56,15**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	27 391 133	12 001 744	-15 389 389	-56,15
- حساب القمة الفرنكوفونية	0	9 481	9 481	-100
رئاسة الحكومة	**511 238**	**1 152 800**	**641 562**	**125,49**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	474 580	1 124 000	649 420	136,84
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	36 658	28 800	-7 858	-21,44
مهمة الدّاخلية	**14 171 314**	**6 601 105**	**-7 570 209**	**-53,42**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	7 049 836	3 072 530	-3 977 306	-56,42
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	7 121 478	3 528 575	-3 592 903	-50,45
مهمة الدفاع الوطني	**9 803 310**	**13 731 276**	**3 927 966**	**40,07**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	9 314 059	13 004 034	3 689 975	39,62
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	307 265	639 794	332 529	108,22
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	181 986	87 448	-94 538	-51,95
مهمة المالية	**11 307 744**	**7 023 325**	**-4 284 419**	**-37,89**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	9 553 743	5 889 933	-3 663 810	-38,35
- حساب القروض المرتبطة برهن	1 749 365	1 133 392	-615 973	-35,21
- حساب مشروع دعم اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	4 636	0	-4 636	-100
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**14 901**	**3 464 987**	**3 450 086**	**23153,39**
- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	14 901	3 464 987	3 450 086	**23153,39**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**2 457 804**	**2 019 450**	**-438 354**	**-17,84**
- حساب حماية النباتات	2 457 804	957 038	-1 500 766	-61,06
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	0	1 062 412	1 062 412	100
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**1 467 270**	**2 695 594**	**1 228 324**	**83,71**
- حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	1 467 270	2 695 594	1 228 324	**83,71**
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**6 166 988**	**5 295 178**	**-871 810**	**-14,14**
- حساب بناء الجسور والطرقات	175 524	185 384	9 860	5,62

- حساب إنجاز منشآت مائية مختلفة	1 047 041	1 859 939	812 898	77,64
- حساب بطاح جربة	458 422	345 841	-112 581	-24,56
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	4 486 001	2 904 014	-1 581 987	-35,26
مهمة الشؤون الثقافية	**0**	**1 132 468**	**1 132 468**	**100**
- حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمتدخلين فيه	0	1 132 468	1 132 468	100
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	**191 200**	**0**	**-191 200**	**-100**
- حساب رسكلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	191 200	0	-191 200	-100
مهمة الصحة	**9 120 370**	**62 304 318**	**53 183 948**	**583,13**
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1 791 743	0	-1 791 743	-100
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	101 800	94 048	-7 752	-7,61
- حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات	6 497 367	0	-6 497 367	-100
- حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	729 460	1 235 211	505 751	69,33
- حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	0	60 975 059	60 975 059	100,00
مهمة الشؤون الاجتماعية	**564 000**	**396 000**	**-168 000**	**-29,79**
- حساب تمويل جبر ضحايا الإستبداد	564 000	396 000	-168 000	-29,79
مهمة التربية	**5 145 921**	**2 040 176**	**-3 105 745**	**-60,35**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	5 145 921	2 040 176	-3 105 745	-60,35
المجموع العامّ	**88 313 193**	**119 867 902**	**31 554 709**	**35,73**

ملحق عدد 12: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2020

بالدّينار

المهمات	عدد المؤسّسات في سنة 2020	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2020/2019	
			2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	759 212	669 337	655 812	-13 525	-2,02
رئاسة الحكومة	6	5 871 965	13 803 852	5 755 171	-8 048 681	-58,31
مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة والسياسات العمومية	1	4 310 973	-	4 173 712	-	-
مهمة الدّاخلية	15	25 522 424	21 794 143	23 928 514	2 134 371	9,79
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	3	8 252 229	6 523 478	7 638 086	1 114 608	17,09
مهمة العدل	42	58 633 008	54 814 907	43 754 843	-11 060 064	-20,18
مهمة الشؤون الخارجيّة	1	118 000	127 007	-	-127 007	-100,00
مهمة الدّفاع الوطني	46	28 994 201	31 459 760	33 249 957	1 790 197	5,69
مهمة الشؤون الدّينية	2	312 454	305 593	172 454	-133 139	-43,57
مهمة الماليّة	2	4 519 743	3 065 719	4 427 296	1 361 577	44,41
مهمة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة	-	-	72 329 697	-	-72 329 697	-100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	109 922 581	79 583 452	80 217 686	634 234	0,80
مهمة التجارة	2	3 048 848	2 883 626	2 957 224	73 598	2,55
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	4 715 255	3 998 595	4 646 375	647 780	16,20
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	1	3 446 885	3 602 561	3 272 948	-329 613	-9,15
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	9 259 175	6 534 056	6 931 439	397 383	6,08
مهمة الشؤون الثقافية	65	38 259 851	38 042 069	35 782 257	-2 259 812	-5,94
مهمة الشباب والرياضة	76	37 399 740	34 762 076	31 637 286	-3 124 790	-8,99
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	16 860 293	11 979 392	12 865 509	886 117	7,40
مهمة الصحّة	215	637 232 810	485 130 089	462 236 686	-22 893 403	-4,72
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	16 175 377	12 309 598	13 066 107	756 509	6,15
مهمة التربية	1563	258 973 664	185 224 670	305 741 231	120 516 561	65,07
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	350	376 362 991	320 338 208	329 179 809	8 841 601	2,76
المجموع	**2 590**	**1 648 951 679**	**1 389 281 884**	**1 412 290 402**	**23 008 518**	**1,66**

ملحق عدد13: جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2020

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2020	الإنجازات		التغيّرات2020/2019	
		2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	6	4 712	-	- 4 712	-100,00
مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة و السياسات العمومية	1	-	-	-	0,00
مهمة الدّاخلية	15	-	50 000	50 000	100,00
مهمة الشؤون المحلية و البيئة	3	250 000	817 500	567 500	227,00
مهمة العدل	42	18 150 230	17 318 934	- 831 296	-4,58
مهمة الشؤون الخارجيّة	1	-	-	-	0,00
مهمة الدّفاع الوطني	46	124 000	1 641 000	1 517 000	100,00
مهمة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	0,00
مهمة الماليّة	2	152 281	346 940	194 659	127,83
مهمة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	-	1 430 000	-	- 1 430 000	-100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	289 277 168	289 979 804	702 636	0,24
مهمة التجارة	2	-	-	-	0,00
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	1 104 607	2 326 353	1 221 746	110,60
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	0,00
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	2 371 000	1 449 000	- 922 000	-38,89
مهمة الشؤون الثقافية	65	1 492 670	3 877 842	2 385 172	159,79
مهمة الشباب والرياضة	76	45 000	433 000	388 000	100,00
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	4 152 809	5 837 712	1 684 903	40,57
مهمة الصحّة	215	15 555 462	6 147 776	- 9 407 686	-60,48
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	1	420	419	100,00
مهمة التربية	1 563	140 838 914	82 331 975	- 58 506 939	-41,54
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	350	60 008 338	91 630 745	31 622 407	52,70
المجموع	**2 590**	**534 957 192**	**504 189 001**	**- 30 768 191**	**-5,75**

ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

المهمات	عدد المؤسسات في سنة 2020	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2020/2019	
					2019	2020	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	2	591 000	168 212	759 212	514 025	463 647	-50 378	-9,80
رئاسة الحكومة	6	5 105 000	766 965	5 871 965	12 461 294	4 561 951	-7 899 343	-63,39
مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة و السيّاسات العمومية	1	4 451 000	- 140 027	4 310 973	0	4 012 922	-	-
مهمة الداخلية	15	18 711 000	6 811 424	25 522 424	16 504 176	17 355 655	851 479	5,16
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	3	5 488 000	2 764 229	8 252 229	3 960 249	3 810 786	-149 463	-3,77
مهمة العدل	42	49 505 000	9 128 008	58 633 008	45 895 809	39 237 285	-6 658 524	-14,51
مهمة الشؤون الخارجية	1	118 000	0	118 000	111 882	0	-111 882	-100,00
مهمة الدفاع الوطني	46	14 471 000	14 523 201	28 994 201	19 758 163	19 899 885	141 722	0,72
مهمة الشؤون الدينية	2	310 000	2 454	312 454	269 279	169 233	-100 046	-37,15
مهمة المالية	2	3 012 500	1 507 243	4 519 743	2 715 916	3 872 966	1 157 050	42,60
مهمة أملاك الدّولة والشّؤون العقاريّة	-	-	-	-	62 047 136	-	-62 047 136	-100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	82 726 000	27 196 581	109 922 581	64 383 840	61 684 989	-2 698 851	-4,19
مهمة التجارة	2	2 773 000	275 848	3 048 848	2 710 029	2 750 094	40 065	1,48
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	4 030 000	685 255	4 715 255	3 791 400	3 303 668	-487 732	-12,86
مهمة السياحة والصناعات التقليدية	1	2 770 000	676 885	3 446 885	3 025 676	2 962 986	-62 690	-2,07

مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	7 795 000	1 464 175	9 259 175	5 049 881	5 905 885	856 004	16,95
مهمة الشؤون الثقافة	65	24 600 000	13 659 851	38 259 851	35 567 662	29 761 582	-5 806 080	-16,32
مهمة الشباب والرياضة	76	41 086 000	-3 686 260	37 399 740	26 939 719	22 093 145	-4 846 574	-17,99
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	13 126 235	3 734 058	16 860 293	10 621 221	11 612 191	990 970	9,33
مهمة الصحة	215	478 407 000	158 825 810	637 232 810	436 079 902	419 723 010	-16 356 892	-3,75
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	14 197 000	1 978 377	16 175 377	10 378 379	11 480 448	1 102 069	10,62
مهمة التربية	1 563	167 980 000	90 993 664	258 973 664	138 134 516	133 223 654	-4 910 862	-3,56
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	350	162 095 000	214 267 991	376 362 991	279 621 303	276 053 096	-3 568 207	-1,28
المجمـوع	**2 590**	**1 103 347 735**	**545 603 944**	**1 648 951 679**	**1 180 541 456**	**1 073 939 078**	**-106 602 378**	**-9,03**

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2020

البيانات	عدد المؤسسات في سنة 2020	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2020	
		2019	2020	القيمة	النسبة %
- رئاسة الجمهورية	2	-	-	-	0,00
- رئاسة الحكومة	6	-	-	-	0,00
-مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة و السياسات العمومية	1	-	-	-	0,00
-مهمة الداخلية	15	12 385	2 566	- 9 819	-79,28
- مهمة الشؤون المحلية و البيئة	3	135 014	256 992	121 978	90,34
ـ مهمة العدل	42	17 071 367	17 005 852	- 65 515	-0,38
-مهمة الشؤون الخارجية	1	-	-	-	0,00
-مهمة الدفاع الوطني	46	20 839	360 981	340 142	1632,24
-مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	0,00
-مهمة المالية	2	152 264	221 445	69 181	45,43
-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	-	3 232 928	-	- 3 232 928	-100,00
-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	303 049 540	261 551 676	- 41 497 864	-13,69
- مهمة التجارة	2	-	-	-	0,00
-مهمة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	2	938 729	2 068 464	1 129 735	120,35
-مهمة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	0,00
- مهمة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	2	2 458 722	1 753 830	- 704 892	-28,67
- مهمة الشؤون الثقافية	65	3 728 002	2 845 965	- 882 037	-23,66
- مهمة الشباب والرياضة	76	20 499	262 765	242 266	100,00
ـ مهمة المرأة والأسرة و الطفولة و كبار السن	50	3 268 287	5 055 659	1 787 372	54,69
- مهمة الصحّة	215	15 255 597	4 759 391	- 10 496 206	-68,80
ـ مهمة الشؤون الإجتماعية	49	25 759	-	- 25 759	-100,00
ـ مهمة التربية	1 563	131 432 066	72 436 389	- 58 995 677	-44,89
ـ مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	350	53 501 054	43 736 261	- 9 764 793	-18,25
المجموع	**2 590**	**534 303 053**	**412 318 236**	**- 121 984 817**	**-22,83**

المرفقات

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديو انة

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بتونس I
الأمانة العامة للمصاريف	قباضة المجلس الجهوي بتونس
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	أمانة المال الجهوية بتونسII
قباضة تسجيل عقود الشّركات المكتب الأوّل بتونس	أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	القباضة الماليّة نهج باب بنات بتونس
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة	أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز
أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية	أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل	القباضة الماليّة الحي الإداري بحي الخضراء تونس
القباضة الماليّة نهج غاندي بتونس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالسّيجومي
قطب استخلاص المؤسسات المتوسطة تونس	القباضة الماليّة نهج النّمسا بتونس
القباضة الماليّة بمنبليزير	القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس
القباضة الماليّة بسيدي حسين سيجومي	أمانة المصاريف بلدية تونس
القباضة الماليّة نهج أنقلترا بتونس	القباضة الماليّة بباب سويقة بتونس
مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد	القباضة البلديّة "المكتب الأوّل" بتونس
القباضة المالية شارع المحطّة بتونس	القباضة البلديّة "المكتب الثالث" بتونس
القباضة الماليّة نهج نلسن منديلا بتونس	القباضة الماليّة بالكباريّة
القباضة الماليّة بالمنار	القباضة البلديّة "المكتب الرّابع" بتونس
القباضة الماليّة بالبحيرة	القباضة الماليّة نهج الساحل بتونس
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة
قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس	قباضة المؤسسات العمومية بتونس 1
قباضة الديوانة الميناء بتونس	مكتب الديوانة الطرود البريدية بتونس
قباضة الديوانة الشباك الموحد مونبليزير	القباضة المالية المنزه التاسع
أمانة المال الجهوية بأريانة	القباضة المالية برج الوزير
قباضة المجلس الجهوي بأريانة	قباضة المالية بالمنهلة
قباضة الديوانة (3156)	القباضة المالية المنزه السادس
القباضة المالية برواد	القباضة المالية حي المهرجان تونس
قباضة المالية بقصر السعيد	قباضة العقود العدلية بأريانة
القباضة البلدية بأريانة	قباضة المالية بدوار هيشر
قباضة منتوجات الإختصاصات	القباضة المالية قلعة الأندلس
القباضة المالية بوادي الليل	القباضة المالية نهج الجنة أريانة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقصر السعيد	
القباضة البلديّة "المكتب الثاني" بأريانة	القباضة المالية حي التضامن
القباضة المالية شارع الإستقلال باردو	القباضة البلديّة بحيّ التّضامن
القباضة المالية بالدندان	القباضة البلدية بباردو
القباضة البلدية ببن عروس	القباضة المالية المدينة الجديدة ببن عروس
القباضة المالية ببومهل	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببن عروس
قباضة الديوانة منوبة	القباضة المالية بالزهراء

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية حي الزهور تونس
القباضة المالية بحلق الوادي	القباضة الماليّة نهج إبن بطّوطة بحلق الوادي
القباضة الماليّة بقرطاج	القباضة المالية بالكرم
القباضة الماليّة ببئر القصعة	القباضة الماليّة نهج القيروان بحمّام الأنف
القباضة الماليّة الحيّ الإداري بأريانة	القباضة البلديّة بحمّام الأنف نهج القيروان
القباضة الماليّة بمنّوبة	أمانة المال الجهوية بمنوبة
القباضة الماليّة بالجديْدة	قباضة المجلس الجهوي بمنّوبة
القباضة الماليّة بالشرقيّة	القباضة البلديّة بمنّوبة
القباضة الماليّة بالياسمينات	القباضة الماليّة المكتب الأول بالمرسى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة بالمرسى
القباضة البلديّة بمقرين	القباضة الماليّة بمقرين
القباضة الماليّة ساحة الجمهوريّة برادس	القباضة البلديّة بالمروج
قباضة الديوانة بحلق الوادي الشمالي	القباضة البلديّة برادس
القباضة الماليّة بحمّام الشطّ	امانة المال الجهوية تونس 3
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الديوانة بحلق الوادي الجنوبي
قباضة الديوانة بتونس قرطاج	قباضة الديوانة برادس و الميناء الحدودية
القباضة البلدية بمرناق	القباضة الماليّة بفوشانة
القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة الماليّة بمرناق
قباضة العقود العدليّة بن عروس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بخيرالدين
القباضة البلديّة المحمدية	القباضة الماليّة بالمروج
أمانة المال الجهويّة ببن عروس2	أمانة المال الجهويّة ببن عروس 1
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	قباضة المجلس الجهوي بن عروس
القباضة المالية بالفحص	قباضة الديوانة بن عروس
القباضة الماليّة بطبربة	القباضة الماليّة بالنّاظور
قباضة الديوانة بزغوان	القباضة البلديّة بالفحص
قباضة المجلس الجهوي بزغوان	القباضة الماليّة الحيّ الإداري بزغوان
أمانة المال الجهويّة بزغوان	القباضة البلديّة بزغوان
القباضة المالية فرحات حشاد بنزرت	القباضة الماليّة نهج حلق الوادي ببنزرت
القباضة الماليّة نهج إبن خلدون ببنزرت	القباضة الماليّة نهج طارق إبن زياد ببنزرت
القباضة الماليّة بمنزل جميل	القباضة الماليّة بماطر
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة بمنزل بورقيبة	قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة ببنزرت
القباضة البلديّة بماطر	القباضة الماليّة بمنزل بورقيبة
القباضة المالية برأس الجبل	القباضة البلدية برأس الجبل بنزرت
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	القباضة الماليّة بالعالية
قباضة المالية للمؤسسات العمومية بنزرت	قباضة الديوانة بنزرت 2
أمانة المال الجهويّة ببنزرت	قباضة الديوانة تكرير النفط
القباضة الماليّة بسجنان	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة الماليّة بنفزة	القباضة الماليّة بتستور

القباضة الماليّة 16 نهج العربي زرّوق بباجة	القباضة الماليّة 18 نهج العربي زرّوق بباجة
قباضة منتوجات الإختصاص بباجة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة بمجاز الباب	قباضة الديوانة بباجة
القباضة الماليّة بتبرسق	القباضة البلديّة بمجاز الباب
قباضة المجلس الجهوي بباجة	أمانة المال الجهويّة بباجة
القباضة الماليّة بعين دراهم	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة البلديّة ببوسالم	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة الديوانة بجندوبة	القباضة الماليّة بغارالدّماء
القباضة الماليّة نهج عين دراهم بجندوبة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
القباضة البلديّة بجندوبة	القباضة الماليّة بطبرقة
القباضة البلديّة بطبرقة	قباضة الديوانة ببوش
المكتب الحدودي للديوانة بملولة	قباضة الديوانة بغارالدّماء
أمانة المال الجهويّة بجندوبة	قباضة الديوانة بطبرقة
القباضة المالية بالدهماني	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
القباضة الماليّة نهج علي البلهوان بالكاف	القباضة المالية بقلعة سنان
القباضة البلديّة بالكاف	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة بالسّرس	القباضة الماليّة بنبر
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة الماليّة بالقصور
قباضة الديوانة بقلعة سنان	قباضة الديوانة بالكاف
قباضة الديوانة بساقية سيدي يوسف	القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
أمانة المال الجهويّة بالكاف	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة الماليّة ببوعرادة	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة بقعفور	القباضة المالية كسرة سلياتة
قباضة الديوانة بسليانة	القباضة الماليّة بالرّوحيّة
القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بسليانة	القباضة الماليّة بمكثر
أمانة المال الجهويّة بسليانة	القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
القباضة الماليّة بالكريب	قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة الماليّة بفريانة	القباضة الماليّة ببرقو سليانة
القباضة الماليّة بماجل بلعبّاس	القباضة البلدية بفريانة
قباضة الديوانة بالقصرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلديّة بالقصرين	القباضة المالية شارع الجامع
القباضة الماليّة بسبيبة	القباضة الماليّة بسبيطلة
القباضة الماليّة بفوسانة	القباضة الماليّة بتالة
قباضة الديوانة بحيدرة	قباضة الديوانة ببوشبكة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	أمانة المال الجهويّة بالقصرين
القباضة الماليّة بجلمة	قباضة منتوجات الإختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بأولاد حفّوز	القباضة الماليّة بالرّقاب
القباضة الماليّة بالمزونة	القباضة الماليّة بالمكناسي
قباضة الديوانة بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة شارع الجمهوريّة بسيدي بوزيد
أمانة المال الجهويّة بسيدي بوزيد	القباضة البلديّة بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بالقطار	قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد

القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة الماليّة بالسّند
القباضة الماليّة بالمتلوّي
القباضة المالية بقصر قفصة
القباضة المالية بنفطة
أمانة المال الجهويّة بتوزر
القباضة الماليّة بالرديّف
القباضة المالية بتوزر
القباضة الماليّة بأمّ العرائس
قباضة المجلس الجهوي بتوزر
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
قباضة الديوانة نفطة حزوة
القباضة الماليّة بدقاش
قباضة الديوانة بقفصة
قباضة الديوانة بتمغزة
قباضة المجلس الجهوي بقفصة
أمانة المال الجهوية بقفصة
القباضة الماليّة نهج إبن المقفّع بقفصة
قباضة الديوانة نفطة مطار توزر
القباضة البلديّة بن قردان
القباضة البلديّة بقفصة
القباضة الماليّة بجربة أجيم
القباضة المالية بن قردان
القباضة البلديّة بجربة
القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بجربة (ح. سوق)
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين
القباضة الماليّة بجربة ميدون
أمانة المال الجهويّة بتطاوين
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين
القباضة البلدية بمدنين المكتب الثاني
قباضة المالية للمؤسسات العمومية
القباضة الماليّة ببني خداش
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية
القباضة الماليّة نهج أحمد التليلي بتطاوين
القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بتطاوين
قباضة الديوانة تطاوين
القباضة الماليّة بغمراسن
القباضة الماليّة برمادة
القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيس
القباضة الديوانية بجرجيس
القباضة المالية جرجيس نهج طاهر الصفر
القباضة الماليّة بذهيبة
قباضة الديوانة بن قردان
قباضة الديوانة مدنين
قباضة الديوانة بالذهيبة
أمانة المال الجهويّة بمدنين
قباضة الديوانة جربة مليتة
القباضة الماليّة ببئر الأحمر
قباضة المجلس الجهوي بمدنين
القباضة المالية بالحامة
القباضة المالية بدوز
قباضة المؤسسات العمومية بقابس
القباضة الماليّة نهج 9 أفريل بقابس
القباضة الماليّة نهج بولبابة مرابط بقابس
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقابس
القباضة المالية بسوق الأحد
القباضة البلديّة بقبلي
القباضة الماليّة بقبلّي
أمانة المال الجهويّة بقبلي
قباضة المجلس الجهوي بقبلّي
القباضة الماليّة بالفوار
القباضة الماليّة بمارث
قباضة الديوانة قبلي
القباضة الماليّة بقابس عنّوش
القباضة المالية المكتب الثاني قبلي
القباضة الماليّة بالمطويّة
القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة البلديّة بقابس
القباضة الماليّة بمطماطة الجديدة
القباضة الجهوية للديوانة بقابس
قباضة الديوانة بقابس عنّوش
القباضة الماليّة بشنني نهال قابس
أمانة المال الجهويّة بقابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظّاهري بقابس
قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة بطينة
القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات
القباضة الماليّة بساقية الزّيت

بصفاقس

القباضة الماليّة بالشّيحيّة	القباضة الماليّة بقرمدة
القباضة الماليّة نهج العربي زرّوق بصفاقس	القباضة الماليّة بمنزل شاكر
القباضة الماليّة بساقية الدّائر	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بساقية الزيت
قباضة العقود العدليّة بصفاقس	قباضة البلدية قرمدة صفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس	القباضة الماليّة نهج أبوالقاسم الشابّي بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب	قباضة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بالحنشة	القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس	القباضة البلدية بالشيحية
القباضة البلديّة بساقية الزّيت	القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس	القباضة الماليّة بالمحرس
القباضة البلدية بصفاقس	قباضة التصرّف في المؤسّسات العموميّة بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشّركات بصفاقس	القباضة البلدية طريق العين بصفاقس
قباضة الديوانة صفاقس	القباضة الجهوية للديوانة صفاقس
القباضة الماليّة بالصّخيرة	قباضة الديوانة الصخيرة
أمانة المال الجهويّة بصفاقس2	قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
المكتب الحدودي للديوانة بمطار صفاقس تينة	أمانة المال الجهويّة بصفاقس 1
قباضة البلدية القيروان نهج حبيب بورقيبة	قباضة الديوانة الشباك الموحد صفاقس 2
القباضة الماليّة ببوحجلة	قباضة العقود العدلية بالقيروان
القباضة الماليّة بحاجب العيون	القباضة الماليّة بحفّوز
القباضة الماليّة بالشبيكة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقيروان
القباضة الماليّة بالشّراردة	القباضة الماليّة نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بالعلا	القباضة الماليّة بنصراللّه
القباضة الماليّة بالسّبيخة	القباضة الماليّة بالوسلاتيّة
قباضة الديوانة بالقيروان	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان
القباضة الماليّة بالمنصورة	أمانة المال الجهويّة بالقيروان
القباضة الماليّة ببومرداس	القباضة الماليّة بشربان
القباضة الماليّة بالجمّ	القباضة الماليّة بالشابّة
القباضة الماليّة بقصورالسّاف	القباضة البلديّة بالجمّ
قباضة المعاليم المختلفة بالمهديّة	القباضة الماليّة بسيدي علوان
القباضة البلديّة بالمهديّة	قباضة الديوانة بالمهدية
القباضة الماليّة شارع علي البلهوان بالمهدية	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية
أمانة المال الجهويّة بالمهديّة	القباضة الماليّة بالسّواسي
قباضة المجلس الجهوي بالمهديّة	القباضة البلديّة بالشابة
القباضة الماليّة بصيّادة	القباضة البلديّة بقصور السّاف
القباضة الماليّة بجمال المكتب الثاني	القباضة الماليّة الحيّ الإداري بجمّال
القباضة البلديّة بقصر هلال	القباضة الماليّة نهج فرج الإميّم بقصر هلال
القباضة المالية المكنين شارع 7 نوفمبر	القباضة الماليّة بالبقالطة

القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
قباضة المالية منزل حياة
قباضة المالية المنستير المكتب الثاني
قباضة البلدية بطبلبلة
القباضة المالية بطبلبة
قباضة الديوانة صقانس المنستير
القباضة الماليّة بزرمدين
أمانة المال الجهويّة بالمنستير
القباضة الماليّة بالسّاحلين
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة
القباضة الماليّة لمنتوجات الإختصاصات
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
قباضة الديوانة مطار النفيضة
القباضة الماليّة ببوفيشة
القباضة الماليّة بأكودة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة البلديّة بمساكن
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بسوسة
قباضة الديوانة الميناء سوسة
القباضة الجهوية للديوانة سوسة المدينة
قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة الماليّة بحمّام سوسة
القباضة الماليّة حيّ الرّياض بسوسة
القباضة الماليّة ببوعرقوب
القباضة المالية قرمبالية نهج السلم
القباضة البلدية بالحمامات
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضة المالية بقليبية
القباضة المالية بقربة
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بمنزل تميم
القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بنابل
القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري
القباضة الماليّة شارع فرنسا بنابل
القباضة الماليّة بسليمان

القباضة المالية شارع الجمهورية
القباضة الماليّة ببني حسّان
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
قباضة المؤسسات بالمنستير
قباضة المالية منستير قبريال مدين
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة المالية ببمبلة
القباضة الجهوية للديوانة بالمنستير
القباضة الماليّة بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
القباضة الماليّة نهج الإستقلال بسوسة
القباضة الماليّة شارع محمّد معروف بسوسة
القباضة الماليّة نهج فيكتور هيقو بسوسة
القباضة الماليّة بالنّفيضة
القباضة الماليّة بسيدي بوعلي
القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بالقلعة الصّغرى
القباضة الماليّة شارع فرحات حشّاد بمساكن
القباضة الماليّة شارع محمّد الخامس بسوسة
قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
القباضة الماليّة زاوية سوسة
أمانة المال الجهويّة بسوسة
قباضة الديوانة الشباك الموحد بسوسة
القباضة البلدية بحمّام سوسة
القباضة الماليّة بالهواريّة
القباضة البلدية بقرمبالية
قباضة الديوانة بقرمبالية
القباضة المالية بالحمامات
القباضة المالية بني خيار
القباضة البلدية بقليبية
القباضة المالية ببني خلاد
القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة البلديّة بنابل
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل

أمانة المال الجهويّة بنابل	القباضة الماليّة بمنزل بوزلفة
قباضة الديوانة نابل	قباضة المجلس الجهوي بنابل
القباضة المالية بتاكلسة	

قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	ابيدجان	46	مونيخ
2	ابو ظبي	47	نانتر
3	ابوجا	48	نابولي
4	اديس ابابا	49	دلهي الجديدة
5	الجزائر "س"	50	نيويورك
6	عمان	51	نيس
7	انقرة	52	نواق الشط
8	عنابة "ق"	53	اوسلو
9	اثينا	54	اوتاوا
10	باماكو	55	بالارمو
11	بغداد	56	باريس "س"
12	بلغراد	57	باريس "ق ع"
13	برلين	58	بكين
14	بارن	59	براغ
15	بيروت	60	بريتوريا
16	برازيليا	61	الرباط
17	بروكسال "س"	62	روما "س"
18	بروكسال "ق"	63	روما "ق ع"
19	بيونس ايرس	64	الرياض
20	داكار	65	سيول
21	دمشق	66	ستوكهولم
22	بون	67	سترازبورغ
23	جنوة "ق"	68	تبسة
24	جنيف "م د"	69	طهران
25	قرمنوبل	70	طوكيو "س"

26	همبورغ	71	تولوز
27	اسلام اباد	72	فارصوفيا
28	جاكرتا	73	فيان
29	جدة	74	واشنطن
30	كنشاسا	75	ياونداي
31	الكويت	76	رام الله
32	الخرطوم	77	بوخراست
33	لاهاي	78	الدوحة
34	لافالات	79	هلسنكي
35	القاهرة	80	باريس يونسكو
36	لشبونة	81	بودابست
37	لندن	82	طرابلس "ق ع"
38	ليون	83	دبي
39	مدريد	84	اسطنبول
40	مرسيليا	85	نيروبي
41	المنامة	86	واقادوقو
42	مسقط	87	طرابلس "س"
43	ميلانو	88	صنعاء
44	منتريال	89	بنغازي
45	موسكو	90	كامبيرا

الجمهوريــة التونسية

وزارة الماليـــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2020

رئيس مصلحة
الكتابة المركزية
16 جوان 2023
الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2020 وفقا لأحكام القانون عـــــدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **30 778 331 885,000 دينار**

مفصلة كما يلي :

- تقديرات قانون المالية التعديلي **30 221 000 000,000 دينار**
  - المداخيل الجبائية 26 407 000 000,000 دينار
  - المداخيل غير الجبائية 2 757 000 000,000 دينار
  - الهبات 1 057 000 000,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة 331 156 042,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة 226 175 843,000 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2020 ما جملته **42 270 331 885,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية **35 598 350 802,000 دينار**
  - نفقات التأجير 19 333 977 322,759 دينار
  - نفقات الاستثمار 3 154 946 970,114 دينار
  - نفقات العمليات المالية 215 600 000,000 دينار
  - نفقات أخرى 12 893 826 509,127 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	**913 718 285,000 دينار**
- نفقات الاستثمار	874 636 285,000 دينار
- نفقات أخرى	39 082 000,000 دينار
* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1 347 756 042,000 دينار**
- نفقات الاستثمار	261 579 745,000 دينار
- نفقات أخرى	1 086 176 297,000 دينار
* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	**276 175 843,000 دينار**
- نفقات التأجير	2 983 542,000 دينار
- نفقات الاستثمار	220 887 984,000 دينار
- نفقات أخرى	52 304 317,000 دينار
* نفقات التمويل	**4 134 000 000,000 دينار**
* النفقات الطارئة وغير الموزعة	**330 913,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5 ، 6 و 7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **11 492 000 000,000 دينار**

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **33 898 125 083,411 دينار**

مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية	27 091 714 820,464 دينار
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية	6 027 271 375,228 دينار
القسم الثالث: الهبات	779 138 887,719 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **40 747 819 505,228 دينار** مفصلة حسب مصادر التمويل و الأقسام كالآتي:

* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**35 020 882 010,927 دينار**
- نفقات التأجير	19 199 837 151,129 دينار
- نفقات الاستثمار	3 016 608 024,287 دينار
- نفقات العمليات المالية	187 808 841,496 دينار
- نفقات أخرى	12 616 627 994,015 دينار
* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	**724 737 899,844 دينار**
- نفقات الاستثمار	722 766 505,068 دينار
- نفقات أخرى	1 971 394,776 دينار
* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1 141 373 959,682 دينار**
- نفقات الاستثمار	222 197 737,343 دينار
- نفقات أخرى	919 176 222,339 دينار
* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	**119 867 901,974 دينار**
- نفقات التأجير	2 979 196,440 دينار
- نفقات الاستثمار	87 588 259,653 دينار
- نفقات أخرى	29 300 445,881 دينار
* نفقات التمويل	**3 740 957 732,801 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2 ، 8 ،9 ، 10 ، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **6 849 694 421,817 دينار**

ناتج عن:

فـــــــــائض النفقـــــات المنجزة على الموارد الحـــــاصلة للميـــزانية دون إعتبـــار الحســـــابات الخـــاصة **11 388 526 860,879 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **4 538 832 439,062 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

- يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون إعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2020 الذي بلغ **11 388 526 860,879 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **4 538 832 439,062 دينار** في موفى سنة 2020 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 4 044 314 734,075 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 494 517 704,987 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2021 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت إعتمادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **1 522 512 379,772 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره **19 491 000 000,000دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

- تمويل عجز الميزانية 11 492 000 000,000 دينار
- تسديد نفقات الخزينة 7 999 000 000,000 دينار

بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره **307 386 651 413,887 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2020 ما قدره **306 401 489 297,243 دينار**

مما أدى إلى فائض لعمليات الخزينة قدره **985 162 116,644 دينار**

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره **6 849 694 421,817 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الفصل 10:

بلغت الموارد الحاصلة للمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2020 ما جملته 204 889 739,146 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملته 200 711 018,806 دينار مما أسفر عن فائض قدره **4 178 720,340 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 15 الملحق بهذا القانون.

الفصل 11:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 648 951 678,612 دينار بينما بلغت الموارد الحاصلة 1 412 290 402,199 دينار والنفقات المنجزة 1 073 939 078,205 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للموارد الحاصلة على النفقات المنجزة بما قدره **338 351 323,994 دينار** ينقل إلى سنة 2021 وعن إعتمادات غير مستعملة بما قدره **575 012 600,407 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
							+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
القسم الأول: المداخيل الجبائية								
جملة القسم الأول	31 759 000 000,000	-5 352 000 000,000	26 407 000 000,000	0,000	26 407 000 000,000	27 091 714 820,464	684 714 820,464	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية								
جملة القسم الثاني	3 800 000 000,000	-1 043 000 000,000	2 757 000 000,000	0,000	2 757 000 000,000	6 027 271 375,228	3 270 271 375,228	
القسم الثالث: الهبات								
جملة القسم الثالث	300 000 000,000	757 000 000,000	1 057 000 000,000	0,000	1 057 000 000,000	779 138 887,719		277 861 112,281
جملة 1	35 859 000 000,000	-5 638 000 000,000	30 221 000 000,000	0,000	30 221 000 000,000	33 898 125 083,411	3 954 986 195,692	277 861 112,281
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة				331 156 042,000	331 156 042,000			331 156 042,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة				226 175 843,000	226 175 843,000			226 175 843,000
جملة 2	0,000	0,000	0,000	557 331 885,000	557 331 885,000	0,000	0,000	557 331 885,000
الجملة العامة	35 859 000 000,000	-5 638 000 000,000	30 221 000 000,000	557 331 885,000	30 778 331 885,000	33 898 125 083,411	3 954 986 195,692	835 192 997,281

3 119 793 198,411

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

النفقات حسب مصدر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	19 030 000 000,000	216 585 000,000	19 246 585 000,000	87 392 322,759	19 333 977 322,759	19 199 837 151,129	134 140 171,630
نفقات الاستثمار	2 851 761 000,000	37 976 000,000	2 889 737 000,000	265 209 970,114	3 154 946 970,114	3 016 608 024,287	138 338 945,827
نفقات العمليات المالية	215 600 000,000	0,000	215 600 000,000	0,000	215 600 000,000	187 808 841,496	27 791 158,504
نفقات أخرى	10 622 586 000,000	1 712 000 000,000	12 334 586 000,000	559 240 509,127	12 893 826 509,127	12 616 627 994,015	277 198 515,112
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	32 719 947 000,000	1 966 561 000,000	34 686 508 000,000	911 842 802,000	35 598 350 802,000	35 020 882 010,927	577 468 791,073
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	766 805 000,000	7 143 000,000	773 948 000,000	100 688 285,000	874 636 285,000	722 766 505,068	151 869 779,932
نفقات أخرى	88 751 000,000	-49 669 000,000	39 082 000,000	0,000	39 082 000,000	1 971 394,776	37 110 605,224
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	855 556 000,000	-42 526 000,000	813 030 000,000	100 688 285,000	913 718 285,000	724 737 899,844	188 980 385,156
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	133 676 000,000	-10 000 000,000	123 676 000,000	137 903 745,000	261 579 745,000	222 197 737,343	39 382 007,657
نفقات أخرى	902 924 000,000	-10 000 000,000	892 924 000,000	193 252 297,000	1 086 176 297,000	919 176 222,339	167 000 074,661
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	1 036 600 000,000	-20 000 000,000	1 016 600 000,000	331 156 042,000	1 347 756 042,000	1 141 373 959,682	206 382 082,318
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	0,000	0,000	0,000	2 983 542,000	2 983 542,000	2 979 196,440	4 345,560
نفقات الاستثمار	39 200 000,000	0,000	39 200 000,000	181 687 984,000	220 887 984,000	87 588 259,653	133 299 724,347
نفقات أخرى	10 800 000,000	0,000	10 800 000,000	41 504 317,000	52 304 317,000	29 300 445,881	23 003 871,119
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	50 000 000,000	0,000	50 000 000,000	226 175 843,000	276 175 843,000	119 867 901,974	156 307 941,026
نفقات التمويل	3 762 000 000,000	372 000 000,000	4 134 000 000,000	0,000	4 134 000 000,000	3 740 957 732,801	393 042 267,199
النفقات الطارئة وغير الموزعة	766 897 000,000	245 965 000,000	1 012 862 000,000	-1 012 531 087,000	330 913,000	0,000	330 913,000
الجملة العامة	**39 191 000 000,000**	**2 522 000 000,000**	**41 713 000 000,000**	**557 331 885,000**	**42 270 331 885,000**	**40 747 819 505,228**	**1 522 512 379,772**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	33 064 000,000	4 050 000,000		6 789 000,000	43 903 000,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية	113 908 000,000	6 560 000,000		26 506 000,000	146 974 000,000
3	مهمة رئاسة الحكومة	161 927 000,000	4 768 850,000		61 664 420,000	228 360 270,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	1 628 000,000			1 800 000,000	3 428 000,000
5	مهمة الداخلية	3 074 719 908,312	268 859 945,561		435 939 746,127	3 779 519 600,000
6	مهمة البيئة	41 748 790,000	5 512 000,000		559 377 239,000	606 638 029,000
7	مهمة العدل	603 299 950,000	62 550 000,000		79 932 050,000	745 782 000,000
8	مهمة الشؤون الخارجية	175 986 000,000	8 000 000,000		132 228 000,000	316 214 000,000
9	مهمة الدفاع الوطني	2 235 637 000,000	501 554 000,000		451 724 097,000	3 188 915 097,000
10	مهمة الشؤون الدينية	115 844 000,000	4 370 000,000		29 036 000,000	149 250 000,000
11	مهمة المالية	813 323 447,000	70 031 094,000		303 246 069,000	1 186 600 610,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	55 525 000,000	3 917 700,000		5 849 022,000	65 291 722,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	70 834 000,000	230 000,000	50 000 000,000	572 019 000,000	693 083 000,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	638 159 000,000	425 873 320,000	84 000 000,000	635 159 654,000	1 783 191 974,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	26 995 213,000	8 927 000,000		127 019 775,000	162 941 988,000
16	مهمة التجارة	47 787 000,000	4 276 486,000		2 549 064 746,000	2 601 128 232,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	17 000 000,000	7 167 000,000		6 501 000,000	30 668 000,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية	63 547 000,000	430 000,000		95 605 000,000	159 582 000,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	107 494 400,000	828 298 000,000	81 600 000,000	61 823 600,000	1 079 216 000,000
20	مهمة النقل	21 000 000,000	6 580 000,000		800 459 000,000	828 039 000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية	195 243 100,000	52 302 000,000		100 866 400,000	348 411 500,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	558 166 000,000	152 960 000,000		83 711 000,000	794 837 000,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	122 274 000,000	27 520 000,000		36 736 200,000	186 530 200,000
24	مهمة الصحة	2 219 835 000,000	280 296 000,000		370 095 000,000	2 870 226 000,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	222 680 000,000	13 787 000,000		2 456 177 000,000	2 692 644 000,000
26	مهمة التربية	5 792 889 494,447	237 655 000,553		391 018 505,000	6 421 563 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 268 823 023,000	148 070 977,000		340 987 000,000	1 757 881 000,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	479 444 000,000	6 000 000,000		45 442 000,000	530 886 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	2 500 000,000	6 722 597,000		3 500 000,000	12 722 597,000
30	المحكمة الدستورية	2 590 000,000	2 530 000,000		1 020 000,000	6 140 000,000
31	محكمة المحاسبات	17 338 000,000	340 000,000		4 287 000,000	21 965 000,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13 000 000,000			12 666 000,000	25 666 000,000
33	نفقات التمويل					0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0,000
35	مهمة الشؤون المحلية	11 886 210,000	3 788 000,000		480 054 761,000	495 728 971,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	7 880 787,000	1 020 000,000		1 625 522 225,000	1 634 423 012,000
	الجملة	19 333 977 322,759	3 154 946 970,114	215 600 000,000	12 893 826 509,127	35 598 350 802,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			0,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية			0,000
6	مهمة البيئة	100 000,000	5 250 000,000	5 350 000,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني			0,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية			0,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	200 604 285,000		200 604 285,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة			0,000
16	مهمة التجارة	1 406 000,000	17 032 000,000	18 438 000,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	14 655 000,000		14 655 000,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية			0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	507 271 000,000		507 271 000,000
20	مهمة النقل	460 000,000	6 300 000,000	6 760 000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			0,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة			0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة	15 304 000,000		15 304 000,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			0,000
26	مهمة التربية	56 745 000,000		56 745 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	75 891 000,000		75 891 000,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	2 200 000,000	6 500 000,000	8 700 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية			0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		4 000 000,000	4 000 000,000
	الجملة	874 636 285,000	39 082 000,000	913 718 285,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة		3 560 438,000	3 560 438,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية	83 848,000	19 500 000,000	19 583 848,000
6	مهمة البيئة	96 500 000,000	28 197 537,000	124 697 537,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني	8 640 000,000	5 260 000,000	13 900 000,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية		100 000,000	100 000,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10 000 000,000	5 213 136,000	15 213 136,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 536 000,000	51 785 367,000	54 321 367,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة		91 687 000,000	91 687 000,000
16	مهمة التجارة		500 000,000	500 000,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	52 701 397,000	85 862 819,000	138 564 216,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية		18 000 000,000	18 000 000,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	79 600 000,000		79 600 000,000
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية		11 000 000,000	11 000 000,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	18 500,000	21 500 000,000	21 518 500,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة		30 000 000,000	30 000 000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		8 200 000,000	8 200 000,000
26	مهمة التربية			0,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	11 500 000,000	565 810 000,000	577 310 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية		100 000 000,000	100 000 000,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		40 000 000,000	40 000 000,000
	الجملة	261 579 745,000	1 086 176 297,000	1 347 756 042,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية		10 624 510,000	2 774 890,000	13 399 400,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			1 652 800,000	1 652 800,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية				0,000
5	مهمة الداخلية		26 650 066,000	7 060 000,000	33 710 066,000
6	مهمة البيئة				0,000
7	مهمة العدل				0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية				0,000
9	مهمة الدفاع الوطني		20 338 312,000	15 731 000,000	36 069 312,000
10	مهمة الشؤون الدينية				0,000
11	مهمة المالية	2 972 109,000		4 802 308,000	7 774 417,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		3 500 000,000		3 500 000,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي				0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	11 433,000	3 577 831,000	203 302,000	3 792 566,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة				0,000
16	مهمة التجارة				0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			2 695 595,000	2 695 595,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية				0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية		16 785 447,000	1 857 500,000	18 642 947,000
20	مهمة النقل				0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			1 964 000,000	1 964 000,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة				0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن				0,000
24	مهمة الصحة		139 411 818,000	5 124 922,000	144 536 740,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			438 000,000	438 000,000
26	مهمة التربية			8 000 000,000	8 000 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل				0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0,000
30	المحكمة الدستورية				0,000
31	محكمة المحاسبات				0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0,000
33	نفقات التمويل				0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000
35	مهمة الشؤون المحلية				0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي				0,000
	الجملة	2 983 542,000	220 887 984,000	52 304 317,000	276 175 843,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (نفقات التمويل و النفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
33	نفقات التمويل	4 134 000 000,000	
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة		330 913,000
	الجملة	4 134 000 000,000	330 913,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	30 301 864,475	2 804 516,175		6 715 239,458	39 821 620,108
2	مهمة رئاسة الجمهورية	112 830 514,406	5 060 721,569		21 007 390,684	138 898 626,659
3	مهمة رئاسة الحكومة	161 427 802,121	1 756 716,384		60 405 327,587	223 589 846,092
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	1 627 549,954			1 798 460,000	3 426 009,954
5	مهمة الداخلية	3 072 091 192,898	268 732 841,248		423 802 298,958	3 764 626 333,104
6	مهمة البيئة	41 471 380,563	1 253 864,581		554 505 513,567	597 230 758,711
7	مهمة العدل	601 748 852,217	59 679 976,817		78 605 797,989	740 034 627,023
8	مهمة الشؤون الخارجية	174 919 589,367	5 801 489,301		131 208 827,802	311 929 906,470
9	مهمة الدفاع الوطني	2 235 524 793,625	497 175 823,055		430 483 063,585	3 163 183 680,265
10	مهمة الشؤون الدينية	115 549 538,101	2 638 699,999		28 821 261,115	147 009 499,215
11	مهمة المالية	810 870 133,643	28 987 162,008		280 275 607,753	1 120 132 903,404
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	55 437 714,055	2 625 482,732		5 692 130,695	63 755 327,482

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	68 035 477,763	16 268,280	22 208 841,496	492 721 494,109	582 982 081,648
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	626 236 454,999	425 854 868,508	84 000 000,000	633 764 971,858	1 769 856 295,365
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	26 021 074,862	127 117,890		126 690 088,508	152 838 281,260
16	مهمة التجارة	45 618 157,136	1 776 601,502		2 508 756 942,492	2 556 151 701,130
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	15 605 038,719	962 348,188		5 903 957,656	22 471 344,563
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية	63 412 710,320	208 483,121		89 725 285,532	153 346 478,973
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	104 465 757,698	820 956 861,762	81 600 000,000	59 324 217,271	1 066 346 836,731
20	مهمة النقل	19 400 016,429	2 061 676,377		787 435 412,741	808 897 105,547
21	مهمة الشؤون الثقافية	194 869 772,496	50 277 348,166		98 183 638,223	343 330 758,885
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	515 695 371,107	148 427 050,920		78 541 336,703	742 663 758,730
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	115 699 340,958	19 070 709,473		34 839 898,155	169 609 948,586
24	مهمة الصحة	2 194 519 018,173	269 550 942,472		359 703 089,551	2 823 773 050,196

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	217 750 399,551	10 194 829,409		2 449 982 041,686	2 677 927 270,646
26	مهمة التربية	5 791 416 521,110	237 652 996,965		390 094 965,555	6 419 164 483,630
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 257 339 498,626	147 216 842,352		311 773 970,416	1 716 330 311,394
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	478 290 128,161	960 467,922		44 316 685,711	523 567 281,794
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	1 890 406,848	3 937 451,770		850 259,281	6 678 117,899
30	المحكمة الدستورية	0,000	0,000		0,000	0,000
31	محكمة المحاسبات	17 300 372,666	143 059,500		4 269 319,860	21 712 752,026
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13 000 000,000			12 666 000,000	25 666 000,000
33	نفقات التمويل					0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0,000
35	مهمة الشؤون المحلية	11 797 308,129	452 644,063		478 285 166,707	490 535 118,899
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	7 673 399,953	242 161,778		1 625 478 332,807	1 633 393 894,538
	الجملة	19 199 837 151,129	3 016 608 024,287	187 808 841,496	12 616 627 994,015	35 020 882 010,927

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			0,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية			0,000
6	مهمة البيئة			0,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني			0,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية			0,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	147 877 988,803		147 877 988,803
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة			0,000
16	مهمة التجارة	554 985,611	1 971 394,776	2 526 380,387
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			0,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية			0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	468 226 616,139		468 226 616,139
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			0,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة			0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة			0,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			0,000
26	مهمة التربية	32 827 539,649		32 827 539,649
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	73 279 374,866		73 279 374,866
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل			0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية			0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي			0,000
	الجملة	722 766 505,068	1 971 394,776	724 737 899,844

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة		3 549 209,400	3 549 209,400
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية		8 400 000,000	8 400 000,000
6	مهمة البيئة	83 600 536,315	28 197 537,000	111 798 073,315
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني	2 250 320,459	2 369 796,618	4 620 117,077
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية		197,926	197,926
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	8 898 390,180	4 858 310,240	13 756 700,420

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 136 000,000	49 358 607,360	51 494 607,360
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة		80 218 403,019	80 218 403,019
16	مهمة التجارة			0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	49 081 694,194	85 862 819,000	134 944 513,194
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية		3 492 822,162	3 492 822,162
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	76 230 796,195		76 230 796,195
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية		6 817 777,081	6 817 777,081
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة		18 282 761,320	18 282 761,320
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة		30 000 000,000	30 000 000,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		5 815 007,970	5 815 007,970
26	مهمة التربية			0,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل		467 794 070,243	467 794 070,243
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية		98 845 903,000	98 845 903,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		25 313 000,000	25 313 000,000
	الجملة	222 197 737,343	919 176 222,339	1 141 373 959,682

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية		10 455 039,954	1 556 185,310	12 011 225,264
3	مهمة رئاسة الحكومة			1 152 800,000	1 152 800,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية				0,000
5	مهمة الداخلية		3 029 500,182	3 571 604,436	6 601 104,618
6	مهمة البيئة				0,000
7	مهمة العدل				0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية				0,000
9	مهمة الدفاع الوطني		2 939 402,795	10 791 873,451	13 731 276,246
10	مهمة الشؤون الدينية				0,000
11	مهمة المالية	2 968 958,100		4 054 366,700	7 023 324,800
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		3 464 986,800		3 464 986,800

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي				0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	10 238,340	1 866 269,673	142 941,728	2 019 449,741
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة				0,000
16	مهمة التجارة				0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			2 695 593,892	2 695 593,892
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية				0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية		4 763 952,823	531 225,361	5 295 178,184
20	مهمة النقل				0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			1 132 467,738	1 132 467,738
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة				0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن				0,000
24	مهمة الصحة		61 069 107,426	1 235 211,114	62 304 318,540

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			396 000,000	396 000,000
26	مهمة التربية			2 040 176,151	2 040 176,151
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل				0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0,000
30	المحكمة الدستورية				0,000
31	محكمة المحاسبات				0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0,000
33	نفقات التمويل				0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000
35	مهمة الشؤون المحلية				0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي				0,000
	الجملة	2 979 196,440	87 588 259,653	29 300 445,881	119 867 901,974

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	3 740 957 732,801
	الجملة	3 740 957 732,801

جدول عدد 13
نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات حسب مصادر التمويل		الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
		الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الموارد العامة للميزانية		27 373 312 882,849	38 761 839 743,728		(*) 11 388 526 860,879
موارد القروض الخارجية الموظفة		724 737 899,844	724 737 899,844		
	جملة 1	**28 098 050 782,693**	**39 486 577 643,572**		**11 388 526 860,879**
الحسابات الخاصة					
الحسابات الخاصة في الخزينة		5 185 688 693,757	1 141 373 959,682	4 044 314 734,075	
حسابات أموال المشاركة		614 385 606,961	119 867 901,974	494 517 704,987	
	جملة 2	**5 800 074 300,718**	**1 261 241 861,656**	(**) **4 538 832 439,062**	
	الجملة	**33 898 125 083,411**	**40 747 819 505,228**	(***) **4 538 832 439,062**	**11 388 526 860,879**

(***)
6 849 694 421,817

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .

(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة 2021 .

(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 (عجز) .

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2020				
موارد الميزانية لسنة 2020	30 778 331 885,000	33 898 125 083,411	3 119 793 198,411	
نفقات الميزانية لسنة 2020	42 270 331 885,000	40 747 819 505,228		1 522 512 379,772
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2020 (عجز)	11 492 000 000,000	6 849 694 421,817		4 642 305 578,183
عمليات الخزينة لسنة 2020				
موارد الخزينة لسنة 2020	19 491 000 000,000	307 386 651 413,887	287 895 651 413,887	
نفقات الخزينة لسنة 2020	7 999 000 000,000	306 401 489 297,243	298 402 489 297,243	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2020 (فائض)	11 492 000 000,000	985 162 116,644		10 506 837 883,356
تمويل عجز الميزانية لسنة 2020	11 492 000 000,000	6 849 694 421,817		4 642 305 578,183
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2020 (عجز)	0,000	5 864 532 305,173	5 864 532 305,173	
موارد الخزينة المستعملة لتمويل عجز الميزانية		6 849 694 421,817		
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		37 912 271 942,038		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		34 228 944 326,162		
النتيجة النهائية لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4 668 489 732,520		

جدول عدد 15
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2020

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات النهائية والإنجازات
الموارد		204 889 739,146	
النفقات	204 889 739,146	200 711 018,806	4 178 720,340
الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة		4 178 720,340 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

جدول عدد 16
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات	التقديرات الأولية للموارد والنفقات	التنقيحات	التقديرات النهائية للموارد والنفقات	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
الموارد الحاصلة	1,103,347,735.000	545,603,943.612	1,648,951,678.612	1,412,290,402.199	236,661,276.413	
النفقات المنجزة	1,103,347,735.000	545,603,943.612	1,648,951,678.612	1,073,939,078.205	575,012,600.407	(**)
فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة				338,351,323.994 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2021

(**) إعتمادات غير مستعملة يتم إلغاؤها

الادارة العامة
للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

ردود وزارة الماليّة بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2020

1- الملاحظة صفحة 17 : اللجوء إلى قانون ماليّة تعديلي

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

إن اللجوء إلى قانون مالية تعديلي ضرورة وليس خيارا نتيجة التطورات التي شهدتها أغلب الفرضيات التي بنيت عليها الميزانية بالعلاقة مع الأزمة الصحية العالمية ولوضع المالية العمومية المنجر عنها. لذلك تتعلق جل قوانين المالية التعديلية بتعديلات حول تقديرات النفقات والموارد لجعلها واقعية مع المستجدات ودون المساس بالإجراءات الجبائية.

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

تعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بكل المقاييس مع بروز جائحة الكوفيد19 والتي تطلبت اللجوء الى اتخاذ عديد الإجراءات على غرار الحجر الصحي و اغلاق الحدود و غيرها والتي أدت الى تعطل النشاط الاقتصادي وأثرت بصفة كبيرة على موارد ميزانية الدولة من ناحية و استوجبت نفقات إضافية لمجابهة الوضع الصحي و الاجتماعي المتدهور و بالتالي أدت الى ضرورة اللجوء إلى قانون مالية تعديلي لمجابهة هذه الانعكاساتعلى المالية العمومية، كما ان السنوات السابقة و خاصة العشرية الأخيرة لم تكن بمنئ عن الصدمات و المستجدات الداخلية و الخارجية التي أدت في كل مرة الى اعتماد قوانين مالية تعديلية

و بصفة عامة فان عملية اعداد التقديرات تتم بناء على جملة من الفرضيات والمتغيرات و تفترض دائما وجود هامش خطأ حسب ماهو معرف في علم الإحصاء. حيث يمكن قبول التقديرات المتحصل عليها بقيمة أعلى أو أقل بنسبة محددة هي هامش الخطأ، هذا دون اعتبار تغيير الفرضيات الأولية التي تم اعتمادها في احتساب التقديرات.

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات، كما هو الحال في مختلف بنود ميزانية الدولة، تتأثر حسب عدة عوامل من شأنها أن تؤدي الى فوارق قد تكون أحيانا هامة بين التقديرات والإنجازات على غرار التغيرات والاختلافات الموسمية والتغيرات والاختلافات الدورية والتغيرات والاختلافات العشوائية أو التغيرات العرضية.

2- الملاحظة صفحة 19 : اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتمويل تكاليف الدولة

الإدارة العامة للدين العمومي والتعاون المالي

✓ **يحدد قانون المالية حجم موارد الاقتراض واستعمالاتها: تمويل عجز الميزانية وتسديد أصل الدين وتغطية قروض وتسبيقات الخزينة**

الفصل 7 (جديد) من القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020، كما تم تنقيحه بالفصل الأول من قانون عدد 45 لسنة 2020 المؤرخ في 14 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 :

يرخص بالنسبة لسنة 2020 في أن يستخلص موارد خزينة بماقدره19.491 مليار دينار (موارد الاقتراض الخارجي 7.364 مليار دينار وموارد الاقتراض الداخلي 11.948 مليار دينار والموارد الأخرى للخزينة 179 مليون دينار)

تستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة ميزانية الدولة وتغطية تكاليف الخزينة (تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات 11.492 مليار دينار وتسديد أصل الدين الداخلي 3.121 مليار دينار وأصل الدين الخارجي 4.333 مليار دينار وقروض وتسبيقات الخزينة 545 مليون دينار)

موارد الاقتراض	تقديرات ق م ت 2020 (مليار دينار)	إنجازات 2020 (مليار دينار)	نسبة الإنجاز (%)
موارد الاقتراض	19.312	15.896	%82.3
موارد الاقتراض الخارجي	7.364	4.770	%64.8
موارد الاقتراض الداخلي	11.948	11.126	%93.1

بلـــغت نسبة انجـــاز موارد الاقتراض الخارجي82.3% مقارنة بتقديرات ق م ت 2020 نظرا لـــلأسباب التالية :

- قرض البنك الدولي 161 مليون أورو وقرض البنك الافريقي للتنمية 180 مليون أورو تم سحبهما في موفى سنة 2020 و تم استعمالهما ضمن موارد تمويل ميزانية سنة **2021.**
- قروض تأخر سحبهما إلى سنة 2021: قرض الاتحاد الأوروبي 300 مليون أورو و قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 100 مليون أورو و قرض ألمانيا 75 مليون أورو

اجمالا تم تعبئة حوالي 15.9 مليار دينار بعنوان موارد الاقتراض سنة 2020 أي أقل من تقديرات ق م ت 2020 (19.3 مليار دينار) بحوالي 3.4 مليار دينار :

- تراجع حاجيات التمويل مقابل التقديرات (أساسا تراجع عجز الميزانية) بحوالي 1.1 مليار دينار

اللجوء إلى الموارد الأخرى للخزينة (أساسا استعمال الايداعات لدى الخزينة) بحوالي 2.3 مليار دينار

✓ **تم الترفيع في تقديرات موارد الاقتراض الداخلي حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2020 مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020 للأسباب التالية:**

- تداعيات أزمة الكوفيد19 أدت إلى **الترفيع في تقديرات حاجيات التمويل من 11.368 مليار دينار إلى 19.491 مليار دينار** (ارتفاع تقديرات عجز الميزانية من 3.332 مليار دينار إلى 11.492 مليار دينار و تسبيقات الخزينة من 120 مليون دينار إلى 545 مليون دينار في المقابل تخفيض تقديرات تسديد أصل الدين من 7.916 مليار دينار إلى 7.454 مليار دينار)
- محدودية اللجوء إلى موارد الاقتراض الخارجي: **صعوبة الاقتراض من الأسواق المالية العالمية** وبالتالي تم إلغاء المبلغ المقدر إصداره بهذه الأسواق 3.4 مليار دينار والترفيع في تقديرات قروض دعم الميزانية من 4.4 مليار دينار إلى 6.4 مليار دينار
- أمام **الظرفية العالمية وتوجه أغلب البنوك المركزية إلى الترفيع في اقتناء سندات الخزينة،** تم في تونس اختيار التمويل المباشر من البنك المركزي (تسبقة استثنائية بمبلغ 2.81 مليار دينار) والتمويل الغير مباشر (اقتناء البنك المركزي لرقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 2 مليار دينار)
- الظرفية الاقتصادية الوطنية: **أمام تراجع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وبالتالي تراجع حاجيات تمويل الاستثمار في القطاع الخاص نتيجة تداعيات جائحة الكورونا،** تم الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة (وبالتالي لا يمكن الحديث عن مخاطر إزاحة القطاع الخاص سنة 2020) .

كما أن تراجع الواردات سنة 2020 مكن من توفر العملة الأجنبية لدى البنوك مما سهل عملية تعبئة قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.6 مليار دينار

✓ سجل الدين الخارجي للدولة ارتفاعا بحوالي 4.6% من 58.606 مليار دينار سنة 2019 إلى 61.286 مليار دينار سنة 2020 أي بزيادة حوالي 2.68 مليار دينار منها 0.77 مليار دينار تأثير أسعار الصرف.

و أمام تراجع النمو الاقتصادي سنة 2020 (-8.8%) ،اذ انخفض اجمالي الناتج المحلي من 122.969 مليار دينار سنة 2019 إلى 119.633 مليار دينار سنة 2020 (نسبة نمو اسمية سالبة ب -2.7%) ، ارتفعت نسبة الدين الخارجي للدولة من 47.66%من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019 إلى 51.23%من اجمالي الناتج المحلي سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور حجم الدين الخارجي خلال 2021-2022 (62.957 مليار دينار سنة 2021 و66.644 مليار دينار سنة 2022) يبقى أدنى من تطور إجمالي الناتج المحلي وبالتالي انخفضت نسبة المديونية الخارجية للدولة من 51.23% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 إلى48.26% سنة 2021 و46.32% سنة 2022.

موارد الاقتراض	تقديرات ق م 2020 (مليار دينار)	تقديرات ق م ت 2020 (مليار دينار)
موارد الاقتراض	11.248	19.312
موارد الاقتراض الخارجي	8.848	7.364
منها دعم الميزانية	4.441	6.395
منها الأسواق المالية العالمية	3.438	0

موارد الاقتراض الداخلي	2.400	11.948
منها رقاع الخزينة	2.400	6.523
منها قروض داخلية بالعملة	0	2.615
منها تسبقة استثنائية للبنك المركزي	-	2.810

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

أدت جائحة كوفيد -19 الى تراجع النشاط الاقتصادي بصفة غير مسبوقة (-8.6%) مما ساهم في تراجع موارد ميزانية الدولة بصفة هامة ، في حين ارتفعت نفقات الميزانية جراء الجائحة حيث تطلب الوضع توفير اعتمادات إضافية للقطاع الصحي و تحويلات اجتماعية للفئات الأكثر تضررا مما أدى الى تعمق عجز الميزانية ليبلغ (-9.4 % من الناتج) و استوجب تعبئة تمويلات إضافية لمجابهة نفقات الميزانية و في ظل تراجع الترقيم السيادي و محدودية قدرة الدولة على التعويل على الاقتراض الخارجي تم اللجوء الى التمويل الداخلي.

3- الملاحظة صفحة 21: تسجيل فوارق بين موارد الميزانيّة المحصّلة والتقديرات الأوّلية والنّهائيّة

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

يتم اعداد تقديرات ميزانية الدولة اعتمادا على جملة من المعطيات و الفرضيات و باعتماد نماذج علمية تعتمد على المعطيات الإحصائية و أساليب الاقتصاد القياسي و نماذج محاكاة يتم تحسينها و تطويرها سنويا لتحسين جودة البيانات و جودة التقديرات، و في كل بلدان العالم حتى الأكثر تطورا فان التقديرات تفترض دائما وجود هامش خطأ و تجدر الاشارة انه خلال سنة 2020 عجزت كل دول العالم عن التنبؤ بما سيترتب عن الجائحة مما تسبب في ضبابية كبيرة و تزايد نسب عدم اليقين حتى أن العديد من دول العالم على غرار فرنسا قامت باعتماد العديد من قوانين المالية التعديلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و موارد حسابات أموال المشاركة المضمنة بغلق ميزانية الدولة تتضمن فواضل السنة الفارطة في حين أن تقديرات موارد ميزانية الدولة المضمنة بقانون المالية الأصلي أو التعديلي لا تتضمن سوى تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و موارد حسابات أموال المشاركة المستخلصة خلال السنة.

4- الملاحظة صفحة 14: منهجية التصرف حسب الأهداف

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

تمثل منهجية التصرف حسب الأهداف احدى ركائز العمل الهامة التي تعتمدها الإدارة العامة **للمحاسبة العمومية والاستخلاص** في تحقيق مهامها خاصة في مجال الاستخلاص و التي تعود الى سنة 2005 حيث مكنت من متابعة النتائج بناء على مؤشرات محددة على ثلاث مستويات محلي وجهوي ومركزي وتواصلت مع المرحلة التجريبية لتطبيق منهجية التصرف حسب الأهداف منذ سنة 2013 الى هذا التاريخ .

وقصد تجاوز وتلافي ملاحظات المشار اليها بتقرير محكمة المحاسبات عدد 32 قامت الإدارة العامة بالأنشطة والأعمال التالية:

- تمت إعادة صياغة المؤشرات الخاصة بالهدف الأول حول استخلاص الموارد العمومية للدولة بمؤشرين استراتيجيين الاول يخص الديون الفورية والثاني يخص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021.

- تحسيس السادة القباض وامناء المال الجهويين في اطار جلسات حوار تصرف بأهمية العمل على تحديد تقديرات واقعية و ذات جودة وقريبة من قدرة المركز المحاسبي في استخلاص الديون المثقلة لتقليص هذه الفوارق اكثر ما يمكن.

كما تم العمل على تحسين مقروئية تقديرات المركز المحاسبي عبر بيان جملة الاستخلاصات لثلاث سنوات وجملة الباقي للاستخلاص و تقدير المبالغ المتبقة والقابلة للاستخلاص لمقارنة الهدف المأمول.

بالنسبة لطريقة احتساب مؤشر نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة خلال الفترة 2014-2017 تمت بالاعتماد على استخلاصات السنة مقارنة بمبلغ التثقيلات للسنوات الثلاث السابقة بعد خصم الطروحات المتعلقة بنفس الفترة باعتبار ان الاعتماد على مؤشر نسبة الاستخلاص مقارنة بجملة الديون المثقلة غير المستخلصة لا تعكس حقيقة المجهودات المبذولة من قبل السادة قباض المالية بما انها تحتسب على أساس جملة بقايا الاستخلاصات التي تحتوي على نسبة هامة من الديون التي استوفت حظوظها في الاستخلاص او تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة. لذا يتم تركيز الجهود على الديون الجبائية المثقلة الأكثر قابلية للاستخلاص والتي لا تتجاوز 3 سنوات.

5- الملاحظة صفحة 28: مؤشّر الميزانيّة المفتوحة وإصدار التّقارير الشهريّة لتنفيذ الميزانيّة

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

تعمل مصالح وزارة المالية على تفادي التأخير الحاصل في إعداد مشروع غلق الميزانية كما ستعمل على اعداد التقرير النصف السنوي وعرض التوجهات الكبرى على مجلس نواب الشعب علاوة على أن مصالح وزارة المالية تضع على بوابتها على الخط تقاريرا شهرية حول تقدم إنجاز الموارد والنفقات.

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

تقوم وزارة المالية بإصدارالنشرية الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة والتقرير النصف السنوي بصفة دورية وكذلك ميزانية المواطن بالإضافة الى التقارير المصاحبة لقانون المالية وهو ما ساهم في تحسين ترتيب تونس في مؤشر الميزانية المفتوحة. الا أن الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد خلال سنة 2020 وخاصة فترات الحجر الصحي الشامل والموجه من 22 مارس إلى 02 جويليةوالتي حالت دون توفر المعطيات اللازمة للعمل عن بعد وإعداد مختلف التقاريرسيما أن معظم البيانات تتطلب تدخل عدة هياكل إدارية أخرى، أدت الى تسجيل تأخر في اعداد التقارير المذكورة وتجدون التقارير المذكورة وروزنامة نشر بيانات إحصائيات المالية العمومية على موقع وزارة المالية.

6- الملاحظة صفحة 26 و27 : مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الخام

الإدارة العامة للدين العمومي والتعاون المالي

✓ أهم عوامل ارتفاع نسق تطور حجم الدين العمومي سنة 2020 مقارنة بنسق تطوره سنة 2019:

- ارتفاع تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة إلى 10.4 مليار دينار سنة 2020 مقابل 3.59 مليار دينار سنة 2019.

- تأثير أسعار الصرف على حجم الدين العمومي 0.9 مليار دينار سنة 2020 مقابل (-4.5) مليار دينار سنة 2019 (ساهم تحسن قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية سنة 2019 في تخفيض الدين ب 4.5 مليار دينار، في حين ساهم تراجع قيمة الدينار سنة 2020 في ارتفاع الدين ب 0.9 مليار دينار)

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

تمثل عائدات المساهمات و مداخيل تسويق المحروقات و مداخيل عبور الغاز الجزائري أهم الموارد غير الجبائية من حيث المردود و هي ترتبط ارتباطا مباشرا بسعر برميل النفط و كميات إنتاج النفط المحلي و كميات الغاز الجزائري العابر للتراب التونسي و بالتالي فإن نسبة مساهمة المداخيل غير الجبائية في تمويل الميزانية تتغير من سنة لأخرى حسب تغير العوامل المذكورة. و تجدر الإشارة أن سنة 2020 سجلت انخفاضا قياسيا لسعر برميل النفط (معدل 41.7 دولار للبرميل) و بالتالي فإن المداخيل غير الجبائية المسجلة سنة 2020 تعد من أدنى المستويات المسجلة.

7- الملاحظة صفحة 30 : عائدات المنشآت والمساهمات العمومية لفائدة ميزانية الدولة

الإدارة العامة للمساهمات

باعتبار أهمية محفظة سندات الدولة المتكونة من مؤسسات ومنشآت عمومية في المنوال التنموي الوطني، تم العمل على وضع استراتيجية إصلاحها حيثومنذ سنة 2012 انطلقت التجربة مع البنوك العمومية حيث تولت وزارة المالية ، تكليف مكاتب خبرة للقيام بتدقيق شامل لوضعيّة هذه البنوك أفضت الى وضع خطة لإصلاحها وإعادة هيكلتها تتمثل في :

- الجانب المالي: تم إعادة رسملة البنوك التي تشكو من تدنّي مستوى أموالها الذاتيّة جراء تراكم الخسائر،
- الجانب الاجتماعي والموارد البشريّة: القيام بتطهير اجتماعي وانتداب كفاءات جديدة،
- جانب الحوكمة: إعفاء البنوك العموميّة من الالتزامات المحمولة على باقي المنشآت العموميّة ، وقد صدر في هذا الشأن الأمر عدد 4953 لسنة 2013 المؤرخ في 5 ديسمبر 2013 المتعلق بتطبيق احام الفصل 22 "ثالثا" من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية ، بما مكّنها من مرونة أكثر في إبرام الصفقات العموميّة والقيام بانتدابات بإجراءات أكثر مرونة مع تمكين مجالس الإدارة من سلطات أكثر في إدارة البنوك العموميّة من خلال تعيين متصرّفين يمثلون المساهمين العموميين عبر فتح طلب الترشحات لاختيار كفاءات وتعيين المديرين العامين عبر فتح باب الترشحات للكفاءات الوطنيّة وتحسين مستوى تأجيرهم، ... إلخ.
- الجانب التشريعي: تم إصدار العديد من النصوص القانونية من أهمها قانون يمكّن البنوك العموميّة من تطهير محفظة قروضهم، ... إلخ.

و تمثل تجربة إعادة هيكلة البنوك العموميّة وعددها 3 بنوك وهي كل من الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبهاش بنك تجربة نموذجية ناجحة حيث أصبحت هذه البنوك من بين الـ 5 بنوك الأولى في السوق البنكيّة التونسيّة كما سجلت تحسين لمؤشراتها المالية وتوزيع أرباح مثلما يبرزه ملحق قانون المالية المتعلق بالمنشآت العمومية ،

كما سجل بنك التونسي للتضامن نتائج محاسبية إيجابية وفي اطار تعزيز هياكل حوكمته ، من المنتظر ان تتولى مصالح وزارة المالية اللجوء لتغيير أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين العموميين عن طريق التناظر

وأمام الوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسات والمنشآت العمومية وفي اطار وضع استراتيجية مساهماتية للدولة وللحد هذه مخاطر المنشآت على المالية العمومية مثلما تم تشخيصه بملحق قانون المالية ،تجدر الإشارة في هذا الإطار أنه تم الانطلاق بقيادة رئاسة الحكومة وبمشاركة وزارة المالية في وضع خطة اصلاح شاملة للمؤسسات و المنشآت العمومية تتمحور حول مراجعة القانون عدد9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وذلك في اتجاه تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال تطوير منظومة حوكمتها العامة وإرساء منظومة رقابة داخلية ناجعة وحسن التصرف في الموارد البشرية، وإحداث هيئة حوكمة المساهمات العمومية كهيكل مركزي مكلف بممارسة دور الدولة المساهمة في المنشآت العمومية والتصرف في محفظة مساهماتها وفقا لمبادئ الحوكمة والممارسات العالمية المتبعة في هذا الشأن

كما تم العمل على تجسيد جملة من الإجراءات وتم اصدار عدد من النصوص القوانين والترتيبية على غرار:

--إصدار القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وخاصة الفصل 215 منه الذي ينص على إمكانية أن يتضمن العقد التأسيسي للشركة، الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة ومهام المدير العام للشركة، ويكون الفصل بين المهام المذكورة وجوبيا بالنسبة إلى الشركات المدرجة بالبورصة ويشمل هذا الإجراء حاليا 08 منشآت عمومية منها ثلاث بنوك عمومية

- إصدار الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 والمتعلّق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين. وذلك بهدف وضع إطار موحد لاختيار المتصرفين بمجالس إدارة المنشآت العمومية وفقا لمبدأ التناظر القائم على الكفاءة والخبرة والنزاهة والحياد مع ضمان التوازن بين الجنسين.

- الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2020 يتعلق بتطبيق احام الفصل 22 "ثالثا " من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على عدد من المنشآت العمومية حيث تم بمقتضى هذا الأمر الحكومي تمكين 11 من المنشأت العمومية التي تعمل في محيط تنافسي أو تم بشأنها وضع برنامج إعادة هيكلة بإجراءات استثنائية تسندها حيزا هاما من المرونة في التصرف خاصة فيما يتعلق بإبرام الصفقات والانتداب بهدف تيسير الإجراءات وضمان حسن أداءها لتكون مواكبة لمحيطها.

وفي اطار تطهير العلاقة المالية الدائنة والمدينة القائمة بين الدولة والمنشآت العمومية ، تم سنة 2020 احداث لجنة على مستوى وزارة المالية مكلفة بتصفية الديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وبقية المنشآت العمومية.وتم في هذا الإطار دعوة 14 منشآة عمومية لتكليف مكاتب خبرة في المحاسبة تعهد لها مهمة التدقيق في مستحقات وديون هذه المنشآت تجاه الدولة كمرحلة أولى ثم التوجه نحو ضبط تمشي لتصفية الديون والمستحقات وذلك عبر :

- اصدار أوامر مقاصة في حالة وجود مقادير متقاربة بين ديون ومستحقات المنشآة تجاه الدولة
- أو التوجه نحو جدولة مستحقات المنشآت تجاه الدولة وفق روزنامة تراعي هامش التحرك على مستوى المالية العمومية
- النظر في إمكانية تحويل مستحقات الدولة (جباية ، قروض ....) المتخلدة بذمة المنشآة والتي يصعب تسديها الى مساهمة في الأموال المخصصة أو رأس المال

وقد تم في هذا الشأن الى حدود هذا التاريخ ، اصدار :

- أمر رئاسي عدد 307 لسنة 2022 مؤرخ في 29 مارس 2022 يتعلق بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة في ذمة الشركة الوطنية للاتصالات وبين الدين المستحق لهذه الشركة في ذمّة الدولة بعنوان إسداء خدمات الاتصالات (مبلغ المقاصة يقدر ب 136.5 م.د)
- أمر عدد 35 لسنة 2023 مؤرخ في 25 جانفي 2023 يتعلق بالترخيص في إجراء مقاصّة بين الديون الراجعة للدولة في ذمة ديوان الحبوب وبين الدين المستحق للديوان في ذمة الدولة.(مبلغ المقاصة يقدر بـ 690.9 م د).

كما أنه في اطار تعزيز الأموال الذاتية للمنشآت العمومية وعملا بأحكام الفصل 20 من المرسوم عدد21 لسنة 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 ،حيث يمكن للشركات أن تقوم بإعادة تقييم عقاراتها المبنية وغير المبنية التي تكون عنصرا من عناصر أصولها الثابتة المادية كما تمّ تعريفها بالتشريع المحاسبي للمؤسّسات حسب قيمتها الحقيقية. تمت دعوة المنشآت العمومية القيام بإعادة تقييم أصولها الثابتة وذلك على اثر صدور المعيار المحاسبي المتعلق بالأصول الثابتة المادية م م 05 " جديد " بمقتضى قرار وزيرة المالية بتاريخ 24 مارس 2022 .

وعموما فإن ضبط الإجراءات التصحيحية التي من شانها أن تساهم في تفادي المخاطر المالية والهيكلية التي تم ذكرها في ملحق عدد 9 لقانون المالية لسنة 2023 تتطلب ضبط سياسات في هذا الشأن من قبل الدولة.

8- الملاحظة صفحة 32 و33 : النفقات الجبائية والامتيازات المالية

الادارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية

لقد تضمن التقرير على مستوى الصفحة 28 منه إشارة إلى أن تقرير النفقات الجبائية لا يزال يفتقر للتقديرات حول كلفة هذه النفقات للسنة المعنية بمشروع الميزانية مكتفيا فقط بالمعطيات حول إنجازات السنوات السابقة، وجوابا على ذلك لابد من الإشارة إلى أن هذا النقص مرده الفارق الزمني الفاصل بين فترة تحقيق الأرباح والمداخيل الخاضعة للضريبة من جهة وتاريخ انقضاء آخر أجل لإيداع التصاريح الجبائية الخاصة بها من جهة أخرى والذي يمكن أن يصل بالنسبة لبعض الأصناف من المداخيل إلى قرابة السنة خاصة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين. مع العلم وأن التقارير الحالية تتضمن لتوقعات حجم النفقات الجبائية بعنوان الضرائب المباشرة الخاصة بالسنة السابقة للسنة التي يتم خلالها إعداد التقارير باعتبار وأن المصالح المكلفة بإعداد التقرير تتوصل بالمعطيات قبل انقضاء آخر أجل لإيداع التصاريح المعنية. ومع ذلك لابد من الإشارة إلى أنه سيتم مستقبلا العمل على إضافة عمود خاص بالتوقعات حول حجم النفقات الجبائية بعنوان السنة التي يتم خلالها إعداد التقرير.

بالنسبة لبقية التوصيات الواردة بالصفحتين 28 و29 من التقرير فلابد من التأكيد من أنها في محلها وأنها كانت ولاتزال في مجال اهتمامنا وموضوع المجهودات المتواصلة لمزيد تجويد تقنيات إعداد تقرير النفقات الجبائية.

9- الملاحظة صفحة 53 :عدم تضمين الحساب العام للسنة المالية وحساب تصرف أمين المال العام للمعطيات الخاصة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات و المنشآت العمومية المنتفعة بتلك القروض

الخزينة العامة للبلاد التونسية

إن عدم تضمين حساب تصرف أمين المال العام للمعطيات الخاصة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية المنتفعة بتلك القروض يعود إلى أن النظام المحاسبي المعتمد حاليا يمكن فقط من تسجيل عمليات القبض والصرف (encaissements et décaissements) دون تسجيل مستحقات وتعهدات الدولة التي ستكون ممكنة عند دخول المحاسبة العامة حيز التطبيق.

10- الملاحظة صفحة 72: إعتمادات غير المستعملة في قسم التأجير

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

يعود تسجيل بعض الاعتمادات غير المستعملة في قسم التأجير إلى العديد من الأسباب من أهمها عدم استكمال الإجراءات الإدارية لإنجاز الترقيات والانتدابات المرخص فيها في الآجال خلال السنة المالية بالإضافة إلى عدم صرف منحة المساهمات الإضافية بعنوان2020 ومغادرات طارئة منها التعاون الفني، الشطب ، العزل ، الوفاة ...

11- الملاحظة صفحة 112: الحسابات الخاصّة

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

من المفروض أن تنطلق مدة 3 سنوات من تاريخ تطبيق الأساسي للميزانية لسنة 2019 وبالتالي فإن السنوات المعنية هي 2020 و 2021 و 2022 وللغرض سيشرع في تطبيق هذه الأحكام إما في قانون المالية لسنة 2024 أو قانون غلق 2022.

الخزينة العامة للبلاد التونسية

تولت مصالح الخزينة العامة مراسلة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة ومدها بقائمة في الحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات متتالية لاتخاذ ما يتعين في الغرض وذلك بمقتضى المراسلة عدد د-2022-08-42300-0001444 بتاريخ 06 جوان 2022.وقد أجابت الهيئة ضمن مراسلتها عدد-2022-08-9000-0000492 مؤرخة في 18 جويلية 2022 بأنه سيتم أخذ ذلك بعين الإعتبار ضمن قانون المالية لسنة 2023.